جمهورية العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للتعليم المهني

الاقتصاد الكلي

التجاري/ الإدارة والمحاسبة

الثالث

المؤلفون

أ.م.د. قصي عبود فرج
أ.م.د عبد الرحيم مكطوف حمد
عبد الزهرة كأني جعفر
عبد الرسول كاظم جاسم
عماد حسن حسين

المنقحون

م.د. خيرية عبد كاظم
رفاه هادي عبدالله
ندى مهدي صالح

الطبعة التاسعة المنقحة
1447هـ – 2025 م

المقدمة

تُعد عملية تطوير وتحديث المناهج من الخطوات التي تسعى وزارة التربية بصورة عامة والمديرية العامة للتعليم المهني بصورة خاصة الى الالتزام بها، واستكمالاً لموضوعات الاقتصاد الجزئي للصف الثاني ـ الفرع التجاري، فقد تم التطرق للمواضيع المرتبطة بعلم الاقتصاد الكلي للصف الثالث ـ الفرع التجاري، بشكل يغطي المعلومات الأساسية لكل منها، اذ تضمن الكتاب سبعة فصول. تناول الفصل الأول المفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي اضافة إلى النظرية الكنيزية، فيما تطرق الفصل الثاني الى مفهوم الدخل القومي وطرق احتسابه، اما الفصل الثالث فقد اختص بموضوع التضخم والانكماش، فيما اهتم الفصل الرابع بالنقود والمصارف والمؤسسات المالية، اما الفصل الخامس فقد تم التركيز فيه على المالية العامة والسياسة المالية، فيما تناول الفصل السادس لموضوع التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

اما الفصل السابع فقد تطرق إلى موضوع الاقتصاد الدولي ــ النظرية والسياسات وبشيء من التفصيل موضوع المنظمات الدولية الاقتصادية التي لابد من اعطاء فكرة واضحة ومفصلة عنها.

والله من وراء القصد

المؤلفون/ المنقحون

(2023)

الفصل الأول
مفاهيم اساسية في الاقتصاد الكلي والنظرية الكينزية

(مفردات الفصل)

أولا. مفهوم الاقتصاد الكلي واختلافه عن الاقتصاد الجزئي.

ثانيا. تعريف الاقتصاد الكلي.

ثالثا. اهداف دراسة الاقتصاد الكلي.

رابعاً. لمحة عن العالم الاقتصادي (جون مينارد كينز).

خامساً. الفرضيات الاساسية للنظرية الكينزية.

سادساً. اهمية جانب الطلب في النظرية الكينزية.

سابعاً. الطلب الاستثماري (الانفاق الاستثماري).

ثامناً. الطلب الحكومي (الانفاق الحكومي).

ـ اسئلة الفصل الاول

بعد دراستك لهذا الفصل سيكون باستطاعتك الإجابة على الأسئلة الآتية:

- تعريف الطالب بالمفاهيم الأساسية للاقتصاد الكلي
- تعريف الطالب بالفرق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي ليتسنى له التمييز بينهما.
- تعريف الطالب بالعالم الاقتصادي (جون مينارد كينز)
- التعريف بالاستهلاك الكلي.
- التعريف بالاستثمار الكلي والانفاق الحكومي وفق النظرية الكينزية.

أولا - مفهوم الاقتصاد الكلي واختلافه عن الاقتصاد الجزئي

في مرحلة سابقة من دراستنا لعلم الاقتصاد كنا نقتصر في نظرتنا للفعاليات الاقتصادية على الفرد باعتباره منتجاً أو مستهلكا ، وكان ذلك ضمن دراستنا للاقتصاد الجزئي (Micro-Economics) لقد كان هدفنا حينذاك دراسة العوامل المؤثرة في سعر أي سلعة أو خدمة، وذلك من خلال دراسة جانبي عرض السلعة والطلب عليها، فضلاً عن دراسة العوامل المؤثرة في كل من عرض السلعة والطلب عليها.

لكن الاقتصاديون كانوا بحاجة ماسة الى تناول موضوعات علم الاقتصاد بصورة تختلف عما هو عليه في النظرية الاقتصادية الجزئية، وذلك بدراسة سلوك كل الأفراد كمجموعة واحدة. فهم كانوا بحاجة الى عدم تناول طلب الفرد على سلعة أو خدمة معينة كما هو في الاقتصاد الجزئي، وإنما كانوا بحاجة الى تناول طلب أفراد المجتمع جميعاً على السلع والخدمات. كما انهم كانوا بحاجة للذهاب الى أبعد من تحليل مستوى العرض لسلعة معينة على صعيد منتج واحد أو سوق واحد كما هو في الاقتصاد الجزئي، وانما تعدى ذلك الى تحليل مستوى عرض جميع السلع والخدمات في مجتمع معين. بمعنى ان الاقتصاديين كانوا بحاجة الى تناول موضوعات علم الاقتصاد على صعيد المجتمع ككل . أي أنهم كانوا بحاجة الى تحليل الاقتصاد الكلي.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هو كيف يختلف الاقتصاد الجزئي عن الاقتصاد الكلي؟

يمكن تبيان أبرز الاختلافات بين الاقتصاد الجزئي والكلي وفق الجدول (1) وكما يلي:-

جدول (1) يوضح الاختلافات بين الاقتصاد الجزئي والكلي

الاقتصـــاد الجزئي	الاقتصـــاد الكلي
يتنـــاول تحليـــل الســـلوك الاقتصـــادي للفـــرد باعتباره منتجاً أو مستهلكاً.	يتنـاول السـلوك الاقتصـادي لمجمـوع الأفـراد باعتبارهم منتجين أو مستهلكين.
الغاية من التحليل الجزئي هي دراسة العوامل المحددة لسعر أية سلعة أو خدمة التي تتجسد بالعرض والطلب لسلعة معينة. لذا فهو يسمى بنظرية السعر.	الغاية من التحليل الكلي هي دراسة العوامل المحددة للدخل القومي في بلد معين، والتي تتجسد بالعرض الكلي والطلب الكلي في جميع أسواق السلع والخدمات. لذا فهو يسمى بنظرية الدخل.
في الاقتصاد الجزئي يعد مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج ككل معطى، اي أنه ثابت	يـدرس الاقتصـاد الكلـي المشـاكل المتعلقـة بالتقلبات على مستوى تشغيل عناصر الإنتاج وخاصةً عنصر العمل
ينصب اهتمام الاقتصاد الجزئي على دراسة الأسعار النسبية أي أسعار الوحدة الواحدة من سلعة أو خدمة معينة.	يعـالج الاقتصـاد الكلـي المشـاكل المتعلقـة بالتقلبات على المستوى العام للأسعار. أي أسعار جميع السلع والخدمات في بلد معين كوحدة واحدة بمعنى أنه يعالج مشاكل التضخم والانكماش.
يتناول الاقتصاد الجزئي العوامل المؤدية إلى فرو ق في الأجور بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.	يتناول الاقتصاد الكلي التقلبات الحاصلة في المستوى العام للأجور.

ثانيا - تعريف الاقتصاد الكلي (Macro -Economics)

الاقتصاد الكلي هو فرع من النظرية الاقتصادية يهتم بدراسة الموضوعات الاقتصادية على صعيد بلد أو مجتمع معين ويفسر سلوكها، والكيفية التي تعمل بها بهدف التعرف على العوامل التي تحدد الدخل القومي لذلك البلد. لذا يدعى الاقتصاد الكلي أحياناً بنظرية الدخل.

ويبدو من التعريف ان الاقتصاد الكلي يركز على ظواهر اقتصادية تشمل الاقتصاد الوطني ككل كالتضخم والذي نقصد به الزيادة الحاصلة في المستوى العام للأسعار في بلد معين خلال فترة زمنية معينة. والبطالة التي نقصد بها وجود عدد من الأفراد في بلد معين وفي فترة زمنية معينة في سن العمل والراغبين بالعمل بالأجر السائد ولكن مع ذلك لا يجدونه. والنمو الاقتصادي والذي نعني به الزيادة المتحققة في مستوى الناتج الحقيقي لبلد معين خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بسنة واحدة.

ثالثا- أهداف دراسة الاقتصاد الكلي

تهدف دراسة الاقتصاد الكلي بشكل عام تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الدخل القومي في بلد معين. ويتم ذلك من خلال دراسة الموضوعات التالية:-

1. التقلبات في مستوى تشغيل عناصر الإنتاج، وخاصةً عنصر العمل، ومستويات البطالة والعوامل التي تحدد هذا المستوى.
2. العوامل المؤثرة في مستويات التضخم (الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار) وكذلك الانكماش (أي تباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي وتدهور مستوى الناتج).
3. التقلبات في المستوى العام للأجور في بلد معين .
4. المشاكل المتعلقة بتوزيع عناصر الإنتاج بين إنتاج سلع الاستهلاك (السلع الاستهلاكية سواء كانت معمرة أو غير معمرة) وسلع الإنتاج (أي السلع الاستثمارية).
5. العوامل المؤثرة في نمو الطاقة الإنتاجية لبلد معين. أي قدرة البلد على تحقيق مستويات انتاجية متزايدة مع الزمن .
6. تنظيم السلطات الحكومية على مستوى النشاط الانتاجي ووسائل التنظيم المتمثلة بالسياستين المالية والنقدية.
7. التأثيرات التي تتركها التجارة الخارجية على مستوى التشغيل والنمو الاقتصادي وما يرتبط بذلك من دراسات لميزان المدفوعات والميزان التجاري وأسعار الصرف.

أولا- نبذة عن العالم الاقتصادي جون مينارد كينز (John Maynard Keynes)

كانت بداية علم الاقتصاد كعلم منظم ومستقل عن العلوم الأخرى على يد الانكليزي آدم سميث وذلك عام 1776 م عندما نشر كتابه (بحث في أسباب تكوين ثروة الأمم) والذي يسمـــى بشكل مختصر باسم (ثروة الأمم) (The Wealth of Nations) . فضلاً عن العالم آدم سميث ظهر في ذلك الوقت اقتصاديون نظروا لعلم الاقتصاد من خلال مؤلفاتهم ومنهم البريطاني ديفيد ريكاردو وكتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) وذلك عام 1817م ثم البريطاني (جون ستيوارت ميل) وكتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) وذلك عام 1848م والفرنسي (جان باتيست ساي) وكتابـه (دروس في الاقتصاد السياسي) وذلك عام 1803م وغيرهم من علماء الاقتصاد. ونجد في كتابات هؤلاء أسس نظرية متشابهة في معظمها، وقد سميت هذهِ الكتابات بالنظرية الكلاسيكية. إلا إن أزمة الكساد العظيم التي حدثت في عام 1929 أي في بداية القرن العشرين دمرت دعائم هذهِ النظرية مما دعا كينز إلى بناء نظرية جديدة سميت بالنظرية الكينزية من أجل معالجة هذه الأزمة.

وحلت أزمة الكساد العظيم في العالم عام 1929م واستمرت إلى نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي وإلى بداية الأربعينيات منه. **الكساد يعني**: - تدني مستويات الناتج بشكل كبير جداً وانخفاض مستويات التشغيل، أي زيادة معدلات البطالة، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية الاجتماعية. فقد ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأميركية بسبب أزمة الكساد العظيم من (3.2% عام 1929 لتصل الى 25%) من إجمالي قوة العمل عام 1933م ، وقد ترافق ذلك مع انخفاض مستوى الناتج القومي في الولايات المتحدة بنسـبة 30% بين عامـي (1929 و 1933م). لقد كان الكساد العظيم دافعاً رئيسياً لبناء أسس نظرية جديدة، تلك هي النظرية الكينزية التي سنتناولها في الفقرات القادمة.

إذ ان جون مينارد كينز والمبينة صورته ادناه هو منشئ النظريـة المعروفـة باسم (النظريـة الكينزيـة). وكينـز هو اقتصادي انكليزي عاش خلال المدة (1883- 1946م). والذي لم يكن اقتصـادياً بدايتـه ، بل درس الرياضيات والسياسة والفلسفة، وقد درس علم الاقتصاد على يد الاقتصادي الكبير(الفريد مارشال). وعمل كينز كرئيس لإحدى شركات التأمين ومدير لشركة استثمارية ورئيس تحرير إحدى المجلات الاقتصادية، فضلاً عن عمله كمحاضر في جامعة كامبريدج في بريطانيا.

صورة (1) توضح العالم جون مينارد كينز

❖ الفرضيات الأساسية للنظرية الكينزية :-

لقد قامت النظرية الكينزية على فرضيات أساسية وهي:

أ- إن الدخل الكلي يعتمد على مستوى التشغيل، فكلما زاد مستوى التشغيل أزداد مستوى الدخل الكلي.

ب- لا يقوم أصحاب المشاريع بتشغيل أي عامل إضافي إلا إذا توقعوا وجود طلب على الناتج الذي سينتجهُ هذا العامل وبسعر يغطي جميع التكاليف ويضمن لهم ربحاً معيناً.

ج ـ ثبات جميع الموارد (بما فيها القوى العاملة) وثبات حجم الجهاز الإنتاجي ومستواه التقني والعادات والأذواق.

❖ أهمية جانب الطلب الكلي فـي النظريـة الكينزية:-

لقد أكد كينز ان الطلب الكلي هو الذي يحفز الإنتاج الكلي ومن ثم فهو المؤثر المهم في زيادة مستوى التشغيل سواء من القوى العاملة أو رأس المال أو بقية أنواع عناصر الإنتاج وبالتالي فلكي نحفز على زيادة الإنتاج، لا بد من زيادة مستويات الطلب الكلي. ولقد كانت هذهِ هي الوصفة التي قدمها كينز لعلاج أزمة الكساد العظيم ومن ثم تقليل معدلات البطالة ومن ثم زيادة مستوى الرفاهية ... ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا : ما المقصود بالطلب الكلي ؟

لقد قصد كينز **بالطلب الكلي** بأنه " مقدار ما يرغب الأفراد في إنفاقه على الناتج، وذلك خلال فترة زمنية معينة ويشتمل على الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري" .

1- الطلب الاستهلاكي (الانفاق الاستهلاكي):

الطلب الاستهلاكي او الإنفاق الاستهلاكي: هو ما تنفقه الأسر في شراء السلع والخدمات والسلع قد تكون غير معمرة (أي الأغذية والمشروبات) أي إن استهلاكها سيتم خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.

أما المعمرة: فهي السلع التي يتم استهلاكها على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً (مثل الأثاث، الأجهزة الكهربائية....الخ).

أما **الخدمات** فهي متنوعة (مثل التعليم، الصحة، النقل.....الخ).

ورغم تعدد العوامل المؤثرة في مستوى استهلاك الأسر، إلا أن كينز أعتبر ان الدخل المتاح هو من أهم المتغيرات المؤثرة في الاستهلاك .

ـ دالة الاستهلاك

لقد ربط كينز التغيرات في الاستهلاك بالتغيرات الحاصلة في الدخل المتاح، فقد أوضح كينز انه مع زيادة الدخل المتاح سوف يزداد الاستهلاك. وهنا يتبادر الى الذهن السؤال الاتي: ما هو مقدار الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة معينة في الدخل المتاح؟. للإجابة على هذا السؤال، طرح كينز ما يسمى **بدالة الاستهلاك**، فما هو مضمون دالة الاستهلاك؟.

وفقاً للمفهوم الرياضي سنعتبر إن الاستهلاك دالة في الدخل المتاح والمقصود **به** هو الدخل المتاح للأنفاق بعد إضافة كل أنواع الدعم الحكومي وطرح الضرائب . وعندما نقول ان الاستهلاك دالة في الدخل المتاح أي أن **الاستهلاك يتغير مع أي تغير في الدخل المتاح** وكما توضحه الصيغة الرياضية الآتية:

$C = f(DIN)$

C: الاستهلاك Consumption

DIN: الدخل المتاح Disposable income

f: رمز يشير الى العلاقة الدالية Function

دالة الاستهلاك: Consumption function

لكي يمكن إعطاء تصور حول دالة الاستهلاك الكينزية يمكن إعادة كتابة دالة الاستهلاك وفقاً للصيغة الآتية:-

$C = a + b\ DIN$

a : معلمة تمثل الحد الثابت Constant وتعبر عن الاستهلاك المستقل

b: معلمة تمثل الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume

ويرمز له اختصاراً MPC

وتشير **دالة الاستهلاك** أنه مع زيادة الدخل المتاح (DIN) بمقدار وحدة واحدة فإن الاستهلاك سيزداد بمقدار يحددهُ الميل الحدي للاستهلاك (b). **والميل الحدي للاستهلاك** هو مقدار الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة الدخل بوحدة واحدة. لذا فإن الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن تغير الاستهلاك مقسوماً على تغير الدخل. أي :

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta DIN}$$

أما العلاقة بين الاستهلاك والدخل فتسمى **بالميل المتوسط للاستهلاك** Average Propensity to Consume التي هي عبارة عن الاستهلاك مقسوماً على الدخل المتاح أي:

$$APC = \frac{C}{DIN}$$

ولإعطاء إيضاح تفصيلي أكثر عن هذهِ المفاهيم نأخذ الجدول (2) الافتراضي الآتي والذي تمت صياغتهِ وفقاً لفرضيات النظرية الكينزية.

جدول (2) احتساب الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك وفقاً للنظرية الكينزية

الدخل المتاح DIN	الاستهلاك C	الميل الحدي للاستهلاك mpc $MPC=\frac{\Delta C}{\Delta DIN}$	الميل المتوسط للاستهلاك $APC=\frac{C}{DIN}$
0	50	—	–
50	90	0.8	**1.8**
100	130	0.8	**1.3**
150	170	0.8	**1.13**
200	210	0.8	**1.05**
250	250	0.8	**1**
300	290	0.8	**0.97**
350	330	0.8	**0.94**
400	370	0.8	**0.92**

ومن الجدول أعلاه يمكن صياغة دالة الاستهلاك الكينزية رياضياً وكما يأتي :-

C= 50 + 0.8 DIN

ويمكن رسم دالة الاستهلاك وفقاً للشكل (1)

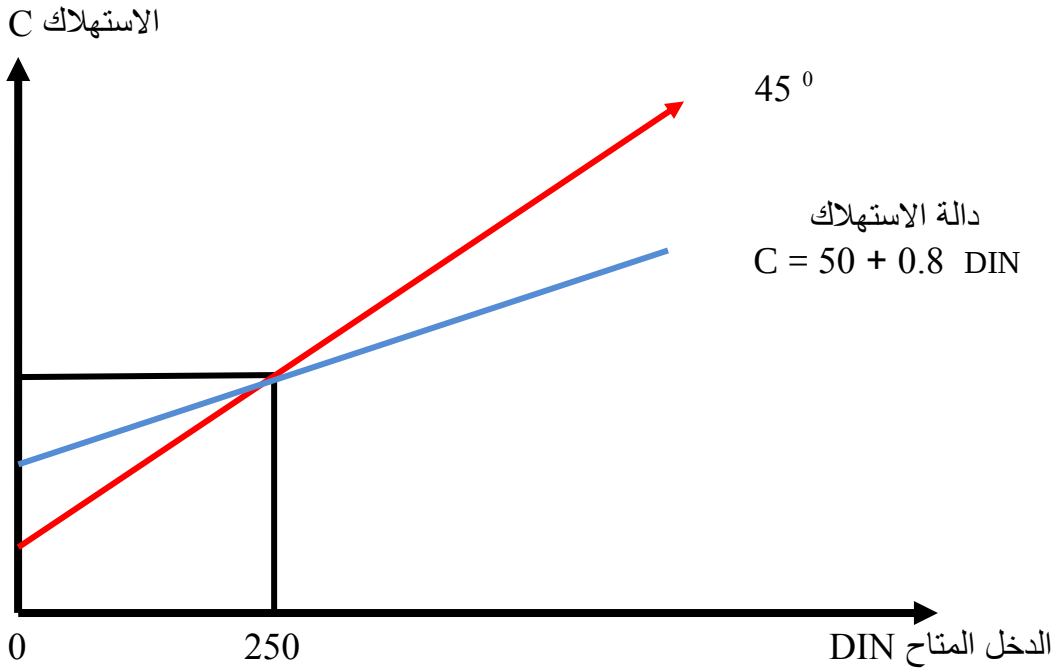

شكل (1) يوضح دالة الاستهلاك وفق النظرية الكينزية

والملاحظ وبموجب النظرية الكينزية ووفقاً للجدول ان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ثابت ومقداره وفق مثالنا الافتراضي يساوي (0.8) بغض النظر عن الدخل المتاح، وذلك لان النظرية الكينزية تؤكد ثبات الميل الحدي للاستهلاك. فمع زيادة الدخل المتاح فإن الاستهلاك يزداد بمقدار ثابت يساوي (0.8).

لذا نجد أنه وفقاً لدالة الاستهلاك السابقة إن الميل الحدي للاستهلاك (b) يكون ثابت. أما الميل المتوسط للاستهلاك فهو متناقص. وهذا يبين أن الاستهلاك يتجه بشكل متناقص مع زيادة الدخل بحيث تكون نسبة الاستهلاك إلى الدخل متناقصة وهذا يعني بقاء فضلة متزايدة من الدخل يوجهها المستهلك نحو الادخار. والآن :ما هي وجهة نظر كينز عن الادخار؟

- الادخـــــار:

يرى كينز ان الادخار هو الفضلة المتبقية من الدخل بعد تلبية متطلبات الاستهلاك أي ان

$$S=DIN-C$$

حيث إن S يمثل الادخار

وبما إن الميل المتوسط للاستهلاك متناقص. لذا فلا بد ان تكون الفضلة المتبقية من الدخل بعد تلبية متطلبات الاستهلاك متزايدة. بمعنى ان زيادة الدخل المتاح ستدفع نحو مزيد من الادخارات وكما هو موضح في الجدول (3) يوضح احتساب الميل للادخار كالآتي:-

جدول (3) يوضح احتساب الميل للادخار والميل المتوسط للادخار وفقاً للنظرية الكينزية

الدخل المتاح DIN	الاستهلاك C	الادخار DIN – C	الميل الحدي للادخار $MPS=\frac{\Delta S}{\Delta DIN}$	الميل المتوسط للادخار $APS=\frac{S}{DIN}$
0	50	-50	–	–
50	90	-40	0.2	-0.8
100	130	-30	0.2	-0.3
150	170	-20	0.2	-0.13
200	210	-10	0.2	-0.05
250	250	0	0.2	0
300	290	10	0.2	0.03
350	330	20	0.2	0.06
400	370	30	0.2	0.08

نلاحظ إن الإشارات السالبة للادخار تعني أن الفرد عند مستويات دخل متدنية، ولغرض تلبية متطلبات استهلاكه، فانه إما أن يسحب من مدخراتهِ أو إنه سيقترض. وعند زيادة دخلهِ ووصولهِ إلى مستوى 250 هنا أصبح الاستهلاك مساوياً للدخل وبالتالي فبإمكانهِ الاستهلاك دون السحب من مدخراتهِ ودون الاقتراض. لذا أصبح الادخار = صفر كما هو واضح في الشكل (2) أما زيادة الدخل بعد ذلك فإنها ستؤدي إلى ظهور فضلة من الدخل بعد تلبية متطلبات الاستهلاك، أي ستظهر هنالك ادخارات موجبة ستتزايد مع زيادة الدخل.

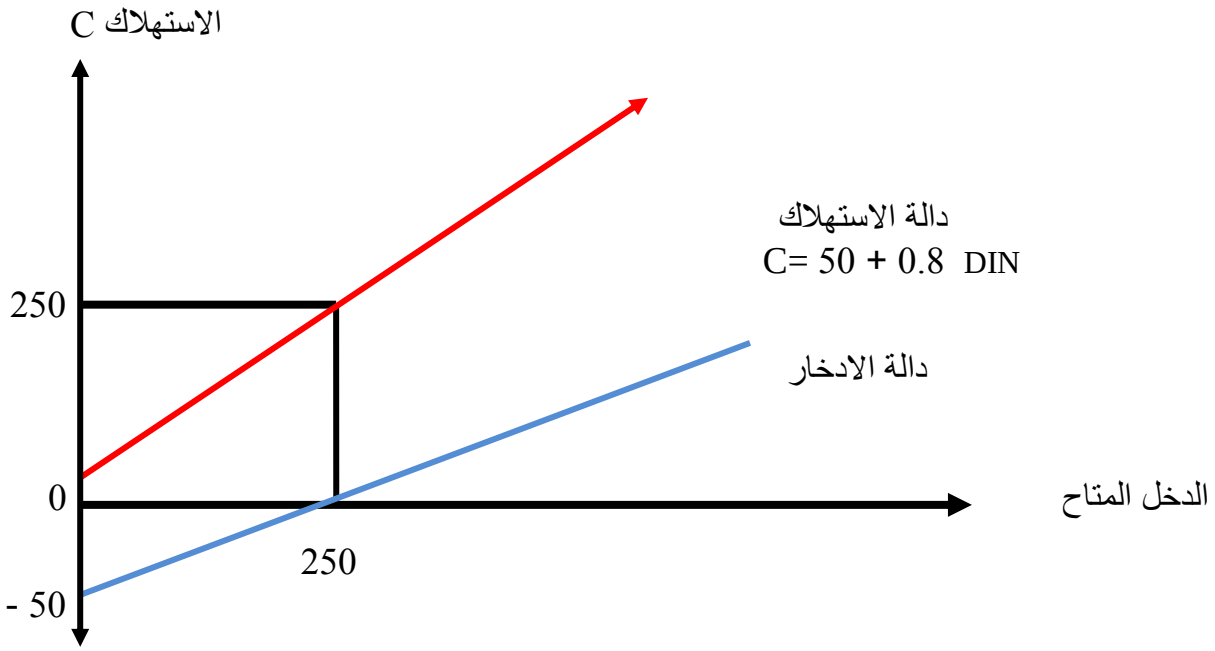

شكل (2) يوضح دالة الاستهلاك ودالة الادخار وفق النظرية الكينزية

الميل الحدي والميل المتوسط للادخار:

مثلما عرفنا الميل الحدي للاستهلاك فأن الميل الحدي للادخار(Marginal Propensity to Save) هو مقدار الزيادة في الادخار الناجمة عن زيادة الدخل المتاح بمقدار وحدة واحدة. فاذا رمزنا للميل الحدي للادخار بالرمز MPS فإن:

$$\text{MPS} = \frac{\Delta S}{\Delta DIN}$$

وبالتالي يمكن احتساب الميل الحدي للادخار وكما هو موضح في الجدول السابق. والملاحظ ان الميل الحدي للادخار وفقاً للمنطق الكينزي يكون ثابتاً بغض النظر عن مستوى الدخل أي ان الزيادة في الادخار الناجمة عن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة ستكون مساوية إلى 0.2 وفق مثالنا الافتراضي.

أما الميل المتوسط للادخار Average Propensity to Save فهو عبارة عن نسبة الادخار الى الدخل.

فإذا رمزنا الى الميل المتوسط للادخار بالرمز APS فإن :

$$\text{APS} = \frac{S}{DIN}$$

وعلى عكس الميل المتوسط للاستهلاك فإن الميل المتوسط للادخار يشكل نسباً متزايدة مع زيادة مستويات الدخل.

ب - الطلب الاستثماري(الانفاق الاستثماري):

يُعد الطلب الاستثماري او الانفاق الاستثماري العنصر الثاني من عناصر الطلب الكلي التي أكد عليها كينز كونها محددات لمستوى العرض الكلي . وللطلب الاستثماري تعاريف كثيرة، إلا إننا يمكن أن نعرفه بأنه (إنفاق رجال الاعمال والحكومة في شراء سلع رأسمالية " كالمكائن والآلات والمعدات" أو في بناء الهياكل الأساسية " كالأبنية والطرق والجسور" فضلاً عن التغير في المخزون السلعي الذي يعني الفرق بين خزين اول المدة واخر المدة. وبناءاً عليه فإن الاستثمار (Investment) الذي نرمز اليه بالرمز (I) هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يخصص للاستهلاك ، على أمل أن يحقق زيادات معينة في الناتج القومي في المستقبل، والصورة في ادناه توضح مدى قوة الإنفاق الاستثماري وأثره الكبير على خطة التنمية الاقتصادية في دولة قطر.

الصورة (2) توضح قوة الانفاق الاستثماري الحكومي

ويقسم الاستثمار وفقاً لتصنيفات متعددة منها:-

ـ **الاستثمار التلقائي**: وهو ذلك الجزء من الاستثمار الذي يكون مستقلاً عن الدخل ،أي لا يعتمد على الدخل وإنما يعتمد على عوامل أخرى مثل المضاربات، والأجواء السياسية والعوامل النفسية وغير ذلك من العوامل.

ـ **الاستثمار المحفز:** وهو الاستثمار الذي يعتمد على الدخل فيزداد بزيادتهِ وينخفض بانخفاضه. ورغم إن النظرية الكينزية ركزت في تحليلها على كلا النوعين من الاستثمار، إلا انه وللتبسيط فإننا سنفترض وجود نوع واحد من الاستثمار ذلك هو الاستثمار التلقائي. وبناءاً عليهِ فإن دالة الاستثمار ستكون بالشكل الآتي:

حيث أن هنالك مستوى معيناً من الاستثمار مقداره A 0 لا يتغير بتغير الدخل:

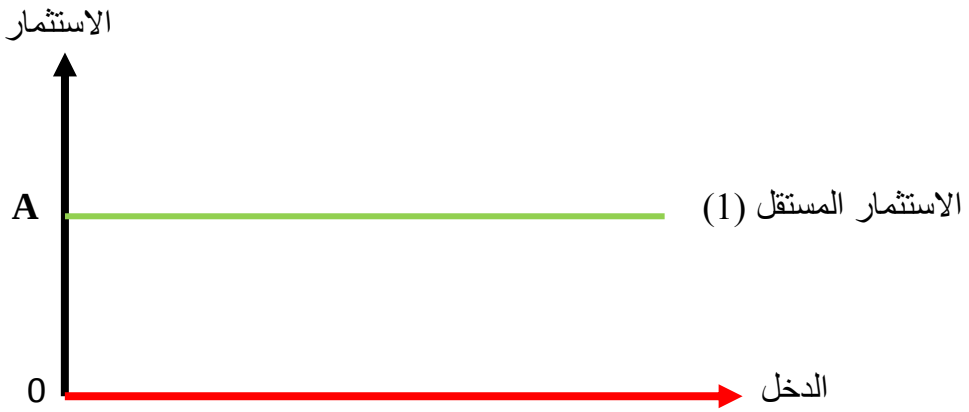

شكل (3) يوضح الاستثمار المستقل وفق الصيغة الكينزية

واستنادا إلى ذلك فإذا أضفنا الطلب الاستهلاكي إلى الطلب الاستثماري فإن الطلب الكلي سيكون

$$AD = C + I$$

AD: الطلب الكلي	Aggregate Demand
C: الطلب الاستهلاكي	Consumer Demand
I: الطلب الاستثماري	Investment Demand

ويمكن رسم دالة الطلب الكلي بإضافة الطلب الاستثماري الى الطلب الاستهلاكي كما في الشكل (4) الذي يوضح الدخل التوازني عند مستوى Y 0 :

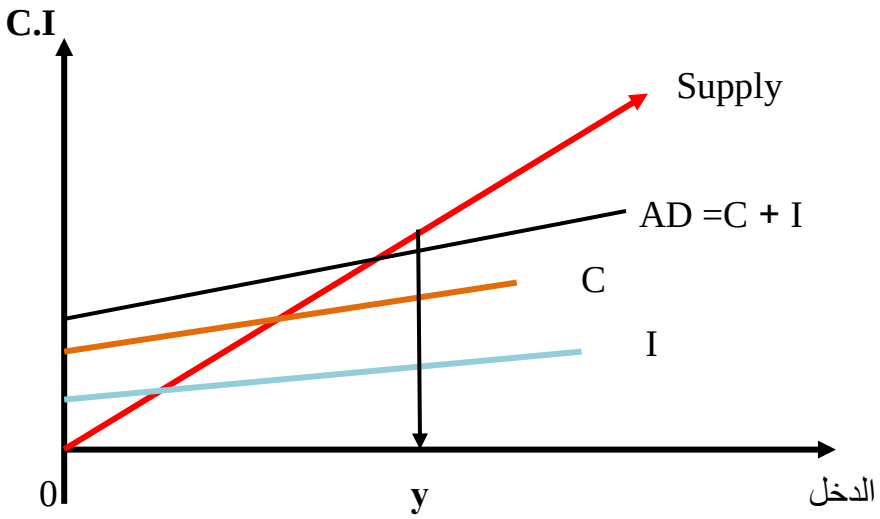

شكل (4) يوضح الطلب الكلي يتكون من انفاق استهلاكي وأنفاق استثماري

ج - الإنفاق الحكومي (الطلب الحكومي):

عندما يكون مستوى العرض الكلي من السلع والخدمات أكبر من مستوى الطلب الكلي عليها عندها سيكون هنالك فائض في عرضها، وسيشعر المنتجون بأن ما ينتجونه لا يوجد عليه طلب يكافئه في السوق وهذا يعني تناقص في مستويات الأرباح وعندما يشعر المنتجون بأن أرباحهم بدأت تتناقص، أو أن بعض المنتجين سيتكبدون خسائر معينة فسيدفع ذلك المنتجون إلى تسريح القوى العاملة فتزداد البطالة، ومن ثم ينقص الطلب الكلي والأرباح مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في النشاط الاقتصادي، وهذا هو تفسير كينز لأزمة الكساد العظيم التي حدثت في بداية القرن العشرين أي أن هنالك نقصاً في الطلب الكلي.

ولكي يمكن معالجة هذهِ الأزمة أقترح كينز أن تتدخل الحكومة وتزيد من مستوى الطلب الكلي ولتوضيح ذلك لا بد لنا من تعريف الإنفاق الحكومي. **الإنفاق الحكومي:** هو جميع ما تنفقهُ الحكومة من أموال إما بشكل أجور ورواتب أو مشتريات من السلع المختلفة (استهلاكية أو استثمارية) مثل (الأثاث والأدوات المكتبية والأبنية.....الخ) والإعانات (كإعانات الضمان الاجتماعي والتأمينات ضد البطالة) أو تسديد أقساط وفوائد قروضها تجاه الغير.

وعادةً يزداد الإنفاق الحكومي بزيادة دخل الحكومة المتأتي من إيراداتها مثل الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الحكومة (الدومين) وغير ذلك من إيرادات . فإذا رمزنا للإنفاق الحكومي بالرمز (G) عندها سيكون الطلب الكلي بعد إضافة الإنفاق الحكومي عبارة عن :

G:Government Spending الانفاق الحكومي

$AD = C+ I + G$

إن الإنفاق الحكومي سيضيف مستوى جديد من الطلب الكلي فوق مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص فإذا افترضنا ان الطلب الكلي الفعلي عند مستوى AD_0 . حيث يحقق هذا الطلب مستوى من الدخل التوازني عند Y_0 . ولكن بافتراض ان هذا المستوى من الدخل لا يكفي لاستيعاب كل الموارد الانتاجية وخاصةً القوى العاملة حيث سيبقى عدد كبير من العمال يرغبون بالعمل بالأجر السائد ولكن مع ذلك لا يجدونه. لنفترض الآن ان مستوى الدخل الذي يمكن من خلاله استيعاب الراغبين بالعمل بالأجر السائد هو Y_1 وهو ما يسمى بمستوى دخل الاستخدام الشامل. ان هذا يعني انه يستوجب اضافة طلب جديد الى الطلب الكلي لكي يكون بالإمكان الوصول الى مستوى الدخل Y_1 واستيعاب العاطلين عن العمل وبالتالي يمكن تحقيق حالة الاستخدام الشامل. ان الفرق بين مستوى الطلب الفعلي AD_0 ومستوى الطلب الذي يحقق حالة الاستخدام الشامل AD_1 يتمثل بالمسافة a b ، وتسمى هذه المسافة بالفجوة الانكماشية، حيث يكون فيها مستوى العرض الكلي أكبر من مستوى الطلب الكلي. وكما سبق أن أشرنا فان وجود فجوة انكماشية معناه تناقص في مستويات الأرباح. وعندما يشعر المنتجون بأن أرباحهم بدأت تتناقص، أو أن بعض المنتجين سيتكبدون خسائر معينة نتيجة عدم بيع سلعهم فسيدفع ذلك المنتجون إلى تسريح القوى العاملة فتزداد البطالة.

وبسبب نقص الطلب الكلي ، لا بد للحكومة أن تتدخل فتضيف طلباً اضافياً إلى طلب القطاع الخاص. إن إضافة الطلب الحكومي G إلى مستوى طلب القطاع الخاص الاستهلاكي C والاستثماري I معناه نقل دالة الطلب الكلي من AD_0 الى AD_1 ، وهذا سيشكل طلباً اضافياً في الاقتصاد يمكن أن يزيل الفائض الموجود من السلع والخدمات مما سيحفز على المزيد من الإنتاج وبالتالي تشغيل القوى العاملة.

وكما هو موضح في الشكل (5) وكالآتي:-

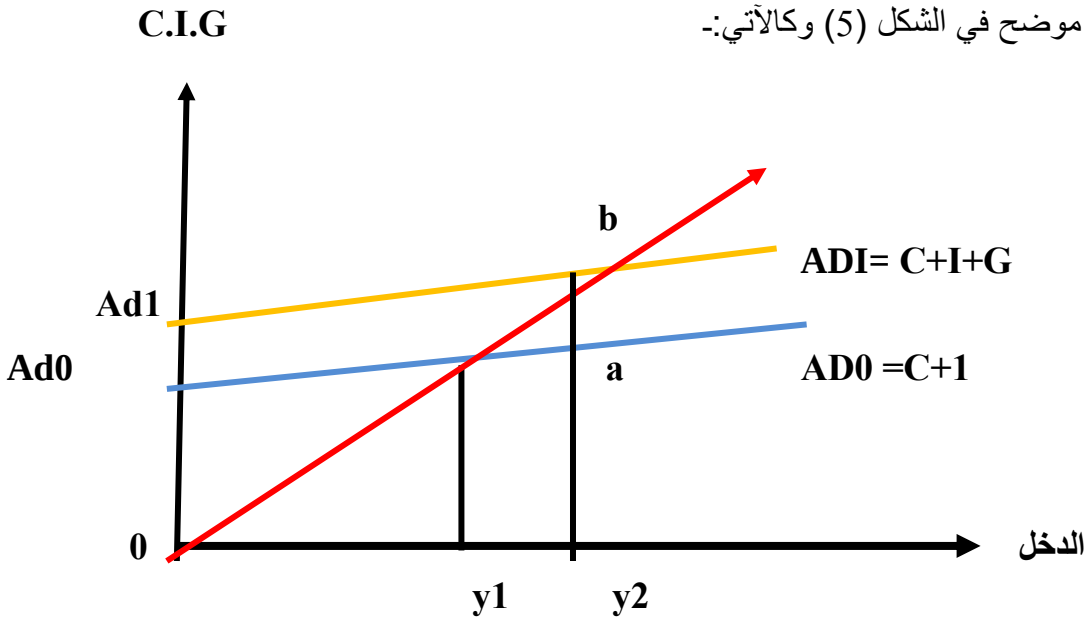

شكل (5) يوضح الطلب الكلي بعد اضافة الانفاق الحكومي للتخلص من الفجوة الانكماشية

أسئلة الفصل الأول

س1عرف المصطلحات الآتية:-
جون مينارد كينز، الاقتصاد الكلي ، الكساد، الانفاق الاستهلاكي، الميل الحدي للاستهلاك، الميل المتوسط للاستهلاك، الدخل المتاح، الادخار، الميل الحدي للادخار، الميل المتوسط للادخار،
س2 وضح أبرز الفرو قات بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.
س3 عدد الأهداف الرئيسة لدراسة الاقتصاد الكلي.
س4 املأ الفراغات الآتية:-
أ- إن الاقتصاد الكلي يركز على ظواهر اقتصادية تشمل الاقتصاد الوطني ككل مثل ..... و ..... و .....
ب. يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة إدارة السلطات الحكومية على مستوى النشاط الإنتاجي ووسائل الإدارة المتمثلة بالسياستين ..... و ..... .
ج. كانت بداية علم الاقتصاد على يد ..... عندما نشر كتابه ..... وذلك عام .....
د. لقد أكد كنيز أن ..... هو الذي يحفز الانتاج الكلي وبالتالي فهو المؤثر المهم في زيادة مستوى التشغيل.
هـ . أن من ابرز اقتصاديو النظرية الكلاسيكية ..... و..... و..... .
س5 ضع اشارة صح أو خطأ امام العبارات الآتية مع تصحيح العبارة الخاطئة.
1. يعالج الاقتصاد الكلي المشاكل المتعلقة بالتقلبات في المستوى العام للأسعار بمعنى أنه يعالج مشاكل التضخم والانكماش.
2. واحدة من افتراضات النظرية الكينزية هي أن الدخل الكلي يعتمد على مستوى التشغيل فكلما زاد مستوى التشغيل انخفض مستوى الدخل الكلي.
3. تؤكد النظرية الكينزية بان الميل المتوسط للاستهلاك ثابت في حين أن الميل الحدي للاستهلاك متناقص.
4. يتناول الاقتصاد الكلي العوامل المؤدية إلى فروقات الاجور بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
5. عادة يزداد الانفاق الحكومي بزيادة دخل الحكومة المتأتي من ايراداتها مثل الضرائب والرسوم وايرادات املاك الحكومة (الدومين).

س 6 ماذا نعني بالطلب الاستثماري (الانفاق الاستثماري) وما هي تصنيفاته.

س7 ما المقصود بالطلب الحكومي (الانفاق الحكومي).

الفصل الثاني : الدخل القومـــي

اولاً:ــ مفهوم الدخل القومي .

ــ أهمية دراسة الدخل القومي .

ـ الدخل القومي ورفاهية الشعوب.

ثانياً:ـ الناتج القومي الاجمالي.

أـ مفهوم الناتج القومي.

ب ـ الناتج المحلي الإجمالي.

ج ـ الناتج المحلي الاسمي.

د ـ الناتج المحلي الحقيقي.

ثالثاً:ـ التدفق الدائري (الدوري) للدخل.

رابعاً:ـ **طرق احتساب الدخل القومي.**

ـ الدخل القومي النقدي والحقيقي .

ـ تطور الدخل القومي في العراق .

ـ **اسئلة الفصل الثاني**

أهداف الفصل

بعد دراستك لهذا الفصل سيكون باستطاعتك الإجابة على الأسئلة الآتية:

- مفهوم الدخل القومي وأهميته.
- التعريف بعلاقة الدخل القومي برفاهية الشعوب.
- تعريف الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي.
- التعريف بالتدفق الدائري للدخل ، (إذ يتدفق التيار النقدي مصورة دائرية مستمرة بين قطاع الاعمال (الانتاج) الذي يولد الدخل لكونه عوائد أو مكأفات لخدمات عوامل الانتاج وبين قطاع الافراد).
- التعريف بطرق احتساب الدخل القومي.
- تعريف الدخل القومي النقدي والدخل الحقيقي.

اولاً- مفهوم الدخل القومي National Income concept

تعد دراسة الدخل القومي من اهم المؤشرات التي تعطينا صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في بلد ما بشكل يظهر لنا هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الانتاج والاستثمار، الاستهلاك والادخار في المجتمع. بمعنى أخر فإن حسابات الدخل القومي تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل القومي وأوجه استخداماته في الانفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في الاقتصاد القومي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون (سنة واحدة). هناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم الدخل القومي نذكر منها:

فقد عرفه مارشال (Marshal) بأنه **" عبارة عن كمية الانتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية، بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الموارد الطبيعية .**

كما يمكننا تعريفه بأنه **" مجموع العوائد التي يحصل عليها اصحاب عناصر الانتاج من الافراد مقابل استخدامهم لهذه العناصر في انتاجهم للسلع والخدمات سواء أكان ذلك داخل أو خارج البلد خلال فترة زمنية معينة.**

ومن خلال التعاريف اعلاه يمكن توضيح الآتي:

1. أن الدخل القومي هو الدخل الذي يحصل عليه الاقتصاد الوطني للمقيمين (هم المواطنين الذين يعيشون في الدولة بشكل مستمر وفيها نشاط اعمالهم ويعتبر ضمن المقيمين اعضاء السلك الدبلوماسي للدولة الطلبة الذين يدرسون في الخارج).
2. الدخل القومي يختلف عن دخل الافراد وأن هذا الدخل لا يساوي دخول الافراد، فهناك دخول لا تعد دخول فردية لكنها تعد من مفردات الدخل القومي كالاستقطاعات التقاعدية وارباح الشركات غير الموزعة ، والعكس تماماً فهناك دخول فردية لكنها لا تدخل ضمن الدخل القومي كالاعانات الموزعة من خلال الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية.
3. أن الدخل القومي يشمل دخل المواطنين فقط سواءً أكانوا اشخاص طبيعيين أم غير طبيعيين كالشركات الخاصة أو المشاريع العامة أو المنظمات الحكومية لمساهمتهم في الانشطة الانتاجية داخل أو خارج البلاد.

وبناءً على هذا فأن الدخول التي يحصل عليها الأجانب نتيجة امتلاكهم بعضاً لعناصر الانتاج فأنها لا تدخل ضمن الدخل القومي.

مثال على ذلك : أن العوائد التي تحصل عليها الشركات العاملة داخل البلد لا تدخل ضمن تقديرات الدخل القومي العراقي ، في حين نرى أن العوائد التي يحصل عليها العراقيون نتيجة مزاولتهم العمل الانتاجي خارج بلادهم تدخل ضمن تقديرات الدخل القومي العراقي. أما أن الدخل القومي يجب أن يكون ناجماً عن تقديم خدمات اقتصادية التي يقدمها الافراد الاقتصاديون ، فعلى سبيل المثال شراء المنزل وبيعه بعد فترة بسعر أعلى

من سعر شراءه فالربح في هذه الحالة لا يعد دخلاً قومياً وكذلك عند عملية شراء وبيع السند بسعر أعلى وكذلك عملية الإرث الذي يعتبر عملية نقل الملكية من المورث إلى الوارث فهي لا تعد من مفردات الدخل القومي .

ثانياً- أهمية دراسة الدخل القومي : National Income Importance

احتلت دراسة الدخل القومي مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية لأسباب متعددة نذكر منها الآتي:

1. يعتبر الدخل القومي احد المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم في تطوير النشاط الانتاجي في البلاد، فتطور الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة يعكس حالة النمو أو الركود في الاقتصاد القومي .
2. في عصر التخطيط الاقتصادي الحديث يعد تقدير الدخل القومي للسنوات السابقة من اجل وضع وتنفيذ الخطة الاقتصادية ، وكذلك تحديد مكونات هذا الدخل امراً ضرورياً لتنوير الطريق أمام واضعي الخطة الاقتصادية ، وذلك لان هذه التقديرات تُعد نقطة البداية بالنسبة لعمل المخطط الاقتصادي.
3. تعتمد السياسات الوطنية على بيانات الدخل القومي مثل سياسة التوظيف كون هذه الارقام تمكننا من معرفة الاتجاه الذي يتغير فيه الناتج الصناعي والاستثمار والمدخرات حيث يمكن اعتماد التدابير المناسبة لدفع الاقتصاد إلى المسار الصحيح.
4. يستخدم الدخل القومي في تقدير مستوى التنمية الاقتصادية ومدى تحقيقها للأهداف التنموية ومدى مساهمة القطاعات المختلفة في النمو الاقتصادي للدولة .
5. معرفة الاهمية النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في الدخل القومي .

ثالثاً ـ الدخل القومي ورفاهية الشعوب

توجد علاقة وثيقة بين الدخل القومي ورفاهية الشعوب التي تظهر لنا من خلال اهتمام الدول والحكومات في إعداد الحسابات الخاصة بالدخل القومي وتحسين اساليب التقدير وايجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تصادف عملية الحساب والتقدير والذي يظهر اهمية ذلك ايضا من خلال اهتمام كل مجتمع في زيادة دخله القومي لتحسين مستوى الرفاهية التي يهدف إلى تحقيقها، وتبرز اهمية هذه العلاقة وبشكل كبير عندما يعتبر الدخل القومي احد المقاييس الهامة لقياس مستوى معيشة الفرد، من خلال حساب مقدار دخل الفرد نصيبه من الدخل، فنلاحظ ارتفاع مستوى معيشة الفرد بارتفاع مستوى الدخل القومي وتنخفض بانخفاضه .

وبناءً على ذلك يمكن تعريف **الرفاهية الاقتصادية** بأنها ذلك "الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانات الاقتصادية فيما يتعلق بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات لعموم إفراد المجتمع". أي أنها تنظر إلى الإنتاج وزيادته لغرض زيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ومن ثم زيادة الاستهلاك للفرد لدرجة الاشباع، لذا نرى أن الدخل القومي الذي يعني (تدفق السلع والخدمات) يقترن مباشرة بالرفاهية، فكلما زاد الدخل القومي وازدادت المساواة في توزيعه ازدادت رفاهية المجتمع.

لذا فالرفاهية الاقتصادية يمكن أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع رفاهية الشعوب (المجتمعات). وهذا مرتبط بارتفاع متوسط دخل الافراد المتأتي من ارتفاع الدخل القومي للبلدان المختلفة .

ـ معايير الرفاهية (Welfare Crier)

حاول الاقتصاديون على مدى فترة زمنية ليست بالقصيرة لوضع معايير للحكم على الكفاية الاقتصادية بغية استخدامها بمثابة الدليل لتقييم التوزيع الفعلي للموارد ومن هذه المعايير نذكر الآتي :

- **معيار المنفعة** : تابع اقتصاديو الرفاهية أمثال (بيجو Pigou) حيث ركزوا على اعتبار رفاهية الافراد تتحدد من خلال تكوين سلك التفضيل الجماعي وهو حاجات المجتمع من السلع والخدمات نوعاً وكماً وذلك بترتيبها حسب اهميتها النسبية. ولكن هذا المقياس بسبب عدم إمكانيته لقياس المنفعة أصبح غير منطقي.

1. **معيار باريتو Pareto** يعتبر هذا المعيار من أبسط المعايير، والذي طوره (فلفريدو باريتو) فرأى أن أي إعادة تخصيص للموارد تنطوي على احداث تغيير في السلع المنتجة وتوزيعها بين المستهلكين، وهنا أصبح لابد من تنظيم عملية الانتاج، أي حصر كل الموارد الانتاجية المتاحة وتعبئتها وتخصيصها للاستخدامات المختلفة.
2. **وضع بول سام ويلسون Samuelson** بناءاً لدالة الرفاهية الاجتماعية التي تعد بمثابة دالة الرفاهية لكل مستهلك، وهذا يتطلب منا أخذ تفضيلات كل مستهلك وتجميعها بترتيب لأوليات المجتمع.
3. طرح **كل من نيكولاس كالدور Caldor وجون هيكس Hikes** معياراً بديلاً هو (مبدأ التعويض) فرأيا إن أي تغير أو إعادة تنظيم اقتصادي يجب اعتباره مفيداً، حيث يُقسم هذا المعيار تأثيرات أي تغير إلى قسمين (مردود الأرباح والخسائر) و (عواقب توزيع الدخل).

لذا نجد أن كل مجتمع يهتم بزيادة دخله وذلك نتيجة عدد **من الدوافع** نذكر منها الآتي:

1. تمتع المجتمع بمستوى معاشي مرتفع، لتأمين مستقبل أفضل للفرد والأسرة وللأجيال القادمة.
2. القيام ببناء اقتصاد قومي متين يعود بالفائدة على الجميع.
3. زيادة فرص العمل لجميع أفراد المجتمع دون تمييز.

رابعاًـ الناتج القومي الاجمالي (GNP) (Gross National Product)

1. مفهوم الناتج القومي (National Product)

يعتبر الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس استخداما لقياس الإداء الاقتصادي، لا سيّما قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج مختلف السلع والخدمات، وإعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين وخلال مدة زمنية معينة، بعد طرح الاندثار (استهلاك رأس المال الثابت أو ما يسمى باندثار الموجودات الثابتة) من مجموع تلك القيم ، فهذا ما يعبر عنه بالدخل القومي، وعليه فأن الناتج القومي لا يشمل السلع والخدمات التي تم انتاجها في فترات سابقة، فعلى سبيل المثال يتم احتساب قيمة الدور الجديدة فقط ضمن الناتج القومي

الإجمالي وهذا لا يشمل على عملية المتاجرة بالدور القديمة والقائمة فعلاً كونها لا تمثل اضافة جديدة إلى موجودات المجتمع، وإنما تؤدي إلى نقل ملكية الدور بين افراد المجتمع فقط .

2- الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) (GDP)

يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي **(GDP)** بأنه مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية أي أنه يمثل مجموع قيمة الانتاج الإجمالي من السلع والخدمات بعد أن يطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الانتاج .

ويعرف **الناتج المحلي الإجمالي بأنه (مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل البلد بغض النظر عمن قام بإنتاجها، وذلك خلال فترة زمنية " سنة عادةً ").**

3- الناتج المحلي الاسمي (الناتج المحلي بالأسعار الجارية) Nominal Domestic product (NDP)

يتمثل الناتج المحلي الإجمالي **(NDP)** بإجمالي القيم النقدية لأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل البلد (أي منتجة محلياً) بواسطة عناصر الانتاج المتوفرة داخل (الحدود الجغرافية) للبلد وخلال فترة زمنية معينة (عادة تكون سنة واحدة)، وتحسب من خلال ضرب الكميات المنتجة بالأسعار الجارية (أي الأسعار السائدة في السوق) خلال السنة التي يتم فيها احتساب الناتج لها، ولا تستبعد مستويات التضخم المتحققة خلال هذه السنة، مما يجعل قيمة الناتج المحلي غير صالحة للمقارنة .

4 ـ الناتج المحلي الحقيقي (الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) (Real Domestic Product)

يتمثل الناتج المحلي الإجمالي **(RDP)** بإجمالي القيم النقدية لأسعار السنة الاساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة، أي منتجة محلياً وبواسطة عناصر الانتاج المتوفرة داخل الحدود الجغرافية للبلد وخلال فترة زمنية معينة (عادة تكون سنة واحدة)، وتحسب من خلال ضرب الكميات المنتجة بالأسعار الثابتة ، أي اسعار السنة الاساس الثابتة، ويتم الاعتماد عليها لباقي السنوات، على شرط أن يستبعد منها التضخم **(Inflation)** وهذا يعد مقياساً مناسباً للمقارنة مع البلدان الأخرى .

وهناك عدد من العوامل التي تؤثر على الناتج القومي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

1. الاستقرار السياسي والامني للبلد، لأنها تؤثر بشكل مباشر على البيئة المحفزة للاستثمار اقتصادياً.
2. كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.
3. قدرة المجتمع على توظيف الإمكانيات المتاحة له من موارد مادية وغير مادية وتكنولوجية وغيرها.
4. القدرات البشرية المتوافرة في المجتمع من حيث التعليم والتدريب، فضلاً عن الظروف الطبيعية، التي ليس بمقدور البشر السيطرة عليها، مثل الزلازل والفيضانات والاعاصير وغير ذلك.

خامساً- التدفق الدائري للدخل (Circular of flow Income)

في أي مجتمع من المجتمعات هنالك قطاعات اقتصادية كالقطاع الصناعي والزراعي والماء والكهرباء والنفط.... الخ هذه القطاعات تضم مجموعة كبيرة من المشاريع الإنتاجية. ان مجموع ناتج هذه المشاريع والمقدمة للمستخدم النهائي تدعى بالناتج المحلي الإجمالي كما ذكر سابقاً.

أما ما ينتجه أبناء البلد بغض النظر عن مكان وجودهم فيدعى بالناتج القومي وبمعنى آخر فان الناتج القومي الإجمالي هو (مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل سكان البلد وبغض النظر عن أماكن وجودهم خلال فترة زمنية معينة" سنة عادةً "). بمعنى أن ما ينتجه أبناء البلد سواء كانوا موجودين داخل البلد أو خارجه يسمى بالناتج القومي الإجمالي .

إن هذا الناتج ممكن أن يظهر بصور عدة. أما صورته كناتج أو صورته كدخل أو صورته كإنفاق

إن من يقوم بإنتاج هذا الناتج مجموعة عناصر تسمى بعناصر الإنتاج وهي : (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم)، ولابد لهذه العناصر بعد قيامها بالإنتاج أن تأخذ مكافأتها نظير نشاطها الإنتاجي. العامل يأخذ الأجر، رأس المال يأخذ الفائدة، الأرض تأخذ الريع ، التنظيم يأخذ الربح وكما موضح في المخطط الآتي:

وتدعى مجموع هذه المكافآت أو العوائد بالدخل القومي .

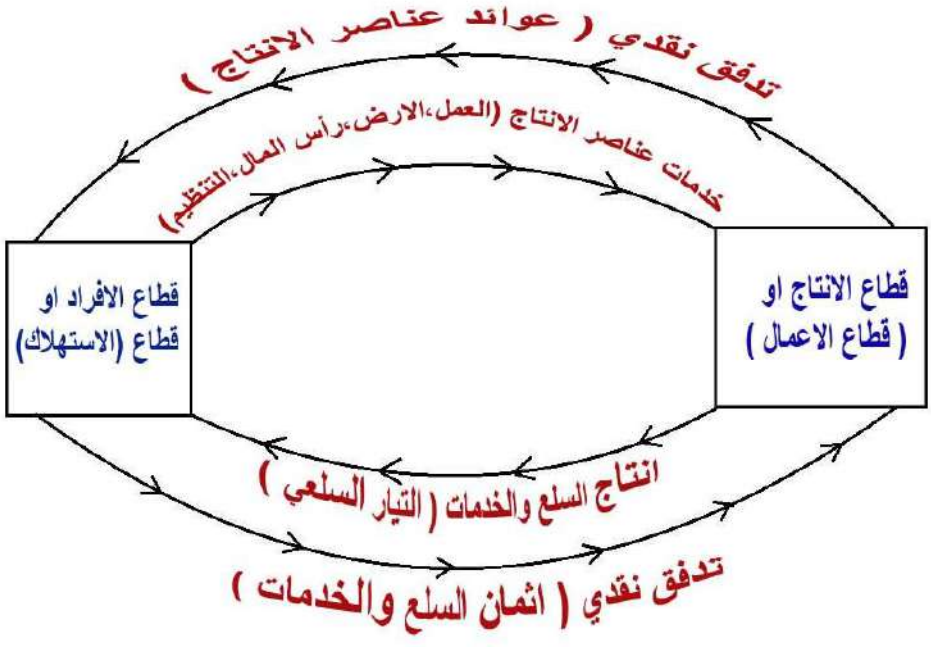

مخطط -1- التدفق الدائري للدخل

سادساً- طرق احتساب الدخل القومي

توجد **ثلاث طرق** لاحتساب الدخل القومي وهي:

1- طريقة الدخول المكتسبة او طريقة عوائد عوامل الانتاج .

2- طريقة الانفاق النهائي .

3- طريقة الناتج

1- طريقة الدخول المكتسبة او طريقة عوائد عوامل الانتاج:

إن الدخل القومي بموجب هذه الطريقة هو " مجموع الريوع والأجور والفوائد والأرباح التي يحصل عليها الافراد نظير تقديم عوامل الانتاج الى المشاريع خلال مدة سنة ". وهنا لابد من شرح مبسط لعوائد عوامل الانتاج وكالآتي:

أ - الريع Rent (R):

ويشمل عائد او ثمن الارض مقابل استخدامها في العملية الانتاجية ويشمل الناتج من الغلات الزراعية والملكيات العقارية وغيرها.

ب - الاجور Wages (W):

وتمثل عائد عنصر العمل نظير مساهمته في العملية الانتاجية. وهو ذلك الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقابل الجهود الجسمانية والذهنية، وقد يكون أجر عيني أو أجر نقدي.

ج - الفوائد Interest (F):

وتمثل ثمن استخدام رأس المال في العملية الانتاجية.

د - الارباح Profits (P):

وتمثل العائد الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم من العملية الانتاجية. وتحسب قبل توزيعها على اصحابها او مستحقيها من مالكي رأس المال وكذلك قبل دفع الضرائب عنها.

وبعد كل هذه الايضاحات يمكن احتساب الدخل القومي وفقاً لطريقة الدخول المكتسبة كالآتي:

الدخل المحلي الاجمالي بسعر التكلفة = الريوع + الاجور + الفوائد + الارباح

وللحصول على الدخل القومي الاجمالي تستخدم المعادلة الآتية :

الدخل القومي الاجمالي= الدخل المحلي الاجمالي + تحويلات عوائد الملكية من الخارج – تحويلات عوائد الملكية إلى الخارج

وللحصول على الدخل القومي الصافي نقوم بطرح الاندثار كما في المعادلة:

الدخل القومي الصافي = الدخل القومي الاجمالي – الاندثار

2- طريقة الانفاق النهائي:

إن الدخل القومي بموجب هذه الطريقة هو " مجموع ما ينفقه الافراد على شراء السلع والخدمات خلال فترة زمنية عادة لا تتجاوز السنة " . وقبل الدخول في طريقة الاحتساب لابد من توضيح الآتي :

أ- الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية (C) Consumption: ويشمل انفاق الافراد على السلع المعمرة وغير المعمرة ونصف المعمرة وكذلك الخدمات مثل التعليم والصحة والاتصالات والسياحة... الخ .

ب - الانفاق الاستثماري (I) Investment: ويمول من ادخارات الافراد ويشمل عنصرين :

– الاستثمار في مجال السلع الانتاجية او كما تسمى بالسلع الرأسمالية .

– الاستثمار في مجال المخزون السلعي من مواد اولية ووسيطة ونهائية. والفارق بين موجودات المخزون في بداية السنة مع نهاية السنة يسمى بصافي الزيادة في الخزين.

ج- الانفاق الحكومي (G) Government: ويمول من قبل الضرائب بعد طرح الاعانات منها. وهناك نوعان من الانفاق الحكومي وهي :

1. الانفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعاً او خدمات من قبل المشاريع وهذا الانفاق يعد نشاطاً انتاجياً.
2. الانفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله سلعاً او خدمات من قبل المشاريع وهذا الانفاق لا يعد نشاطاً انتاجياً. والذي يدخل في حساب الانفاق الحكومي كجزء من الدخل القومي هو النوع الاول فقط.

د- صافي التجارة الخارجية أو كما يسمى بصافي الصادرات Net Exports: ويمثل المعاملات الخارجية مع الدول الاخرى من حيث التصدير Export (X) او الاستيراد Import (M). والفرق بينهم يسمى بصافي التجارة الخارجية وقد يكون موجبا "أو سالبا".

وبعد هذه الايضاحات يمكن **احتساب الدخل القومي** وفقا" لطريقة الانفاق كالآتي:

الانفاق المحلي الاجمالي بسعر السوق = انفاق الافراد على السلع والخدمات الاستهلاكية + الانفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي + الصادرات – الاستيرادات

الانفاق القومي الاجمالي بسعر التكلفة = الانفاق المحلي الاجمالي بسعر السوق + صافي عوائد الملكية من الخارج.

صافي الانفاق القومي بسعر التكلفة = الانفاق القومي الاجمالي بسعر التكلفة – الاندثار.

3- طريقة الناتج:

ويتم قياس الدخل القومي وفق هذه الطريقة **بأسلوبين** هما:

أ. **طريقة الناتج النهائي**: يتم بموجب هذه الطريقة احتساب السلع والخدمات النهائية فقط دون احتساب السلع الوسطية [*]، أي استبعاد جميع المراحل التي تمر بها السلعة في انتاجها وعدها مراحل وسطية، وان قيمة ما تم انتاجه خلاله قد تم تضمينه داخل قيمة المنتوج النهائي واحتساب المرحلة الاخيرة فقط والتي أخذت فيها السلعة شكلها النهائي

وتعتمد هذه الطريقة على المعادلة الآتية :

الناتج المحلي الاجمالي = قيمة الانتاج الكلي في البلد– قيمة المستلزمات الوسيطة

ان اعتماد هذه الطريقة قد يترتب عليه نتائج غير دقيقة، ومن أجل تلافي العيوب وتجنب الوقوع في أخطاء تكرار أو ازدواجية الحساب، يجب استبعاد السلع الوسطية* اما بحساب الناتج النهائي فقط أو باستخدام طريقة القيمة المضافة والتي سيرد شرحها حالا".

ب. طريقة القيمة المضافة: جاءت هذه الطريقة لتحول دون الوقوع في أخطاء الطرق الاخرى كالحساب المزدوج أي احتساب السلعة اكثر من مرة وعدم التمييز او التفرقة بين السلع الوسيطة والنهائية. فجاءت هذه الطريقة لتقوم باحتساب القيم الصافية لمجموع السلع والخدمات المنتجة، أي احتساب الناتج القومي .

فتعتمد هذه الطريقة على ايجاد قيمة ذلك الجزء الذي تعتبر الوحدة الانتاجية او المشروع مسؤولة عن انتاجه فقط، إذ أن انتاج كل سلعة يمر بعدة مراحل، وان مخرجات مرحلة معينة قد تعتبر مدخلات لمرحلة تالية . فان الطريقة تركز على ما تضيفه كل مرحلة من تلك المراحل من زيادة في قيمة الانتاج على قيمة ما تستخدمه من مستلزمات الانتاج .

وتعرف **القيمة المضافة** على انها " الفرق بين الانتاج الكلي للوحدة الانتاجية وقيمة مستلزمات الانتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الانتاجية خلال مدة محددة من الزمن عادة تكون سنة "

وتحتسب القيمة المضافة بموجب المعادلة الآتية:

القيمة المضافة = قيمة الانتاج المتحقق – قيمة مستلزمات الانتاج.

ويتم قياس الدخل القومي بهذه الطريقة وذلك من خلال احتساب القيمة المضافة المتحققة في كل قطاع من خلال تقسيم الاقتصاد القومي الى عدد من القطاعات، ثم تحسب اولاً القيمة المضافة لكل قطاع ومن ثم تجمع القيم المضافة لجميع القطاعات للحصول على الناتج القومي او الدخل القومي.

---

[*] يقصد بالسلعة الوسطية هي مجموعة السلع والخدمات التي دخلت في انتاج غيرها من السلع كالمواد الاولية مثل القطن والقمح ونصف المصنعة مثل القماش والدقيق. أما السلع النهائية فهي السلع والخدمات التي لم تدخل في انتاج سلع وخدمات اخرى، بل ان المنتجات الوسطية هي نفسها دخلت في مراحل العملية الانتاجية مثل الملابس والسيارات والأجهزة الكهربائية ... الخ.

وتعد هذه الطريقة من أدق الطرق وأكثرها شيوعاً حيث تتجاوز عيوب الطرق الاخرى، اضافة الى اظهارها لجميع النشاطات الاقتصادية والأهمية النسبية لمساهمة كل قطاع في توليد الناتج القومي. وهكذا نلاحظ انه مهما اختلفت طرق احتساب الدخل القومي فأنها لابد وأن تؤدي الى نفس النتيجة إذا ما كانت البيانات المعتمدة من قبل الحسابات القومية صحيحة ودقيقة.

سابعاً ـ الدخل القومي النقدي والحقيقي:

ـ الدخل القومي النقدي Monetary income:

إن مقدرة الفرد قد تزداد أو تقل في الحصول على احتياجاته من السلع والخدمات مع أن دخله النقدي لم يتغير، وبعبارة أخرى فإن دخله الحقيقي ممثلاً (بالسلع والخدمات) قد يرتفع أو ينخفض مع بقاء دخله النقدي ثابتاً، والحالة هذه تحصل عندما تتغير أسعار السلع والخدمات التي ينفق عليها دخله النقدي، فإذا ما ارتفعت الأسعار في السوق مع بقاء الدخل النقدي ثابتاً، تكون كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها أقل مما كان عليه قبل ارتفاع الأسعار، وهذا يعني انخفاض في دخله الحقيقي، والعكس تماماً فيما إذا انخفضت الأسعار في السوق مع بقاء دخله النقدي دون تغيير فإن بإمكان الفرد في هذه الحالة الحصول على المزيد من السلع والخدمات، أي يحصل ما يسمى بارتفاع دخله الحقيقي.

ومن هنا يمكننا أن نفرق بين الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي.

فيعرف الدخل **القومي النقدي** بأنه "مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها أصحاب العوامل الانتاجية".

ـ الدخل القومي الحقيقي Real Income:

فيعرف بأنه "مجموع صافي السلع والخدمات المنتجة في البلد التي يستطيع أصحاب عوامل الانتاج الحصول عليها بدخولهم النقدية " وبمعنى آخر، فإن الدخول التي يحصل عليها اصحاب عناصر الانتاج بصورة نقدية تمثل الدخل النقدي ، اما مقدار ما يتم الحصول عليه من سلع وخدمات فيمثل الدخل الحقيقي".

ومن هنا تأتي أهمية دراسة الدخل القومي الحقيقي كونه يمثل رفاهية المجتمع التي يحصل عليها، كما إنه مقياس يصلح لأجراء المقارنات بين فترة زمنية وأخرى في البلد الواحد، أو بين الدول من خلال معرفة معدل نمو دخلها القومي وتقلباته .

فإذا ما حصل وارتفع الدخل القومي النقدي لأحد البلدان (العراق) مثلاً بمقدار (10%) في أحد الأعوام وفي العام نفسه كانت الأسعار قد ارتفعت بالنسبة نفسها، فهذا يعني أن الدخل القومي الحقيقي بقى ثابتاً، لأن الارتفاع في الدخل النقدي في هذه الحالة يعود ليس لارتفاع ما تم أنتاجه من السلع والخدمات بل إلى ارتفاع الأسعار. أما أذا بقيت الأسعار دون تغيير فإن ارتفاع الدخل القومي النقدي يعني ارتفاع في الدخل القومي الحقيقي .

$$\text{الدخل الحقيقي} = \left\{ \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الرقم القياسي الاسعار}} \right\} \times 100$$

ثامناً- تطور الدخل القومي في العراق

يوضح الجدول (4) أدناه تطور مستوى الدخل القومي في العراق ، حيث يلاحظ أن هنالك زيادة مستمرة في مستوى الدخل القومي في العراق بعد عام 2003. اذ أن معظم هذه الزيادة تعزى الى زيادة ناتج العراق النفطي ومن ثم زيادة صادراته من النفط كون أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الدخل المتأتي من العوائد النفط

جدول (4) يوضح تطور مستوى الدخل القومي في العراق للمدة 2003 – 2010

(مليون دينار)

السنوات	الدخل القومي
2003	025728748
2004	046923315
2005	065798566
2006	085431538
2007	100100816
2008	014764125
2009	120428410
2010	143029609

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء،

المجموعة الاحصائية السنوية 2010-2011 : 483

ويمكن تصوير تطور الدخل القومي في العراق بالشكل البياني الآتي :-

(مليون دينار)

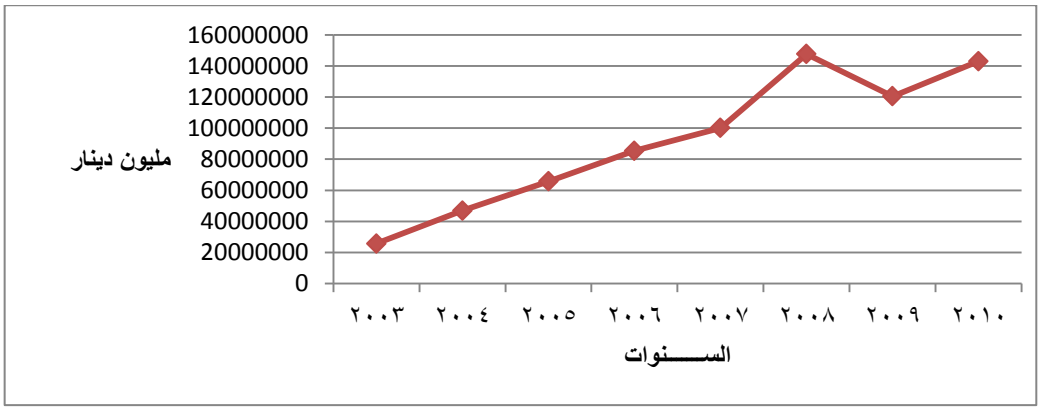

مخطط (2) يوضح تطور الدخل القومي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2003 – 2010

المصدر : اعتماد بيانات الجدول اعلاه

اسئلة الفصل الثاني

س1 عرف المصطلحات الآتية:

أ. الدخل القومي

ب. الناتج المحلي الاجمالي

ج. الناتج القومي.

د. الدخل القومي النقدي

هـ . الناتج القومي الاجمالي

و . الانفاق الحكومي

ز. الدخل القومي الحقيقي.

ط. القيمة المضافة.

س2 اشرح التدفق الدائري للدخل مع الرسم، مبيناً من خلاله الدخل، الانفاق، الناتج .

س3 أملأ الفراغات الآتية بما يناسبها :

أ. تصنف عناصر الانتاج إلى ..... و..... و..... و ..... .

ب. توجد ثلاث طرق لاحتساب الدخل القومي ..... و..... و..... .

ج. الريع يشمل ..... أو ..... مقابل استخدامها في العملية الانتاجية.

د. الدخل القومي الصافي = ...

هـ . أن ما ينتجه أبناء البلد بغض النظر عن مكان وجودهم يدعى ..... .

س4 ما هي طرق احتساب الدخل القومي، عددها مع الشرح .

س5 احتلت دراسة الدخل القومي مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية؟ ناقش ذلك.

س6 ما هو الفرق بين الدخل النقدي والحقيقي .

س7 وضع الاقتصاديون عدد من المعايير للحكم على رفاهية الشعوب ، أذكرها بالتفصيل.

الفصل الثالث: التضخم والانكماش

اولاً : التضخم الاقتصادي

ثانياً: مفهوم التضخم الاقتصادي

ثالثاً: انواع التضخم الاقتصادي

رابعاً: أسباب التضخم الاقتصادي

خامساً: آثار التضخم

سادساً: طرق معالجة التضخم

سابعاً: التضخم ومعدل البطالة

ـ أسئلة الفصل الثالث

بعد دراستك لهذا الفصل سيكون باستطاعتك الإجابة على الأسئلة الآتية:

- توضيح مفهوم التضخم.
- أسباب التضخم وأنواعه وآثاره ومعالجته .
- التعريف بمفهوم الانكماش.
- والاسباب المؤدية له وآثاره مع توضيح طرق معالجته.

اولاً: التضخم والانكماش Inflation and Deflation

1- التضخم Inflation

عندما يتسلم الشخص راتبه في نهاية كل شهر يتساءل بينه وبين نفسه، كم من السلع والخدمات سوف استطيع أن احصل عليها بهذا الدخل؟ هل ستكون اكبر او اقل او مساوية لما كنت احصل عليها براتبي او اجري في العام الماضي مثلاً؟ ان هذه التساؤلات يجيب عليها المستوى العام للأسعار، فإذا كان هذا المستوى مرتفعاً في هذه السنة عن السنة الماضية، فهذا يعني انخفاض مقدار ما يشتريه الدخل النقدي من السلع والخدمات في هذه السنة عن السنة الماضية، وإذا كان المستوى العام للأسعار منخفضاً، فهذا يعني ارتفاع ما يشتريه الدخل أو الأجر النقدي من السلع والخدمات، او بعبارة أخرى، في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار ترتفع القيمة الحقيقية للدخل النقدي، وفي حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار تنخفض القيمة الحقيقة للدخل النقدي، اي ان هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار.

لذا فأننا سنتناول مشكلة الارتفاع المستمر في الأسعار الذي يسمى بالتضخم، اذ نستعرض مفهوم التضخم وقياسه وأنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه.

أ. مفهوم التضخم :

هو حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة متواصلة، مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية فالتضخم يوضح العلاقة العكسية بين المؤشرين المتغيرين، الأسعار والقوة الشرائية للنقود، فإذا كان السعر هو التعبير عن وحدات من النقود تدفع مقابل شراء وحدات من سلعة ما، فالتضخم يحدث عندما تزداد عدد وحدات النقود المدفوعة لشراء نفس الكمية من السلعة نفسها.

فالتضخم إذن يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لمدة طويلة، وان هذا المفهوم يقتضي ان يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة، وليس في الأسعار النسبية، التي تعني ارتفاع عدد محدد من أسعار السلع او الخدمات مع بقاء أسعار السلع والخدمات الأخرى ثابتة، او تكون منخفضة، فالحالة الأخيرة تعني ان انخفاض أسعار بعض السلع والخدمات يؤدي الى تحول المستهلكين إليها مما يقلل الطلب على السلع التي ارتفعت أسعارها ومن ثم ستنخفض أسعار هذه السلع. كما يقتضي مفهوم التضخم ايضاً أن يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة مستمراً لمدة طويلة لذا فأن المعنى الشائع للتضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار، وليس مجرد انتقال السعر من مستوى إلى آخر خلال مدة زمنية معينة، بل هو الارتفاع المستمر في الأسعار نتيجة لزيادة حجم الإنفاق (الطلب) على حجم الإنتاج (العرض)، اي (ان كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات).

أمثلة تاريخية عن التضخم في العالم:

- شهد العالم حالات تضخم كثيرة من أبرزها وأقساها ما حدث في ألمانيا بعد سقوطها على يد الحلفاء عام 1945

- وما حدث في لبنان في الثمانينات حين انخفض سعر صرف الدولار الواحد الى (3000) ليرة لبنانية مقابل الدولار الواحد بعد ان كان سعر صرفه (3) ليرات عام 1974.

أما في العراق، اذ انخفض سعر صرف الدينار العراقي الى (3000) دينار تقريباً مقابل الدولار الامريكي في الشهر الثاني من عام (2003)، بعد ان كان سعر صرف الدينار العراقي (3.3) دولار عام (1980)، والسبب في ذلك يعود إلى الإصدار النقدي الجديد والحصار المفروض على العراق وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي

ب . قياس التضخم:

يتم عن طريق رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة، او بعبارة أخرى، التوصل الى مؤشر عام يرصد التغيرات في الأسعار، وان هذا المؤشر يسمى الرقم القياسي للأسعار.

وهنا لابد من التعرف على الأرقام القياسية للأسعار وكيفية استخراجها قبل ان نتطرق الى قياس التضخم، اذ تصدر في كل بلد نشرات دورية لحركة أسعار السلع، وقد تكون هذه الدوريات شهرية او كل ستة اشهر او سنوية، ويتم تقدير ذلك عن طريق استخراج الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، ولتوضيح ذلك نأخذ المثال الآتي :-

نفترض من أننا نود أن نقيس مدى التغير في المستوى العام لأسعار السلع بين عامي (2011 – 2012) فهذا يعني أسعار السلع المختلفة التي تنتج في المجتمع، وان ابسط الطرق لقياس المستوى العام للأسعار لعام (2012) نسبة الى عام (2011) لكل سلعة ينتجها المجتمع يكون عن طريق اخذ متوسط هذه النسب، التي يطلق عليه متوسط الرقم القياسي البسيط (Simple Price Index).

فلو فرضنا ان لدينا ثلاث سلع هي، قماش وطحين وأقلام، وأسعارها كما مبين في الجدول (5) ادناه.

جدول (5) أسعار القماش والطحين والأقلام لعامي (2011 – 2012)

السلعة	سعر السلعة لعام 2011	سعر السلعة لعام 2012
القماش (متر)	2	3
الأقلام (درزينة)	1	3
الطحين (كيلو)	1	2

ولدى النظر في الجدول (5) نستطيع القول ان سعر القماش ارتفع عام 2012 مرة ونصف عن سعره في عام 2011، كما أن سعر الطحين ارتفع مرتين، بينما سعر الأقلام ارتفع ثلاث مرات، فكيف توصلنا إلى ذلك؟

ببساطة فأننا نسبنا أسعار السلع في عام (2012) لأسعار عام (2011)، ولمعرفة التغير في مستوى الأسعار بين العامين المذكورين، نقوم بأجراء الخطوتين الآتيتين:-

أ – نحصل على التغيير في مستوى سعر كل سلعة كما يأتي :-

$$\frac{\text{سعر القماش عام } 2012}{\text{سعر القماش عام } 2011} = \frac{3}{2} = 1.5 \text{ (التغير في مستوى سعر سلعة القماش)}$$

$$\frac{\text{سعر درزينة الاقلام عام } 2012}{\text{سعر درزينة الاقلام عام } 2011} = \frac{3}{1} = 3 \text{ (التغير في مستوى سعر سلعة الأقلام)}$$

$$\frac{\text{سعر كيلو الطحين عام } 2012}{\text{سعر كيلو الطحين عام } 2011} = \frac{2}{1} = 2 \text{ (التغير في مستوى سعر سلعة الطحين)}$$

ب – نحصل على المتوسط البسيط للرقم القياس لأسعار هذه السلع كالآتي :- نحصل على المتوسط البسيط للرقم القياس لأسعار هذه السلع كالآتي :-

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{تغير سعر السلعة الاولى+ تغير سعر السلعة الثانية + تغير سعر السلعة الثالثة}}{\text{عدد السلع}} \times 100$$

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{2+3+1.5}{3} \times 100 = \frac{6.5}{3} \times 100 = 216$$

ان الرقم (216) هو الرقم القياسي لأسعار هذه السلع، ويعني أن المستوى العام للأسعار ارتفع بمقدار 116% بين عامي 2011 وعام 2012.

ان هذا الرقم توصلنا اليه عن طريق مقارنة الأسعار السائدة في سنة الأساس 2011، وان سنة الأساس تعطى قيمة (100) باعتبارها السنة التي نقارن على أساسها التغير في الأسعار.

فنقول أن الأسعار ارتفعت من (100) عام 2011 إلى 216 عام 2012 ، أي ان الارتفاع وصل الى(116 %)ولو كانت النتيجة التي حصلنا عليها مثلاً (80%) لقلنا أن الأسعار انخفضت بمقدار (20%) وهكذا. أما قياس معدل التضخم فيمكن ان نحصل عليه من المعادلة الآتية:

$$T1 = \frac{p2-p1}{p1} \times 100$$

– ونعني بالمستوى العام للأسعار:- المتوسط العام للأسعار السائدة لمجموعة من السلع خلال مدة معينة وهو اهم مؤشر يعتمد عليه التضخم.

اذ ان :

T1 = معدل التضخم

P1= المستوى العام للأسعار في السنة السابقة (سنة الأساس)

P2= المستوى العام للأسعار في السنة الحالية (اي السنة قيد الدرس او المراد قياس التغيرات فيها)، فإذا كانت مجموعة محددة من السلع سعرها (100) دينار في سنة الأساس وأصبحت فـــــي سنة التغير تساوي (118) دينار، وبهذا يمكن احتساب معدل التضخم لسنة التغير (قيد الدرس) من خلال طرح مؤشر أسعار سنة الأساس من مؤشر أسعار السنة المراد قياس التغيرات فيها، ثم يقسم الفارق على مؤشر اسعار السنة الأساس.

ولنفترض بأن مؤشر أسعار الاستهلاك تشكل (113.6) في عام (2009) و (118.3) عام 2010 فأن مؤشر التضخم يكون كالآتي:-

$$T1 = \frac{118.3-113.6}{113.6} \times 100 = 4.1\ \%$$

وهذا يعني إن معدل التضخم ارتفع بنسبة 4.1 % لسنة 2010 مقارنة مع سنة الأساس 2009.

3. أنواع التضخم:

نظراً لتعدد مفاهيم التضخم وتعدد النظريات التي عالجت موضوع التضخم، مما يعني ان هناك انواعاً متعددة للتضخم، ولكل نوع أسبابه وأساليب معالجته، وعلى الرغم من هذا التعدد فأن هناك نوع من التداخل والتشابك بين تلك الأنواع، اذ ان ظهور نوع من التضخم في نشاط معين قد يكون سبباً لظهور نوع أو أنواع أخرى من التضخم. ومع ذلك فأن الصفة المشتركة لجميع أنواع التضخم تتمثل بعجز النقود عن القيام بأداء وظائفها بشكل كامل في ظل التضخم نتيجة لتدهور قيمتها بسبب ارتفاع الأسعار، ومن تلك الأنواع ما يأتي:-

أ . التضخم الجامح:

يطلق على هذا النوع من التضخم احياناً بالتضخم المفرط، الذي يعد اخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني، ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف غير العادية التي قد يمر بها الاقتصاد.

ويتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في معدلات الأسعار يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف التي قد تؤدي إلى ارتفاع آخر في الأسعار، ويلاحظ في ظل هذا النوع من التضخم إن النقود تصبح عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية كونها مستودع للقيمة او وسيلة جيدة للتبادل، نظراً لتدهور قيمتها.

ب . التضخم المتقلب (المكبوت):

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في الأسعار ولمدة معينة، وقد يدفع السلطات الحكومية والنقدية للتدخل من اجل الحد من ذلك الارتفاع لمدة تالية، ثم تعود الأسعار للارتفاع من جديد بحرية وبمعدلات عالية لمدة لاحقة فتتدخل الحكومة من جديد للحد من هذا النوع من التضخم ، وهكذا.

ج . التضخم المعتدل (الزاحف):

يطلق على هذا النوع من التضخم الزاحف، الذي يكون عادة اقل خطورة من التضخم الجامح، اذ يتميز هذا النوع بارتفاع بطيء وتدريجي في الأسعار وبمعدلات قد تتراوح بين (2 – 3 %) سنوياً، ويظهر هذا النوع عادة في مدد متباعدة، وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، وقد ساد هذا النوع من التضخم كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية خلال مدة الخمسينات والستينات من القرن الماضي وذلك خلال مدة الرواج والازدهار الاقتصادي، كما ساد الاقتصاد الأردني خلال المدة (1982 – 1987) ويعود سبب بروز ذلك النوع من التضخم إلى زيادة كمية النقد المتداولة والى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.

د . التضخم المستورد:

ويظهر هذا النوع في اقتصاديات البلدان النامية التي تكون أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، ويعود سبب هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج، ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخماً مستورداً، ومثال على ذلك التضخم الموجود في العراق للمدة التي تلت تغيير النظام في (2003) بسبب توقف معظم المنشآت عن الإنتاج وارتفاع أسعار السلع المستوردة من خارج العراق التي لا تخضع لضوابط التسعيرة وفقاً لنظام اقتصاد السوق الحر.

وفي هذا المجال، فأن اغلب الدول النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت سلعاً استهلاكية ام إنتاجية من اجل تنفيذ برامجها التنموية والاجتماعية، أو من اجل سد ما تحتاجه من مواد غذائية، تلك المستوردات التي تتميز بارتفاع الأسعار وبشكل مستمر، وهذا الارتفاع لابد وان ينتقل إلى اقتصاديات الدول النامية نتيجة لتبعية تلك الاقتصاديات الى اقتصاديات الدول المتقدمة، اذ أن ما يصيب الاقتصاديات المتقدمة من أمراض وأزمات اقتصادية أصبح ينتقل بسهولة وبسرعة إلى الاقتصاديات النامية بعد التطورات الكبيرة التي حدثت في مجال النقل والاتصالات.

هـ - التضخم الركودي:

وهو التضخم الذي يسود بعض الاقتصاديات المعاصرة، وهي ظاهرة اقتصادية تتمثل في تزامن مظاهر الركود الاقتصادي ومظاهر التضخم، حيث يستمر الركود في النمو الاقتصادي، والركود في استخدام وتوظيف عوامل الإنتاج، وفي ذات الوقت ذاته تأخذ أسعار السلع والخدمات والأجور بالارتفاع المتواصل على الرغم من انخفاض في مستوى الطلب الكلي وارتفاع نسبة البطالة في الموارد الإنتاجية وقوى الإنتاج في الاقتصاد القومي.

4. أسباب التضخم

أدى تعدد الأفكار حول مفهوم التضخم الى تعدد النظريات التي حاولت أن تفسر الأسباب التي تقف وراء بروز ظاهرة التضخم، ومن تلك النظريات ما يأتي :-

أ – نظرية التضخم بسبب زيادة الطلب:

يرى أصحاب هذه النظرية، ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى الى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض، وهذا يعني ان زيادة الطلب على السلع والخدمات وما يترتب عليها من زيادة الإنفاق سواء كان ذلك الإنفاق استهلاكياً أو استثمارياً أو انفاقاً حكومياً وبشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي فأن تلك الزيادة بالضرورة سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم، وفي هذه الحالة فأن التضخم جاء نتيجة لزيادة الإنفاق على البضائع الاستهلاكية والاستثمارية بمستوى يفوق حجم الإنتاج مما دفع بالأسعار نحو الارتفاع بصورة مستمرة، وهذا النوع من التضخم غالباً ما يسود في البلدان النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.

ب – نظرية التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج:-

ان هذه النظرية تؤكد على جانب العرض، اذ يرى أصحاب هذه النظرية بأن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبخاصة في الدول المتقدمة، فقد يلجأ المنتجون الى إتباع سياسة تهدف الى تحقيق معدلات عالية من الأرباح، بينما يلجأ العمال ومن خلال نقابات العمال الى المطالبة والضغط على المنتجين وأرباب العمل لزيادة الأجور، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة الأجور من اجل المحافظة على المعدلات العالية والمستهدفة للأرباح.

ويمكن إيجاز أسباب تضخم التكاليف إلى ما يأتي:-

1. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية.
2. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.
3. سيطرة المشاريع الإنتاجية الاحتكارية.
4. ارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية.

ج – نظرية التضخم الهيكلي:

يمكن القول بأن هذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يرى أصحاب هذه النظرية بأن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي، تلك التغيرات التي تكون نتيجة طبيعية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن القول ان السبب الرئيس لهذا النوع من التضخم يعود إلى ارتفاع الطلب الكلي بشكل يفوق العرض الكلي نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، ونظراً لان هذا النوع من التضخم يكون أكثر بروزاً وانتشاراً في اقتصاديات الدول النامية، فأنه على الأغلب يكون تضخماً ناجماً عن زيادة الطلب وليس بسبب ارتفاع التكاليف.

5 . الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

مما لا شك فيه ان التضخم أصبح ظاهرة عالمية تعاني منه معظم اقتصاديات دول العالم سواء كانت المتقدمة منها أم النامية وعلى اختلاف أنظمتها وفلسفتها الاقتصادية، ولو بمعدلات متباينة، ومع ذلك فالتضخم يعد ظاهرة غير مرغوب فيها، كونه يمثل إحدى الآفات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي إلى شل حركته.

ويمكن ايجاز هذه **الآثار** كما يأتي:-

أ – تأثير التضخم على الدخل:

في الفترات التي يكون فيها معدل التضخم كبيراً، ستتأثر بعض فئات المجتمع بينما يستفيد البعض الآخر فالفئات التي ترتفع دخولها بمعدل اكبر من معدل ارتفاع الأسعار تستفيد نتيجة لارتفاع دخولها الحقيقية بينما الفئات التي ترتفع دخولها بمعدل اقل من ارتفاع الأسعار ستعاني من انخفاض في دخولها الحقيقية، وعادة ما تكون الفئات الأولى هي الفئات التي يكون مصدر دخلها من الأرباح، بينما أصحاب الدخول الثابتة التي قد تمثل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع هي التي تعاني كثيراً من التضخم.

ب - تأثير التضخم على الدائن والمدين:

في أوقات الارتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) يستفيد المدين ويضار الدائن، لان المدين يقترض مبالغ محددة يلتزم بتسديدها بدون زيادة او نقصان، إلا في الحالات الربوية، كالتعامل مع البنوك الربوية، إلا إن القيمة الحقيقية للدين تنخفض مع ارتفاع الأسعار، فمثلاً لو اقترضت مليون دينار من شخص في مدة تتزايد فيها الأسعار، وقمت بتسديدها بعد سنة من تاريخ الاقتراض فأن قيمتها الحقيقية، اي ما يمكن ان تشتريه بالمليون دينار من سلع وخدمات، ستنخفض نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، وينطبق ذلك ايضاً على مدخرات الأفراد حيث تنخفض القيمة الحقيقية لهذه المدخرات في اوقات التضخم.

ج - تأثير التضخم على أسعار الصادرات:

يمثل التضخم خطراً على أسعار الصادرات، حيث تجد الدولة التي تعاني من التضخم نفسها في موقف غير تنافسي مع دول العالم الخارجي خاصة اذا كانت أسعار منتجاتها تتزايد بمعدل مرتفع عن بقية أسعار السلع الخارجية.

هذا الوضع يجعل أسعار السلع الوطنية مرتفعة مقارنة بأسعار السلع الأجنبية المشابهة، ومن ثم سيرتفع حجم الواردات وينخفض حجم الصادرات، ويحدث نتيجة لذلك عجز في الميزان التجاري الذي يصور التعاملات بين المقيمين داخل دولة معينة وبين دول العالم الخارجي، ويتزايد خطر هذا الوضع ان كان التضخم ناتجاً عن الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، اذ تترجم هذه الزيادة في الطلب إلى طلب على السلع الأجنبية اي زيادة الاستيراد.

د ـ تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن (او خلال مدة زمنية محددة عادة سنة).

لقد اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة الى تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، اذ تنشأ في المجتمع حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار، كما تتأثر ايضاً قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات، ويرى أنصار هذا الرأي ايضاً إن أصحاب الدخول التي تتمثل في الأجور، أي العمال الذين ينخفض حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار.

أما الفريق الآخر فيرى أن الشواهد التاريخية لا تدل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو الميل للعمل سينخفض، بل يرون العكس من ذلك، أي إن التضخم ربما يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي.

فيختلف معدل الأجور لمدة معينة عن ملاحقة الزيادة في الأسعار وسيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة، فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى اقل من مستوى التوظف الكامل لعناصر الإنتاج.

هـ ـ الأثر الاجتماعي للتضخم:

يؤدي الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار إلى ظهور حالات الرشوة والفساد الإداري والمالي وظهور صور متعددة من طرق الكسب غير المشروع ،كما تحدث زيادة ملحوظة في جرائم السطو والسرقة، حيث يسعى بعض الأفراد إلى تعويض النقص الحاصل في دخولهم من مصادر أخرى، ولعل هذا الأمر يظهر جليا في الدول التي تتعرض لنكبات اقتصادية كبيرة مما يجعل سمة الفساد هي السائدة في اقتصادياتها.

6 – التضخم ومعدل البطالة: Inflation and unemployment rate

ساد الاعتقاد لدى الاقتصاديين لمدة طويلة مضت بوجود تبادل تعويضي بين البطالة وبين معدل التضخم، بمعنى إن الاقتصاد الرأسمالي أو ما يسمى باقتصاد السوق الحر، يمكن ان يقتنع بمعدل مرتفع نسبياً من البطالة في سبيل تحقيق استقرار في الأسعار، أو العكس، تحقيق معدل منخفض من البطالة مع قبول معدل مرتفع نسبياً من التضخم، هذا الوضع يشير إلى إن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويمكن تعريف البطالة بصورة عامة على إنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما، ولديها الرغبة والقدرة على العمل.

ويمكن تفسير العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة كالآتي:

في حالة تزايد الطلب الكلي بمعدل كبير، سيعمل رجال الأعمال على زيادة الأجور لإغراء عمال إضافيين للعمل لديهم، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع الأسعار من جديد.

أما في حالة ارتفاع مستوى البطالة فهذا يعني ان الاقتصاد في حالة ركود مما يؤدي إلى بقاء معدلات الأجور دون تغيير ومن ثم استقرار نسبي في مستوى الأسعار، هذه العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة تناولها الاقتصادي البريطاني فيلبس (A .W. Philips) الذي لاحظ أن الأجور في بريطانيا ترتفع بشدة عندما ينخفض معدل البطالة، ومن ثم قام بتوضيح هذه العلاقة على شكل منحنى عرف فيما بعد باسم منحنى فيلبس الذي يوضحه المخطط (3) وكالآتي:

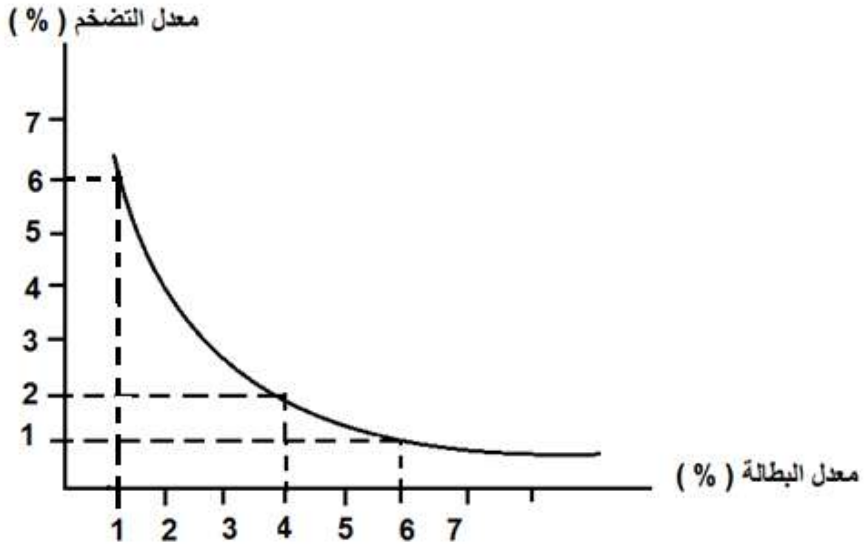

مخطط (3) : منحنى فيلبس

من الشكل السابق نلاحظ انه اذا كان المجتمع عند معدل بطالة (6%) سيكون معدل التضخم(1%)، وإذا أراد المجتمـــع أن يخفض معدل البطالة إلـــى (4%)، فأن ذلك يستوجب زيادة فـــي معدل الأسعار (معدل التضخم) إلى (2%).

يتضح لنا من هذا المنحنى ان المجتمع لا يستطيع أن يحقق معدل منخفض من البطالة ومعدل منخفض من التضخم (أي لا بد لواضعي السياسة الاقتصادية أن يختاروا معدلين مقبولين من التضخم والبطالة) ولكن الذي حدث في الاقتصاديات الرأسمالية في السبعينات من القرن الماضي هو مصاحبة التضخم بمعدل مرتفع من البطالة. وهو ما يعرف باسم التضخم الركودي الذي تم التحدث عنه سابقاً كنوع من أنواع التضخم .

7 – طرق معالجة التضخم :

تختلف الأساليب والسياسات التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعاً لنوعه والمجال الذي يظهر فيه وأسبابه.

ويمكن معالجة التضخم باستخدام السياستين (النقدية والمالية) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم الاستقرار في الأسعار وكما يأتي:-

أ – معالجة التضخم من خلال السياسة النقدية :

اولاً- السياسة النقدية: هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتحكم في عرض النقد لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة، ومن هذه الإجراءات ما يأتي:-

1- التحكم بالإصدار النقدي، اي امتصاص القدرة الشرائية الزائدة، وذلك بتخفيض كمية النقود الزائدة عن أسواق الاستهلاك، ولكي يتحقق ذلك لابد من قدر عال من التناسب بين حجم الناتج المحلي الإجمالي والزيادة في كمية النقود.

2 - ترشيد الإقراض مع وضع قيود على الائتمان من خلال نظام صارم للرقابة عليه والتحكم في مكونات السيولة النقدية المحلية.

3 - تشجيع الأفراد على الادخار، واعتماد أسعار فائدة مجزية لجذب المدخرات وتوجيهها نحو مجالات تؤدي الى توسيع قاعدة الإنتاج من ناحية وتقييد معدل الطلب من ناحية أخرى.

- توجيه الائتمان نحو تنمية القطاعات الاقتصادية التي ستنتج قدرة إنتاجية اكبر للاقتصاد الوطني ومن ثم امتصاص اكبر عدد من العاطلين عن العمل.

ب - معالجة التضخم من خلال السياسة المالية:

ثانياً - أما السياسة المالية: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة متمثلة بوزارة المالية للتحكم بالإنفاق وتحصيل الإيرادات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن هذه الإجراءات ما يأتي:-

1- موازنة الموازنة العامة، وذلك بالابتعاد عن اسلوب تحويل العجز في الموازنة وإعادة النظر في أولويات الإنفاق العام وزيادة الضرائب.

2- ترشيد الإنفاق الحكومي خصوصاً في المجالات التي لا يترتب عليها آثار سلبية على مستويات الاستهلاك الضرورية للمواطنين، ومنها ترشيد النفقات الدفاعية ونفقات الضيافة والإنفاق الترفي والاستهلاك الكمالي وما شابه ذلك.

3- رفع كفاءة الطاقة الضريبية وحصر الإعفاءات الضريبية بنطاق ضيق، وغلق منافذ التهرب الضريبي. هذا ومن الضروري التأكيد على أهمية الملائمة بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم اذ ان تجنب التعارض بين استخدام أدوات السياستين سيزيد من فعاليتهما في معالجة التضخم.

ثانياً : الانكماش Deflation

1- مفهوم الانكماش:

هو ظاهرة اقتصادية تحدث عندما ينخفض الطلب الكلي المتمثل (بالإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام وكذلك الإنفاق الاستثماري فضلاً عن الطلب الخارجي) عن العرض الكلي مما يؤدي الى تكدس السلع في مخازن الشركات الإنتاجية بالرغم من انخفاض أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور معدل النمو الاقتصادي وانتشار البطالة.

ان حصول هذه الظاهرة تدفع المنتجين الى تقليص حجم منتجاتهم وتعطيل جزء من الطاقة الإنتاجية مما ينعكس على انخفاض في حجم الاستخدام ومن ثم الدخول الموزعة التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الطلب الكلي ، اذ يأخذ مستوى النشاط الاقتصادي في التدهور وصولاً الى مرحلة الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة وخفض مستوى الإنتاج والدخل ولابد هنا من التطرق الى الآثار الاقتصادية للانكماش وطرق معالجته وكما موضح ادناه :-

2-الآثار الاقتصادية للانكماش:

ان الآثار الاقتصادية للانكماش تأخذ شكلاً معاكساً للآثار الاقتصادية للتضخم وكما يأتي:-

أ – آثار الانكماش على الدخل:

وهنا ستزداد القوة الشرائية للنقود بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار الناجم عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي.

ب – آثار الانكماش على الدائن والمدين:

في هذه الحالة يستفيد الدائن ويضار المدين، لان القيمة الحقيقية للدين سترتفع مع انخفاض الأسعار أي إن المبلغ الذي تم اقتراضه، مثلاً مليون دينار الذي سيستلمه الدائن من المدين سيشتري به سلع وخدمات اكبر من السلع والخدمات في الوقت الذي تم إقراض المبلغ به عندما كانت الأسعار مرتفعة، وينطبق ذلك على مدخرات الأفراد حيث ستزداد القيمة الحقيقية لهذه المدخرات في أوقات الانكماش.

ج – تأثير الانكماش على النمو الاقتصادي:

ان تأثير الانكماش يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بسبب تعطيل الطاقة الإنتاجية الناجمة عن انخفاض الطلب عن العرض، الأمر الذي يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين (أي ازدياد نسبة العاطلين عن العمل)، وهذا سينعكس على انخفاض حجم الطلب مرة أخرى مما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة.

3- معالجة الانكماش:

إن معالجة ظاهرة الانكماش تتم من خلال رفع مستوى الإنفاق الكلي للوصول إلى المستوى الذي يتساوى فيه الإنفاق مع مستوى الدخل، وهو المستوى التوازني.

وأفضل طرق معالجة الانكماش تتمثل بالآتي:-

أ - زيادة الإنفاق الحكومي، لان ذلك سيساهم في زيادة الطلب الكلي، وهذا يعني توزيع دخول جديدة على بعض عناصر الإنتاج ومن ثم زيادة قدرتهم الشرائية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي ومن ثم سيشجع المنتجين على زيادة الطاقة الإنتاجية وتشغيل اكبر عدد من العاطلين عن العمل، وهذا يعني إعادة توزيع الدخول مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب من جديد.

ب - خفض الضرائب:

إن أقدام الحكومة على خفض الضرائب سيؤدي الى زيادة القدرة الشرائية للأفراد الذي ينعكس على ارتفاع الطلب الناجم عن الإنفاق الاستهلاكي، مما يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج وتشغيل اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل (انخفاض معدل البطالة)، وسيستعيد الاقتصاد وضعه التوازني.

ج – تخفيض سعر الفائدة:

في حالة عدم نجاح سياسة التوسع بالإنفاق. يتدخل البنك المركزي باستخدام سلطاته لزيادة الطلب الائتماني بواسطة تخفيض سعر الفائدة على القروض لتشجيع التجار على الاقتراض، وتخفيض سعر الفائدة على الودائع لإجبار المدخرين للبحث عن استثمارات إنتاجية لتوظيف أموالهم. وهناك شبه إجماع على ان زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض أسعار الفائدة معا يمثلان الحل الأفضل لمشكلة الركود الاقتصادي ومحاربة حالات الانكماش .

اسئلة الفصل الثالث

س1 ماذا نعني بالتضخم؟ اذكر بعض البلدان التي عانت من مشكلة التضخم ونوعه؟

س2 ماذا نعني بالمستوى العام للأسعار؟ وكيف يتم التعرف عليها؟

س3 عدد أنواع التضخم، وبين كيف يتم قياسه؟

س4 ما هي أسباب التضخم؟ وما هي أنواعه؟

س5 تكلم عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم؟

س6 ما هي العلاقة بين التضخم والبطالة ؟ مثل ذلك بالرسم؟

س7 عدد أهم طرق معالجة التضخم؟

س8 كيف يتم معالجة ظاهرة الانكماش؟

س9 ماذا نعني بالتضخم الركودي؟ تكلم عن ذلك؟

س10 ما المقصود بالانكماش؟ وما هي أسبابه؟

الفصل الرابع
النقود والمصارف والمؤسسات المالية

اولاً :النقود

مفهوم النقود

خصائص النقود

انواع النقود

وظائف النقود

ثانياً :المصارف

انواع المصارف

وظائف المصارف

ثالثاً : البنك المركزي

وظائف البنك المركزي

غسيل الأموال (تبييض الأموال)

مراحل غسيل الأموال

دور البنك المركزي في غسيل الاموال

مفهوم السياسة النقدية

ادوات السياسة النقدية

رابعاً : المصارف والمؤسسات المالية في العراق

المصارف

المؤسسات المالية

اسئلة الفصل الرابع

بعد دراستك لهذا الفصل سيكون باستطاعتك الإجابة على الأسئلة الآتية:

- تعريف الطالب بمفهوم النقود وأنواعها ووظائفها والتعرف على أنواع المصارف ووظائفها .
- التعريف بالبنك المركزي العراقي ووظائفه فضلاً عن تعريف الطالب بمفهوم غسيل الأموال ودور البنك المركزي في مكافحة غسيل الأموال .
- التعرف بمفهوم السياسة النقدية ووظائفها .
- تعريف الطالب بالمؤسسات المالية في العراق

اولاً: النقود Money

لا يوجد مجتمع متحضر اليوم، سواء كان زراعياً أو صناعيا، متقدماً أو ناميا، رأسمالياً أو اشتراكيا. إلا ويستعمل النقود على نطاق واسع. فالمجتمعات الحديثة تقوم على التخصص وتقسيم العمل، وهو أمر يجعل التبادل بين الأفراد والمجتمعات امراً ضرورياً ما دام الاكتفاء الذاتي صعب التحقيق وما دامت آلية الإنتاج قد أصبحت أكثر تعقيداً.

إذن نحن نعيش في مجتمع يعتمد النقود اساساً في جميع معاملاته.

فما هو مفهوم النقود؟ وما هي أنواعها؟ وما هي وظائفها.

1 – مفهوم النقود: Money Concept

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد للنقود بل اختلفت تعريفاتهم باختلاف نظرتهم للنقود ووظائفها ودورها في النشاط الاقتصادي، فمثلاً عرفها **جون. ج. رانليت** (John G. Ranlett) (على أنها أي شيء قابل للإنفاق ويستخدم كوحدة للحساب) هذا التعريف يركز على وظيفة النقود كوحدة حساب فقط

أما تعريف **روبنسون** (Robertson) (على انها سلعة تستخدم كوسيلة مبادلة بسلع أخرى ولتسوية الالتزامات التجارية) فهو تعريف ضيق للنقود.

أما **كنيز** (Keynes) فعرفها بأنها (كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيلة للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية).

مما تقدم يتضح ان التعريفات وان اختلفت إلا أنها ركزت على خاصيتين رئيسيتين للنقود هما : وسيلة للمبادلة ووحدة للحساب لتسوية المدفوعات وتسديد الديون.

عليه يمكن أن تعرف النقود على إنها (اية وسيلة تستخدم لتبادل السلع والخدمات وتتمتع بالقبول العام) وعليه يمكن أن ندرج العديد من الممتلكات التي تمثل قيمة مشتركة بين الناس تحت مسمى النقود، فالذهب كونه سلعة تتمتع بقبول عالمي ويمكن مبادلته بالسلع الأخرى يُعد نقداً، وكما هو واضح في الصورة (3) ادناه، وكذلك الحال مع الفضة والبلاتين والألماس، وباقي أنواع الثروات التي تتمتع بالقبول العام ويمكن مبادلتها بأشياء أخرى.

الصورة (3) توضح الاوراق النقدية لعدد من الدول العربية والاجنبية

2 - خصائص النقود: Money Characteristics

لا بد ان تتمتع النقود بعدد من الخصائص من أهمها:

أ – القبول: ويعني ثقة الأفراد في قبولها قبولاً عاماً كوسيلة مبادلة.

ب – التجانس: أي أن كل وحدة نقدية ينبغي ان تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الاخرى، من الفئة نفسها وعلى سبيل المثال فأن خمس ورقات نقدية من فئة الالف دينار تساوي قوة ونوعية ورقة نقدية من فئة الخمسة الأف دينار نفسها.

ج - التجزئة: وتعني إمكانية تجزئة النقود الى فئات اصغر، دون ان يؤدي ذلك الى فقدان قيمها الشرائية وذلك لتسهيل عملية التبادل بين الأفراد.

د- دوام البقاء: ويقصد بذلك بقاء النقود، لأطول فترة ممكنة، دون تلف، مع احتفاظها بقدرتها الشرائية دون تأثر أو كأداة ادخار ايضاً.

هـ - ان لا تتسم بالوفرة ولا الندرة: بمعنى ان يتسم عرضها بالكفاية مع حجم التبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني، وذلك ان زيادة كمية النقود عن حد معين سيؤدي الى انخفاض قيمتها، كما ان تقليل عرضها عن حد معين، قد لا يواكب متطلبات الزيادة في حجم النمو الاقتصادي.

3– انواع النقود: Types Money

لقد اجتازت النقود في تطورها عبر التاريخ مسيرة طويلة ومراحل متعددة رافقت مراحل تطور المجتمعات البشرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وقبل استعراض انواع النقود لا بد من ذكر مرحلة المقايضة حيث كانت المجتمعات البدائية تعتمد اسلوب الاكتفاء الذاتي في تأمين احتياجاتها المعيشية فتكتفي الأسرة أو العشيرة بما تنتجه من محصول زراعي وما تصطاده أو تربية من حيوانات (لحماً ومنتجات) وما تصنعه من مسكن وملبس وأدوات.

في تلك الفترة لم تشعر هذه المجتمعات بحاجة لإجراء المبادلات فيما بينها. وعندما زاد إنتاج الفرد عن استهلاكه، وظهر طلب على هذا الفائض من قبل أفراد آخرين بدأت عمليات التبادل بالمقايضة (المقايضة هي مبادلة السلع والخدمات بعضها ببعض بدون استخدام النقود).

مثال ذلك ان يبادل شخص حصاناً لشخص آخر مقابل بقرة أو عدد من رؤوس الغنم، أوان يبادل كمية من القمح مقابل كمية من الأسماك.

يمكن اعتبار المقايضة قفزة هائلة في تاريخ الإنسان، انتقلت به من الانعزالية الاقتصادية الى مرحلة التخصص حيث يتمتع كل فرد بإنتاج الآخرين وقد استمرت عملية المقايضة سائدة بين الناس لفترة طويلة من الزمن امتدت لآلاف من السنين.

ونتيجة التطور الاقتصادي المتواصل وازدياد درجة التخصص ظهرت صعوبات في استخدام **المقايضة** كأسلوب في التبادل، وأهمها:

أ. صعوبة تحقيق التوافق بين رغبات المتقايضين (البائع والمشتري).

ب. عدم تكافؤ الكميات، خاصة في حالة التجزئة أو استحالتها.

ج . صعوبة نقل السلع موضوع المقايضة.

د . صعوبة تخزين القوة الشرائية.

بسبب هذه الصعوبات بدأ البحث عن سلعة يتم بواسطتها تبادل السلع والخدمات، وتقدر بها قيم الأشياء، ويسهل التعامل بها، وكانت النقود هي الحل الأمثل للتخلص من مشاكل استخدام المقايضة.

وفيما يأتي نستعرض أنواع النقود:

أ – النقود السلعية:

لمواجهة صعوبات المقايضة اهتدت المجتمعات الى سلعة تقوم بدور الوسيط في مختلف المبادلات. وهكذا توافق كل مجتمع على (سلعة نقدية) تسهل عمليات التبادل. هذه السلعة النقدية اصطلح أهل زمان ومكان معينين على قبولها ثمناً لسلعهم، ولو لم يكونوا بحاجة فورية أو مباشرة إليها معتمدين على إمكانية بيعها متى شاءوا لحيازة سلع أو خدمات يحتاجون إليها .

ومن السلع النقدية التي استخدمت: الماشية على أنواعها، الحبوب، الجلود، الجواهر، الزيوت، الملح، التوابل، الشاي، التبغ، الخ، وكما موضح في الصورة (4) ادناه التي تشير إلى تبادل السلع بسلع أخرى يكون الافراد بحاجة لها.

تتمتع النقود السلعية بميزات خاصة كونها شائعة الاستعمال (مقبولة من الجميع) وسهلة الحفظ، وغالباً سهلة النقل إلا أنها تبقى أداة ناقصة للتبادل، وذلك:

- لعدم إمكانية التجزئة في بعض الحالات (الماشية، الجلود).
- لعدم التجانس في حجم ونوع الصنف الواحد (الغنم).
- لعدم إمكانية الحفظ طويلاً (المحاصيل الزراعية).

الصورة (4) توضح النقود السلعية

ب – النقود المعدنية:

اتجهت المجتمعات تدريجياً نحو اختيار أفضل السلع النقدية التي تبين انها السلع المعدنية في بادئ الأمر واستخدمت المعادن على اختلافها (النحاس، الحديد، البرونز، الفضة، الذهب) كسلعة نقدية ثم أصبحت في مرحلة لاحقة نقوداً وأساسا للنقود.

بدأ استخدام المعادن باعتماد الوزن نظراً لان القطع المعدنية لم تكن بالحجم نفسه أو بالشكل نفسه . وفي هذه المرحلة ظهرت العديد من المصطلحات النقدية التي ترمز إلى الاوزان: الدرهم، الدينار، الليرة، الباوند.

وفي مرحلة لاحقة انتقلت المجتمعات من مرحلة النقد المعدني الموزون الى النقد المعدني المسكوك حيث توحد شكل قطعة النقود ووزنها وأصبح استعمالها باعتماد العدد(لا الوزن) وفي هذه المرحلة أصبح ضرب النقود من مظاهر السلطة (الحاكم أو الملك) التي تملك (دار السك) حيث تضرب النقود بشكل يظهر عليها صور وكتابات ترمز إلى الحاكم وشعار دولته. ، وكما تلاحظ عزيزي الطالب في الصورة (5) ادناه التي توضح مجموعة من النقود المعدنية التي يمكن تداولها داخل البلد الواحد.

وتدريجياً تراجع استعمال المعادن العادية واقتصر الأمر على استعمال **المعادن الثمينة**. بالتحديد الذهب والفضة لما يتميزان به من أنهما:

1. لا يتأثران بالعوامل الطبيعية ولا يبليان.
2. معدنهما متجانس في تركيبه، اي انه في كل سبيكة خصائص فيزيائية وكيميائية واحدة.
3. قابلان للتجزئة دون ان يؤثر ذلك في قيمتهما .
4. مرغوبان من الجميع في كل مكان وزمان .
5. لهما قيمة مرتفعة في حجم صغير، نظراً لندرتهما، مما يسهل حملهما ونقلهما.

الصورة (5) توضح مجموعة من النقود المعدنية المتداولة في مختلف الدول

ج - النقود الورقية:

ظهرت النقود الورقية لأول مرة في الصين في القرن السادس الميلادي ، ثم عرفتها اوربا في القرن السابع عشر تحديداً عام 1664 في السويد التي أصدرت أول نقود ورقية عرفت باسم (شهادات نقدية) حتى بداية القرن التاسع عشر حيث عرفت كنقود وليس كشهادات نقدية. ولكن تداولها لم يكن واسع الانتشار مثلما هو الحال في الوقت الحاضر، ثم رافقها التطور فزادت ثقة المتعاملين بها حتى غزت اسواق التبادل والتجارة ، والصورة (6) ادناه توضح لنا مجموعة العملات الاجنبية المتداولة في الاسواق العالمية، وقد حظيت النقود الورقية باهتمام كبير لدى المتعاملين بها ويعود مصدر التفوق إلى سهولة حملها ونقلها وحفظها، ثم ضخامة قيمتها في التداول مقارنة بقيمة صنعها.

الصورة (6) توضح انواع النقود الورقية المتداولة في السوق العالمية

لقد ظهرت أنواع عدة من النقود الورقية كالنقود النائبة والنقود الائتمانية والنقود الإلزامية ويهمنا ان ندرس منها النوع الذي نحن نتعامل فيه ونتداوله في حياتنا اليومية .وهي:

النقود النائبة: هي نقود ورقية تنوب عن النقود المعدنية تصدرها البنوك المركزية وتمنحها حق تحويلها إلى الذهب أو الفضة بمقدار ما تتضمنه من قيمه حسبما أصدرها البنك.

ان كفالة الحرية التامة في تحويلها إلى الذهب وبالعكس جعل قيمتها تعادل الذهب الذي تمثله .

وليس للنقود النائبة في الوقت الحاضر اثر في أسواق التبادل حيث الغي التعامل بها منذ تلاشي التزام الدولة بصرفها لحاملها.

النقود الائتمانية: بعد ان اختفت النقود السلعية عقب الحرب العالمية الأولى أصبحت النقود الائتمانية تضطلع بوظيفة التداول النقدي. وتتميز النقود الائتمانية بأن قيمتها النقدية تتجاوز بكثير ما قد يكون للمادة التي صنعت منها من قيمتها كسلعة، وهذا يعني ان قيمتها التجارية تقل عن قيمتها النقدية أو تكاد تنعدم قيمتها السلعية . لذلك تعد جميع أنواع النقود المعاصرة التي تصدرها الحكومات أو البنوك المركزية من

النقد الورقي والنقود المصرفية والمسكوكات الرمزية نقوداً ائتمانية .

النقود الإلزامية: مع تطور الظروف وتحت ضغط الأزمات التي جعلت كميات الذهب غير كافية أوقفت السلطات النقدية الصرف بالذهب وأن كان قد استمر مكوناً لجزء من غطاء النقود المصدرة. وبإيقاف شرط التحويل أو صرف الأوراق المصدرة بالذهب أصبحت النقود الورقية إلزامية. فالنقود الإلزامية اذن هي تلك النقود الورقية غير القابلة للصرف بالذهب ، وتستند قيمتها الى قوة القانون والقبول العام لها كوسيلة في المبادلات.

د . النقود المصرفية: تتكون من ودائع المصارف وتنتقل ملكية الودائع تحت الطلب من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات، والشيك هو امر موجه من صاحب الوديعة (الدائن) إلى المصرف (المدين) لكي يدفع لأمره أو لأمر شخص آخر أو لحامله مبلغاً معيناً من النقود .

وتختلف النقود المصرفية عن الأنواع الأخرى من النقود من حيث أنها ليس لها كيان مادي ملموس كما لا تتمتع بالقبول العام في التداول حيث لا يلزم القانون الدائنين على قبولها.

وعلى الرغم من هذه الفوارق نجد ان هذا النوع من النقود يمثل الجانب الأكبر من العرض الكلي للنقود في البلدان المتقدمة اقتصادياً.

هـ . النقود الالكترونية: ان تطور تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية جعل العالم يدخل في مرحلة جديدة من تطور نظام المدفوعات على المستوى العالمي مع النقود الالكترونية . **والنقود الالكترونية :-** هي عبارة عن بيانات لقيم مالية مخزنة الكترونياً على الحاسب الآلي، ودوائر التخزين. الا أنها تقوم بوظيفة النقود الاعتيادية عند توفر وسائل تبادلها عبر أدوات معينة كبطاقات الائتمان، وبطاقات الصراف والمحافظ والحسابات الالكترونية ويتم تبادل قيمتها من خلال شبكات الكومبيوتر والاتصالات (مثل الانترنت) بين مالكها والمستفيد. حيث أصبحت من النقد في تسديد الالتزامات.

4 – وظائف النقود: تقوم النقود بدور مهم في الحياة الاقتصادية المعاصرة، اذ تمارس العديد من الوظائف الهامة، التي لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء عنها ، سواء كان متقدماً أو متخلفاً. زراعياً أو صناعياً. لأننا نعيش في عالم يعتمد على النقود بشكل كامل داخلياً في الإنتاج والاستهلاك وخارجياً في تعامل الدول فيما بينها.

يمكن تقسيم هذه **الوظائف** الى :-

أ – الوظائف الأساسية:

هي الوظائف التي وجدت النقود بسببها واستعملت بهدف الاستفادة منها في عمليات المبادلة الناتجة عن تقسيم العمل على نطاق واسع، وهذه الوظائف تنبع من تعريف النقود كمقياس للقيمة ووسيلة للمبادلة وهي:

- النقود مقياس للقيمة (وحدة للحساب).

حيث تستخدم النقود لتحديد الأثمان وقيم مختلف السلع والخدمات، فهي مقياس للقيمة كما المتر مقياس للطول والكيلو غرام للوزن .... وهكذا، ويقصد بالقيمة[1]. هنا القوة الشرائية، واذا ما قدرت القوة الشرائية بالنقود يحصل لدينا ما يسمى بالثمن أو السعر، وهذا بالطبع يساعدنا على مقارنة أثمان السلع مع بعضها عند أداء هذه الوظيفة، تبدو النقود أداة لا بد منها فـــي كل حساب اقتصادي يقوم به المنتج أو المستهلك، البائع أو المشتري .

لذا يفترض في النقود ان تكون كباقي وحدات القياس (المتر، الكيلو غرام ...) ذات خصائص تجعلها ثابتة لا تتغير بمرور الزمن أو باختلاف المكان، غير ان النقود تختلف كوحدة قياس في انها ليست ثابتة القيمة، فترتفع بانخفاض المستوى العـــام للأسعار أو تنقص بارتفاع المستوى العام للأسعار . وتمثل النقود كمقياس للقيمة أهمية بالغة حيث أنها تستخدم لقياس ثروات الأمم وموازنات الدول ورأس مال الشركات وغيرها من الاستخدامات الأساسية.

- النقود وسيلة للمبادلة:

أن الفرد لا ينتج كل ما يحتاج اليه بل يتخصص بإنتاج عدد محدود من السلع أو الخدمات يقدم للغير حاجاتهم منها ليحصل بالمقابل على ما يحتاج اليه هو من إنتاجهم. وهكذا يتحقق سداد حاجات الأفراد بمبادلاتهم السلع والخدمات فيما بينهم .

يجري هذا التبادل عادة بطريقة غير مباشرة، أي ليس بمقايضة سلعة أو خدمة بسلعة أو بخدمة بل بواسطة النقود، اذ تقسم عملية المبادلة الى قسمين :-

عملية اولى : بيع السلعة أو الخدمة لقاء النقود.

عملية ثانية : شراء السلعة أو الخدمة بهذه النقود.

وتقسيم عملية التبادل يجعلها اكثر ملائمة وسهولة اذ تعطي النقود لحاملها إمكانية الاختيار وتسمح له بشراء حاجاته عندما يشاء وحيثما يشاء، أي التعامل مع الشخص الذي يقدم له أفضل الشروط من حيث السعر والنوعية فأي سلعة يوافق الناس في مجتمع معين على قبولها بديلاً عن سلعهم وخدماتهم يمكن ان تؤدي وظيفة الوسيلة هذه وتصبح نقوداً. لا فرق ان كانت مصنوعة من معدن ثمين (ذهب أو فضة) أو معدن رخيص أو أوراق نقدية .

[1] يمكن التمييز بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الحقيقية لها . فالقيمة الاسمية هي عدد الوحدات النقدية ، اما القيمة الحقيقية فيقصد بها كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلال الوحدات النقدية .

ب – الوظائف الثانوية:

أن هذه الوظائف مشتقة من الوظائف الأساسية للنقود، ولأن تأثيرها لا يظهر بصورة مباشرة للأفراد ويختلف هذا التأثير باختلاف شكل الحياة الاقتصادية السائدة في المجتمع أو باختلاف مستويات دخول الأفراد.

وهذه الوظائف هي :-

- النقود أداة للادخار (وسيلة لاختزان القيمة) :

أن وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة تسمح بتأجيل إنفاق النقود وبالتالي يمكن لحاملها استخدامها متى شاء لشراء ما يشاء لمعرفته بأن النقود غير قابلة للتلف ومقبولة في كل زمان، لذلك أصبح بإمكانه ادخار جزء منها للمستقبل، ان ادخار النقود يسمح بنقل القوة الشرائية للنقود من الحاضر إلى المستقبل، لذا يرى أن عملية الفصل بين عملتي البيع والشراء (اي الاحتفاظ بالنقود كقوة شرائية) يجعل النقود تؤدي مهامها كأداة ادخار.

لا تنفرد النقود كونها الأداة الوحيدة أو الوسيلة الأفضل للادخار وخزين للقيمة، فهناك موجودات أخرى يمكن ان تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود مثل سندات الخزينة والودائع المصرفية والأسهم والسندات أو العقارات أو سلع اخرى تزيد قيمتها مع الزمن. الا ان الميزة التي تتمتع بها النقود في هذا المجال وتتفوق بها عن غيرها من الأصول في انها تامة السيولة[2] ، بمعنى ان سيولتها 100% .

- النقود وسيلة لتسديد الديون:

وتعني هذه الوظيفة قيام النقود بسداد الديون أو المدفوعات التي يقع موعد استحقاقها في المستقبل. وقد برزت أهمية هذه الوظيفة في الوقت الحاضر، بسبب اعتماد العديد من الفعاليات الاقتصادية في إبرام العقود والصفقات التجارية والشراء بالأجل على أساس تسديد قيمة مدفوعات هذه العقود والصفقات في المستقبل، أو على شكل أقساط دورية أو دفعة واحدة في وقت لاحق لوقت إبرام العقود. وقد استطاعت النقود تأدية هذه الوظيفة من خلال قبولها العام كوسيلة للمبادلة بين الأفراد، وقد ساعد الوضع القانوني، اي كون النقود ذات قابلية على إبراء الذمم، بمعنى ان الدفع بتلك النقود يكون مقبولاً قانوناً .

ان كفاءة النقود بوصفها وسيلة للدفع المؤجل، ترتبط بثبات قيمتها أو قوتها الشرائية، وربما يأتي الانتقاد الوحيد على وظيفة النقود، من الصفة الأخيرة لها، ذلك ان عدم ثبات قيمة النقود كوسيلة للدفع المؤجل، قد يؤدي الى خسارة احد طرفي العقد في المعاملة التجارية. فمثلاً اذا ارتفعت قيمة النقود مستقبلاً حين السداد فأن المقترض يتضرر ويستفيد المقرض، اما اذا انخفضت قيمة النقود حين السداد (مستقبلاً) فأن المقترض هو المستفيد والمقرض يتضرر .

[2] المقصود بالسيولة هو القدرة على تحويل الاصل الى شكل من اشكال النقود خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً ودون خسارة تذكر .

ثانيا: المصارف

يمكن تعريف **المصارف** تعريفاً يستند الى العمليات التي تقوم بها بأنها:- (شركات مرخص لها بتعاطي الإعمال المصرفية وتقديم الخدمات للجمهور لا سيما قبول الودائع وتسليف الاموال ....).

وترتبط نشأة المصارف بنشأة التجارة وتطورها، ويعود تاريخ اقدم مؤسسة مصرفية عرفها التاريخ إلى سنة (3500 ق.م)، في مدينة اوروك السومرية الواقعة على نهر الفرات في بلاد ما بين النهرين. اما أول نظام مصرفـي مكتوب عرفه التاريخ. فهو الذي وضعه (حمورابي). اشهـر ملوك بابل الذي حكـم حتى سنة (180 ق.م) حيث وجد هذا التشريع منقوشاً على مسلة حجرية تنظم العقود المكتوبة والإقراض بالفائدة وعقد ايداع البضائع.

وبين شريعة حمورابي وإنشاء اول مصرف (بنك امستردام 1609) مسيرة طويلة ساهم فيها الفينيقيون والاغريق والرومان ومصرفيو فلورنسا ثم الإسبان والبرتغاليون ومن بعدهم الفرنسيين والبريطانيين .

ومن اشهر المصارف. (بنك هامبورك 1619) و (بنك انكلترا 1694) و (بنك فرنسا 1800) ومنذ ذلك التاريخ بدأت المصارف في الانتشار في مختلف البلدان وتنوعت عملياتها وازدادت تبعاً لنمو التجارة واتساعها.

1 – أنواع المصارف:

يمكن تقسيم المصارف إما بحسب شكلها القانوني أو بحسب العمليات التي تقوم بها وكما يأتي :-

أ - المصارف بحسب شكلها القانوني:

- **المصارف الخاصة**، ويتولى إنشائها فرد أو عدة أفراد أو شركة مساهمة أو جمعية تعاونية، ومثالها المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل.
- **المصارف العامة**، وهي التي تنشئها الدولة فتخصص لها رأس مال خاص وتعين موظفيها وتأخذ أرباحها وتتحمل خسارتها، ومثالها مصرف الرافدين ، مصرف الرشيد ، المصرف الصناعي. المصرف الزراعي والمصرف العقاري.
- **المصارف المختلطة**، وهي التي تساهم الدولة في رأسمالها بنسبة معينة مع القطاع الخاص وتشترك في إدارتها.

ب - المصارف بحسب مواردها وعملياتها:

وسنوضح بعضاً من هذه الأنواع مثل مصرفي **الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة والمصارف التجارية الأهلية والمصارف المتخصصة.**

وسنشرح هذه الأنواع بشيء من التفصيل وكما يلي :-

- **مصرف الرافدين والرشيد:**

وهما مصرفين حكوميين متخصصين بشؤون الائتمان التجاري وتولى مهام خزينة الدولة وصيرفتها وحفظ حساباتها كذلك يقومان بتمويل عمليات التصدير والاستيراد والتسليف لقاء رهن البضائع أو التسليف لأصحاب الأسهم والسندات وغيرها. وقد بلغ رأسمال مصرف الرافدين **(25) مليار دينار عراقي** وعدد فروعه (145) فرعا. اما مصرف الرشيد فقد يبلغ رأسماله **(2) مليار** دينار عراقي وعدد فروعه (135) فرعاً داخل العراق وخارجه.

والصورة (7) ادناه توضح لنا الشعار الخاص بكل من مصرفي الرافدين والرشيد.

الصـــورة (7) توضح شعار كل من مصرفي الرافدين والرشيد

- **المصرف العراقي للتجارة :**

تأسس هذا المصرف سنة 2003 ،والموضحة صورته ادناه وبرأسمال مقداره **(100) مليون دينار عراقي** ويتركز نشاطه في اصدار الاعتمادات المستندية لأغراض الاستيراد وتعزيز وتبليغ المستندات لأغراض التصدير وقد ساهمت مجموعة متكونة من خمس مؤسسات مالية في تأسيسه حيث تقوم هذه المؤسسات بإصدار خطابات الضمان الخارجية بالنيابة عن المصرف العراقي للتجارة وقد بلغ رأسماله في عام (2007) حوالي **(195) مليار دينار عراقي.**

الصورة (8) توضح المبنى الرئيس المصرف العراقي للتجارة

- **المصارف التجارية الأهلية :**

بموجب القانون رقم 12 لسنة 1991 ، تمت الموافقة على انشاء المصارف الاهلية، بعد أن كانت المصارف الحكومية محتكرة للنشاط المصرفي التجاري منذ 1964 ، وقد انشات هذه المصارف على هيئة شركات مساهمة خاصة. كما حصلت الموافقة على تأسيس عدد من المصارف التي تمارس اعمال الصيرفة وفقاً للشريعة الإسلامية بعد عام (2003)، والموافقة على إجازة بعض المصارف العربية لممارسة النشاط المصرفي في العراق.

- **المصارف المتخصصة:**

هي مصارف حكومية متخصصة تهدف لتوفير الائتمان المتوسط الأجل أو الطويل الأجل للقطاعات الاقتصادية التي تتطلب هذا النوع من الائتمان وهي:

1. **المصرف الصناعي:** تأسس سنة 1946 ويهدف الى تقديم السلف لدعم المشاريع الصناعية والمساهمة في تأسيس المشاريع الصناعية بالمشاركة مع القطاع الخاص وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة لإنشاء مشاريع صناعية جديدة اذ بلغ رأسماله **(25) مليار دينارعراقي** ولديه **(5)** فروع.
2. **المصرف الزراعي:** تأسست سنة 1946 ويمارس المصرف عمليات التسليف الزراعي للتعاونيات الزراعية وأصحاب البساتين ولصغار المزارعين لقاء فائدة معتدلة لتطوير المشاريع الزراعية . وبلغ رأسماله **(6) مليار دينار عراقي** وعدد فروعه **(40)** فرعا.
3. **المصرف العقاري:** تأسس سنة 1948 ويقدم القروض العقارية للأفراد لتشجيعهم على إنشاء الدور السكنية لقاء فائدة معتدلة، ويتم الدفع على شكل أقساط سنوية لمدة (10-20) سنة، وبلغ رأسماله **(11) مليار دينار عراقي** وعدد فروعه **(15)** فرعا.

2– وظائف المصارف:

تقوم المصارف في الوقت الحاضر بعدد كبير من الوظائف، حيث تقدم العديد من الخدمات لعملائها، وفي ادناه سنتناول بالشرح الموجز لأهم هذه الوظائف.

أ - **قبول الودائع:** لقد ارتبطت نشأة المصارف الأولى بقيامها بقبول الودائع (مبالغ نقدية) والمحافظة عليها، مقابل تعهد المودع بدفع عمولة خاصة للمصرف نظير تلك الخدمة. في مرحلة لاحقة، أصبح المصرف الذي يقبل الودائع هو الذي يلتزم بدفع فائدة للمودع، أي إن الإيداع من جانب الأفراد أصبح عملية إقراض. وبالتالي فمن حق المصرف التصرف بالوديعة وإقراضها للمستثمرين لقاء فائدة اكبر، وهذا يساهم في توظيف الودائع واستثمارها خدمة للتجارة ودعماً للنشاط الصناعي، ويحقق للمصرف ارباحاً كبيرة.

ب ـ عملية الإقراض: تعني عملية الإقراض ان يقدم المصرف مبلغاً من النقود لمن يتقدم إليه من الأفراد والشركات بطلب الحصول على تلك النقود نظير ضمان، وعلى أن يدفع المقترض للحصول على تلك النقود للمصرف فائدة معينة تختلف باختلاف قيمة الشيء المضمون وباختلاف المدة التي يبقى فيها القرض (قصير الأجل، متوسط الأجل ، طويل الأجل) اما بصدد الضمان فقد يمكن ان تكون الأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو الأراضي أو المباني وإن تكون السلع (البضائع التجارية) أو غيرها ضماناً للمبالغ المقترضة من المصرف.

ج ـ عملية الخصم: وتعني عملية الخصم أن يقبل المصرف ما يقدم إليه من أوراق تجارية (وخاصة السفاتج) تمثل ديوناً تستحق الوفاء بعد عدة شهور فيقوم المصرف بدفع قيمتها قبل حلول أجل وفائها لقاء فائدة وعمولة. والمصرف في هذه العملية يخدم العملاء بتوفير النقود لهم في أوقات الحاجة. كما أنه ينتفع بدوره من الخصم بالحصول على معدلات الفوائد التي عليها أسعار الخصم.

د ـ فتح الاعتماد: ويقصد بفتح الاعتماد إن يضع المصرف تحت تصرف عميله مبلغاً معيناً من النقود ، بحيث يكون للعميل الحق في أن ينتفع بالاعتماد لتمشيه أموره خلال مدة معينة. ومن الصور المؤلفة لهذه العملية فتح الاعتماد لغرض المدفوعات الخارجية.

وفي هذا الاعتماد يمهد المصرف لعميله خلال المدة المتفق عليها في الاعتماد مهمة استيراد البضاعة، حيث يكون المصرف ضامناً، على أن يدفع العميل نسبة من مبلغ الاعتماد نقداً قبل وصول البضاعة ثم يسدد للمصرف بقية المبلغ بعد وصوله .

ثالثاً: البنك المركزي

أسست الحكومة العراقية البنك المركزي في عام 1947 كمؤسسة نقدية ومصرفية تمارس وظيفة الاصدار النقدي وترعى شؤون الائتمان والصيرفة في العراق بأسم **(المصرف الوطني)**، وتم تغيير اسمه إلى **(البنك المركزي العراقي)** بموجب القانون رقم (72) لسنة 1956، ويدار البنك المركزي من قبل الحكومة، فهو من اقدم أنواع البنوك، الى جانب كونه بنك الدولة الرسمي وما يترتب عليه من احتفاظه وإدارته للاحتياطات والأرصدة الحكومية، فهو يقوم بدور مهم إلا وهو تنفيذ **السياسة النقدية** للدولة، وذلك للسيطرة على النظام النقدي والتحكم في كمية العرض والطلب على النقود كالسيطرة على سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى، فضلاً عن التحكم بالقوة الشرائية للنقود عبر السيطرة على مستوى التضخم والانكماش، والصورة (9) في ادناه توضح مبنى البنك المركزي العراقي والذي يتكون من (37) طابق وتم تصميمه من قبل المهندسة العراقية الراحلة **زها حديد**.

الصورة (9) توضح مقر البنك المركزي العراقي في بغداد (برج زها حديد)

1 – وظائف البنك المركزي:

يتولى البنك المركزي العديد من الوظائف أهمها:-

أ ـ إصدار النقود.

ب ـ العمل كمصرف للمصارف.

ج - العمل كمصرف للحكومة.

د ـ المراقبة والسيطرة على عرض النقد.

هـ - الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.

ز ـ الملجأ الأخير للإقراض.

وسيتم شرح هذه الوظائف كما يأتي:-

أ – إصدار النقود: تُعد هذه الوظيفة هي الأقدم تاريخياً وهي السبب الرئيس في **نشوء** البنوك المركزية.

ويصدر البنك المركزي **النقود**، تبعاً للحاجات الاقتصادية للدولة، وبما يخدم هدف المحافظة على **استقرار قيمة العملة** والمحافظة على مستويات الأسعار. كما يصدرها استناداً إلى وحدة النقد الرئيسة التي تشكل أساس القاعدة النقدية، وتختلف الفئات المصدرة حسب حجم المعاملات الاقتصادية وتطور المجتمعات ويراعى في النقود المصدرة درجة الأمان وصعوبة التزييف، وإذا ما شعر البنك المركزي بأن العملة سهلة التزييف فأنه يتم إلغاؤها واستبدالها بعملة أخرى أو بإصدار فئات جديدة.

وقد يصدر البنك المركزي عملات رمزية لتخليد مناسبات وطنية أو عالمية ولا تكون قابلة للتداول،

وتسعى معظم الدول إلى تقليل كلفة الإصدار النقدي واحياناً يتم ذلك من خلال إصدار المسكوكات المعدنية التي تكلفتها ظاهرياً مرتفعة مقارنة بالنقد الورقي إلا إن عمرها الافتراضي أطول.

ب ـ العمل كمصرف للمصارف: يحتل البنك المركزي هذه الوظيفة بحكم موقعه على رأس الجهاز المصرفي حيث تعني قيامه بالإشراف ومراقبة سلامة الجهاز المصرفي وتقيده بالتعليمات والأنظمة الهادفة الى حماية ذلك الجهاز، ومساعدة البنك المركزي في الوقت نفسه بتنفيذ أهدافه ووظائفه الأخرى.

وتعطي هذه الوظيفة الحق للبنك المركزي في منح الإجازات للمصارف التجارية والاستثمارية وإلغاء إجازاتها اذا ما خالفت القوانين والتعليمات، وتشدد البنوك المركزية في البلدان النامية على تنفيذ التعليمات للمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي.

ج ـ العمل كمصرف للحكومة: حيث يعمل البنك المركزي كمصرف للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها، كما يتولى تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

د ـ المراقبة والسيطرة على عرض النقد:

وتخدم هذه الوظيفة الهدفين الآتيين:

- يؤثر التغير في عرض النقد على مجمل الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يؤثر على حجم الناتج القومي، فإذا استطاع البنك المركزي التأثير على عرض النقد فأنه بالمقابل سيؤثر على نمو الناتج القومي.
- أما في حالة غياب الرقابة على عرض النقد فأن التوسع في حجم النقود المصرفية بلا حدود سيؤثر على قيمة النقود ويؤدي الى انخفاضها وبالتالي حدوث التضخم.

هـ ـ الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية:

البنك المركزي هو المسؤول عن الاحتفاظ باحتياجات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية اللازمة لتمويل العمليات التجارية مع الخارج. وتشمل تلك الموجودات، الذهب والمسكوكات الذهبية، العملات الأجنبية حقوق السحب الخاصة (SDR)* اذونات الخزانة الأجنبية .

---

*حقوق السحب الخاصة Special Drawing Right (SDR) هي وحدات حسابية في سجلات صندوق النقد الدولي، تحدد قيمتها على اساس سلة من اربع عملات دولية (الدولار الامريكي ، اليورو الاوربي ، الجنيه الاسترليني ، الين الياباني) بلغت كميتها عام 2013 (204 مليار وحدة) ما يعادل (309 مليار دولار) وهي لا تستخدم في المبادلات التجارية ولا تباع ولا تشترى في الاسواق المالية . الهدف من ايجادها هو زيادة السيولة الدولية اذ يمكن للبلد الذي يحصل على هذه الوحدات الحصول على عملات قابلة للتحويل لغرض مواجهة متطلبات ميزان المدفوعات او لتعويض احتياطاته .

و ـ الملجأ الأخير للإقراض: وتعني هذه الوظيفة وقوف البنك المركزي مستعداً لتمويل المصارف في حالة عجزها عن توفير الأموال بنفسها. هذا بالضرورة سيؤدي الى تماسك الجهاز المصرفي وعدم تأثره بالأزمات المفاجئة حماية لذلك الجهاز وللمتعاملين معه. ويعد البعض ان هذه أهم وظيفة للبنك المركزي في العصر الحديث.

2.غسيل الأمـــوال (تبييض الأموال): لقد أكد صندوق النقد الدولي على مكافحة غسيل الأموال وعدها جريمة يحاسب عليها القانون وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) والعديد من المنظمات الدولية ولكون هذا الموضوع يشكل أهمية كبيرة فلا بد من التطرق اليه وكما يأتي:-

- **مفهومُ غسيلِ الأموال:** هي العملية التي تَرمي إلى إضفاء طابع المشروعية على أموالٍ متحصلة من مصدر غير مشروع بصرف النظر عن نوع الجريمة المرتُكَبةِ تحصيلاً لهذه الاموال.

إن كلَ بُلدانَ العالمِ ومنظماتهُ الإقليميةِ والدوليةِ تُعَرِفُ عملياتَ **غسلِ الأموالِ** بأنها (عملية تهدفُ إلى إخفاءِ المصدرَ الحقيقي للدخل غير المشروع وإضفاء الشرعية عليهِ وإظهارُهُ كما لو كانَ ناتجاً عن أنشطةٍ مشروعةٍ).

- **أطراف عملية غسيل الأموال:**

اولاً: **الغاسل:** هو الشخصُ أو المنظمةُ أو المؤسسة التي تمتلكُ أموالاً غير مشروعة وتسعى إلى غسيلها.

ثانياً : **الغسول:** هو المؤسسة أو المصرف الذي يقوم بالإجراءات المخالفة للقانون ويلحق بها فئات السماسرة والعملاء والوسطاء والمساعدين.

ثالثاً – **المغسول:** وهو عبارة عن الأموال، وأن جوهر عملية غسل الاموال هو قطع الصلة بين الأموال المتحصلة عن أنشطة إجرامية وبين أصلها أو مصدرها غير المشروع، حيثُ تبدو الأموال وكأنها قد تولدت عن مصدر مشروع (قانوني).

- **التصنيفات المحددة لجرائم غسيل الأموال:**

1. تجارة السلع والخدمات غير المشروعة وفقاً للقانون مثل المخدرات.
2. الأموال الواردة عن الرشوة والجرائم المرتبطة بها.
3. العمولات الواردة عن عقود وصفقات الأسلحة والسلع الرأسمالية والاستثمارية وذلك من خلال التجاوز على الشروط والضوابط لعقد تلك العقود والصفقات.
4. الأموال الواردة عن جرائم السرقة والاختلاس والنصب والاحتيال وتحويل هذه الأموال خارج البلاد.
5. الأموال الواردة عن جريمة تزييف العملة.

6. الأموال الواردة عن تزوير الشيكات المصرفية وسحبِ الأموال من خلال تلك الشيكات أو الحوالات أو الاعتمادات المستندية والحصول على أقيامها خارج البلدِ وإيداعها لدى أحد المصارف في الخارج لإعادتها إلى داخل البلد عن طريق الجهاز المصرفي.
7. الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
8. النصب والفساد والرشى.
9. الاختطاف وأخذ الرهائن بالقوة والمساومة عليهم مقابل فدية مالية.

3. مراحل غسيلُ الأموال:

اولاً: التوظيف (الإيداع): إدخال المال إلى الدورة الاقتصادية وتحويلها من نقد إلى حسابات مصرفية أو شراءُ مجوهراتٌ أو ذهبٌ أو تحفٌ نادرةٌ وغيرها.

والهدف من إدخال المال في المؤسسات المالية والمصرفية في عدة حسابات في مصرف واحدٍ أو عدة مصارف لغرضُ التمويهِ، وتعد أخطر مراحل عملية غسل الأموال لأنها نجحت في تحويل المال القذر إلى ودائع مصرفية ، وتُعد سلسلة العمليات هذه عند انتهائها بداية لعملية تبييض الأموال.

ثانياً: التكديس أو التجميع: قيام أصحاب الأموال المتحصلة عن انشطة غير مشروعة أو غير قانونية بإجراء العديد من العمليات على حساباتهم المصرفية، وذلك لإعادة تجميع تلك الأموال القذرة عن طريق شراء الأسهم والسندات وفي هذه المرحلة يتم فصل مصادر الأموال غير المشروعة عن مصادرها.

ثالثاً: الاندماج: دمج الأموال المغسولة بالأموال الشرعية من خلال استثمار الأموال المغسولة في قطاعات الاقتصاد الشرعية والاستثمار التجاري الاعتيادي أي الدمج والتكامل ما بين الأموال المغسولة بتحويلها من شركات وهمية الى شركات حقيقية متواطئة معهم أو استخدام التحويلات الالكترونية وهنا يَضيعُ الأثرُ الإجرامي لمصدَرِ الأموالِ وإخفاءِ مصدرَ الأموالِ وإعطاؤُها غِطاءاً شرعياً ويَصبَحُ المالَ جاهزاً للدخولِ بمشاريعٍ اقتصادية بشكلٍ قانوني.

4. دورُ البنكُ المركزيُ العراقي في مكافحة غسيل الأموال:

يوجدُ ضمنَ الهيكل التنظيمي للبنك المركزي العراقي مكتبٌ لمُكافحةِ غسيل الأموال، يرتبط هذا المكتب ارتباطاً مباشراً مع محافظ البنكَ، ويَضُمُ هذا المكتبَ أقسامٌ متخصصةٌ تُصدرُ التعليماتَ واللوائحَ بين فترة واخرى للمَصارفِ المُجازةُ العامِلةُ في جُمهوريةِ العراق ولشركاتِ التحويلُ الماليُ وشركاتُ الصرافةِ فيما يخصُ تسهيلَ تطبيق قانونَ غسلَ الأموالِ ومكافحةُ الإرهابِ رقم (93) لسنة 2004م من خلال قيام المصارف بالإجراءات الاتية:

1- قيام جميع المؤسسات المالية بوضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية تكون ملائمة لأنشطة تلك المؤسسات، ووضع برامج تدريب ملائمة للموظفين المكلفين بمهام مكافحة عمليات غسل الاموال.

2- قيام المصرف بالتأكدِ من صحةِ البياناتِ وسلامة المعاملاتِ الماليةِ التي يُجريَها قبلَ إرسالِها إلى مكتبِ غسيلِ الأموالِ في البنكِ المركزي.

3- قيام المصرف بتطبيق مبدأ أُعرف عميلكَ وعَمَل عَميلكَ، وذلك بالتعرف على هوية العميل وطبيعةُ عَمَله ومصدرُ المال المُراد إيداعهُ معزَزاً بالمستنداتِ الثبوتية في حال زيادة المبلغ المراد إيداعهُ عن الحدِ المقررِ ضمنَ لوائحَ مكتب غَسلُ الأموالِ في البنكِ المركزي ، وذلك لإحباط محاولات إيداع المال القذر في حسابات المصرف.

5. الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال:-

1- التضخم الاقتصادي: وهو الارتفاع العام للأسعار، أي انخفاض القدرة الشرائية للنقود بسبب زيادةُ عَرضُ النقدِ في السوقِ (المتحصلةُ من عملياتِ غسيلِ الأموالِ) من دونِ زيادةٌ تُقابِلُها في كمياتِ السلعِ والخدماتِ المعروضةُ.

2- المنافسةُ غيرُ المتكافئةُ: ستنشأ منافسةً بين المستَثمرينَ الفعليين وبين الطارئين على السوقِ من غاسلي الأموال الذين يمتلكون أموالاً هائلة ، فيؤدي ذلك إلى عدم قدرة المستثمرين الحقيقيين على الاستمرار في مزاولة النشاط الإنتاجي.

3- انخفاض قيمة العملة المحلية وتدهورها بسبب زيادة الطلب على العملة الاجنبية تمهيداً لتهريبها للخارج.

6. الآثار الاجتماعية لغسيل الأموال

1- ازدياد ظاهرة البطالة بسبب تراجع قدرة الوحدات الإنتاجية الفعلية على الاستثمار ومنافسة أصحاب الأموال القذرة.

2- ظهور الفوارق الطبقية الشاسعة بين أفراد المجتمع، فيكون هناك أغنياء جداً وفقراء جداً.

3- انتشار الفساد الإداري (التزوير والاختلاس والرشوة).

4- ظهور الجريمة وتفاقمها بشكل كبير.

وغالباً ما تَتَحولُ جريمةُ (تَبييضُ الأموالِ) من جريمةٍ فرديةٍ الى جريمةٍ منظمةٍ ومن جريمةٍ ذاتُ طابعٍ محلي الى جريمةٍ دوليةٍ عابرةٍ للحدودِ، إن لم تَكُن عابرة للقارات . فجريمة تبييض الأموال ليست بالأمر اليسير على الاقتصاد، لذا وجبَ مكافحتها بكل الوسائل المتاحة.

أن هذا النوع من الجرائم يُستَغَل لارتكاب جرائمٌ أُخرى شديدةُ الخطورةِ كجرائم الإرهابِ، فالعلاقة بينهما عضويةٌ، ولا يَمكُنُ أن تستمر جرائم الإرهاب بدون تمويلٍ يُستَعمَلُ في إطارِ مشروع فردي أو جماعي يَهدفُ إلى إشاعةِ حالةَ عدمِ الاستقرار في المجتمعِ. والتمويلُ هو الدمُ الذي يُغَذي شرايينَ الإرهابِ لتحقيقِ أغراضٌ سياسيةٌ تَرسِمُها جهاتٍ خارجيةٍ بهدف هدم البنية التحتية لاقتصاد المجتمع.

2 – مفهوم السياسة النقدية:

للسياسة النقدية معنيان تعرف بالمعنى الضيق بأنها ((الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة)).

ويتضمن هذا المعنى التوسع أو الانكماش في حجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف معينة .

اما تعريفها الواسع فهي ((ذلك العمل الذي يوجه للتأثير على النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي اي حجم وتركيب الدين الحكومي)) وهي بهذا المعنى تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان.

و تسعى السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الآتية:

أ – تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً التي تنشأ من التغيرات في المستوى العام للأسعار .

ب – المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يحقق زيادة في الدخل القومي والناتج المحلي.

جـ - تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق المالية، بما يخدم النشاط الاقتصادي.

د – المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

هـ - تحقيق الاستخدام الكامل.

3 – أدوات السياسة النقدية:

تعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد على نوعين من الوسائل هما: الأدوات الكمية، والأدوات النوعية:

أ – الأدوات الكمية : وهي التي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية المعروضة . ونستعرضها بإيجاز كما يأتي:

1. نسبة الاحتياطي القانوني :

وهي تلك النسبة التي تفرض على ودائع المصارف التجارية من قبل البنك المركزي، حيث يقوم باقتطاع تلك النسبة وتحويلها الى حساب المصرف التجاري لديه. وتحدد هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

ان الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه النسبة هو ضمان سلامة اموال المودعين، والمحافظة على سلامة المركز المالي للمصرف. على ان الهدف الآخر لهذه الودائع المقتطعة كاحتياطي قانوني هو التأثير على عرض النقد لدى المصارف التجارية.

ففي حالة الانكماش الاقتصادي يسعى البنك المركزي لتقليل النسبة بحيث تتوفر لدى المصارف كمية اكبر من الودائع تساعدها على التوسع في منح الائتمان للخروج من حالة الكساد، وبالعكس في حالة التضخم ترفع هذه النسبة، للتقليل من عرض النقد. تتميز هذه الأداة بشمولها للمصارف بشكل عام وإنها مؤشر واضح على اتجاه السياسة النقدية .

2. سعر إعادة الخصم :

هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية نظير إعادة خصم الأوراق التجارية أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية. من اجل الحصول على موارد نقدية إضافية لتدعيم مقدرتها على منح الائتمان. وهذا السعر يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية. ويعتمد سعر إعادة الخصم على الظروف الاقتصادية للدولة لأنه يؤثر على حجم الائتمان للمصرف ومن ثم على عرض النقد.

3. عمليات السوق المفتوح:

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات المالية الحكومية في السوق النقدية. فإذا شعر البنك المركزي هناك انكماشاً في الاقتصاد يستدعي زيادة عرض النقود، فأنه يقوم بشراء هذه السندات من المصارف التجارية فتزيد الاحتياطيات لديها، واذا ارتأى ان هناك ضرورة لتقليل عرض النقد فأنه سيدخل بائعاً لهذه السندات في السوق النقدية.

وهناك ثلاثة شروط أساسية لضمان فاعلية عملية السوق المفتوح وهي:

أ. مدى توفر السندات الحكومية (كماً ونوعاً)

ب. مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه السندات.

ج. مدى استجابة المصارف التجارية لرغبات البنك المركزي.

لذلك تكون هذه السياسة فاعلة في الدول المتقدمة التي تتمتع بأسواق مالية ونقدية كفوءة. اكثر من الدول النامية التي لا تتوفر فيها مثل هذه الأسواق .

ب – الادوات النوعية :

وهي الأدوات والأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة.

فمثلاً اذا كانت رغبة الحكومة تشجيع القطاع الزراعي فأنها تستطيع ان تدفع المصارف لتقليل تكلفة التمويل الزراعي.

وعادة ما تستخدم **الأدوات النوعية** في البلدان النامية. وتتخذ الأدوات النوعية اشكالاً عدة منها :

1. استخدام البنك المركزي لأساليب الإقناع المباشر في محاولة لدفع المصارف باتجاه سلوك معين.
2. استخدام أساليب رقابية بحيث يضع سقوفاً معينة لعمليات المصرف التجاري بحيث لا تتجاوزها كالرقابة على الائتمان أو الرقابة على العملة .

2– المؤسسات المالية في العراق:

يوجد في العراق العديد من المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع الأموال واستثمارها، من أقدم هذه المؤسسات (دائرة رعاية اموال القاصرين التي تأسست سنة 1934 بهدف المحافظة على أموال القاصرين واستثمارها لصالحهم . وفي سنة 1936 تأسست (دائرة صناديق التوفير البريدية) لتشجيع صغار المدخرين وتجميع مدخراتهم لقاء فائدة. وفي سنة 1956 تأسست (دائرة العمل والضمان الاجتماعي) التي تستقطع اشتراكات من العمال المضمونين وتعمل على استثمارها.

ونستعرض في الفقرات الآتية اهم المؤسسات المالية في العراق وهي :

أ – شركات التأمين:

كانت البداية سنة 1952 عندما اسست الحكومة (شركة التأمين الوطنية) التي قامت بممارسة جميع أنواع التأمين العام (الحريق والحياة، السيارات، الزراعي، الهندسي، البحري، الحوادث) وأعطيت صلاحية استثمار أموالها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي (شراء الحوالات، الاكتتاب بأسهم الشركات الودائع في المصارف، الاستثمار العقاري بأنواعه) وفي سنة 1959 تأسست (شركة التأمين العراقية العامة) التي تخصصت بالتأمين على الحياة حتى سنة 1988 حيث الغي هذا التخصص وأصبحت تمارس جميع أنواع التأمين. وشهد عام 1961 تأسيس (شركة إعادة التأمين) لتتولى أعمال اعادة التأمين بدلاً عن الشركات الأجنبية التي كانت تحصل على أرباح كبيرة ، وان هذه الشركات الثلاثة أعلاه حكومية وكانت تحتكر أعمال التأمين. وفي سنة 2000 أجيزت عدد من شركات التامين الخاصة لممارسة مختلف انواع التأمين مثل شركة الحمراء شركة شط العرب، الشركة الأهلية ..... وغيرها.

ب– شركات الاستثمار المالي:

في سنة 1998 أعطي البنك المركزي العراقي صلاحية اجازة شركات مساهمة لممارسة الاستثمار المالي وبرؤوس أموال تراوحت بين (100 – 300) مليون دينار، مثل شركة الأيام، شركة الزوراء، شركة عكاظ، شركة زهرة الخليج .... وغيرها من الشركات. تعمل هذه الشركات في مجال التوسط في بيع وشراء الأوراق المالية (اسهم وسندات الشركات المساهمة).

ج – سوق العراق للأوراق المالية:

تم تأسيس (سوق بغداد للأوراق المالية) بموجب القانون رقم (24) لسنة 1991 كسوق لتداول الأسهم والسندات، وفي سنة 2004 تم تبديل تسميته الى (سوق العراق للأوراق المالية) وبلغ عدد الشركات المدرجة اكثر من (100) شركة صناعية وزراعية وخدمية ومصرفية.

د – شركات ومكاتب الصيرفة:

أجاز البنك المركزي عدد كبير من الشركات ومكاتب الصيرفة في جميع المحافظات للعمل في مجال تبديل العملات والتحويلات المالية الداخلية والخارجية نذكر منها (شركة الطيف، شركة الرافدين، شركة البلاد، شركة البركة ..... وغيرها).

اسئلة الفصل الرابع

س1 عرف ما يأتي:

1. النقود .
2. المصارف .
3. السياسة النقدية .
4. سعر إعادة الخصم .
5. غسيل الاموال.

س2 ماذا نقصد بعملية المقايضة؟ وما هي عيوبها ؟

س3 عرف النقود الورقية؟ وما هي أنواعها ؟

س4 ما المقصود بالمصارف حسب شكلها القانوني؟ وضح ذلك بشكل مفصل.

س5 ما الفرق بين:-

أ ـ المصارف العامة والمصارف الخاصة؟

ب - عملية الإقراض وعملية الخصم؟

س6 ما هي الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد؟

س7 متى أسس البنك المركزي العراقي؟ وما هي أهم الوظائف التي يقوم بها؟

س8 ما هو غسيل الأموال؟ وماهي اطرافه.

س9 ما هو دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الأموال؟

س10 عدد أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف ، مع شرح موجز لكل منها.

س11 أذكر المؤسسات المالية في العراق؟ مع توضيح مبسط لكل منها.

الفصل الخامس
المالية العامة والسياسة المالية

اولاً : المالية العامة

ـ مفهوم المالية العامة
ـ الحاجات العامة
ـ انواع الحاجات العامة
1- النفقات العامة
أ . مفهوم النفقات العامة
ب . انواع النفقات العامة
ج . اسباب زيادة النفقات العامة
د . الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

ثانياً : الايرادات العامة

أ . مفهوم الايرادات العامة
ب . انواع الايرادات العامة
1. ايرادات الضرائب وآثارها الاقتصادية
2. ايرادات الرسوم
3. ايرادات املاك الدولة من الدومين
4. القروض العامة وآثارها الاقتصادية

ثالثاً : الموازنة العامة

1. تعريف الموازنة ا لعامة
2. مفهوم السياسة المالية
3. وظائف السياسة المالية
4. الموازنة العامة والسياسة المالية في العراق

ـ اسئلة الفصل الخامس

بعد دراستك لهذا الفصل سيكون باستطاعتك الإجابة على الأسئلة الآتية:

التعرف على مفهوم المالية العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة وآثارهما الاقتصادية.

التعريف بالموازنة العامة وقواعد تحضيرها ومراحل إعدادها والتعريف بعجز الموازنة.

التعرف على الموازنة العامة والسياسة المالية في العراق.

أولاً: المالية العامة

1ـ مفهوم المالية العامة

كان علم المالية العامة يعرف وفقاً للمفهوم التقليدي بأنهُ "علم الوسائل التي بواسطتها تحصل الدولة على الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات العامة بقصد إشباع الحاجات العامة التي تتكفل الدولة بإشباعها وهي الدفاع، الأمن والقضاء، وفقاً لدور الدولة المحايد بموجب الفكر التقليدي". لكن الأحداث التي وقعت في مطلع القرن العشرين والأزمة الاقتصادية سنة (1929م) كشفت عن عجز مفهوم المالية العامة الذي قدمته النظرية التقليدية القاضي بحياد الدولة بمواجهة الأحداث الاقتصادية والمالية في المجتمع، مما دفع الاقتصاديين إلى الخروج عملياً على تلك المبادئ والأسس حيث طلبوا من الدولة أن تتخلى عن موقفها السلبي إزاء الأحداث الاقتصادية. وفتح الباب لمناقشة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على مصرعيه وظهر كتاب - **النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود** لـ **جون مينارد كنيز**.

حيث هاجم كنيز قانون **ساي Say** القائل (إن العرض يخلق الطلب المساوي له) وأشار إلى أن (الطلب منشأ العرض) حين يطلب الأفراد السلع، فيُسرع المنتِجون في إنتاجها ويستخدمون اليد العاملة والمواد الأولية، وأشار كنيز إلى احتمال نقص الطلب عن العرض، وما يسببهُ هذا النقص من قلة الإنتاج والاستغناء عن عوامل الإنتاج المادية والبشرية وظهور البطالة. وقد رد كنيز دعوة الكلاسيك القائلة بأن (جمود الأجور هو سبب البطالة) أي أن (العامل يرفض أن يعمل بأقل من أجر حقيقي معين) بل يقول كنيز أن هناك (بطالة إجبارية) (أي أن العمال مستعدون للعمل بأقل من الأجر السائد ومع ذلك لا يجدون عملاً). وأن سبب هذه البطالة هو نقص الطلب ، ولما كان الطلب الاستهلاكي يتمتع بشيء من الاستقرار، فلا يتوقع أن تحصل زيادة من هذه الناحية ولذلك يلزم التأكيد على زيادة الاستثمارات العامة التي تعني استخدام (تشغيل) عناصر الإنتاج العاطلة فيؤدى إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج ومن ثم زيادة في القدرة الشرائية ، فالزيادة في الطلب سيؤدي حتماً إلى زيادة جديدة في الإنتاج والاستخدام.

ثم توسعت النفقات العامة واستخدمت الضرائب لتحقيق أغراض غير مالية، وأصبحت المالية العامة أداة لتجهيز الدولة بالدخل الضروري لتغطية نفقاتها الإدارية والتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2. الحاجات العامة : توجد في كل مجتمع حاجات جماعية (عامة) تقوم الدولة بإشباعها عن طريق تقديمها للخدمات العامة لأفراد ذلك المجتمع بسبب عدم قدرتهم على إشباعها بصورة كاملة، فالدولة تتكفل بإشباع حاجة الأفراد من الخدمات مثل (التعليم والصحة والامان) كذلك تقوم الدولة بتقديم خدمات مثل (انشاء الجسور وتعبيد الطرق وغيرها العديد من الخدمات التي يجب على الدولة تقديمها لأفراد المجتمع لانها تمثل حاجات عامة، لذا يمكننا تعريف **الحاجات العامة** بأنها (هي الحاجات التي تقوم بإشباعها هيئات

ومؤسسات عامة لتحقيق المنفعة الجماعية لأفراد المجتمع).

3. أنواع الحاجات العامة : هناك عدد من الانواع من الحاجات العامة التي لابد من تقديمها للآخرين نذكر منها على سبيل المثال الآتي:

أ. الحاجات العامة غير قابلة للتجزئة : وهي الحاجات التي تستدعي طبيعتها ومقتضيات الحياة الاجتماعية أن تقوم الدولة بإشباعها. فأن لم تقم بإشباع هذه الحاجات تكون قد أخلت بأهم وظائفها الرئيسة ومنها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء.

ب. الحاجات المستحقة: هي الحاجات التي يمكن تجزئة إشباعها ـ أي ـ إمكانية فصل حاجة بعض الأفراد عن حاجة البعض الآخر، وتتوقف حدود هذه الحاجات على طبيعة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع، وهي حاجات قد يمكن إشباعها عن طريق القطاع الخاص، أو عن طريق الهيئات العامة لإشباع تلك الحاجات عندما تحقق منفعة عامة أكبر، مثل الحاجة إلى خدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات وكذلك الحاجة إلى الماء والكهرباء.

ج - السلع الفردية التي يقوم النشاط العام بإشباعها : وهي السلع التي يمكن للنشاط الخاص ان يقوم بتوجيه الموارد الضرورية لإشباعها إلا انه وللاعتبارات الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية يقوم النشاط العام بإنتاج هذه السلع مثل الأسلحة والحديد والصلب والنفط وغيرها.

ثانياً: النفقات العامة والإيرادات العامة

1- مفهوم النفقات العامة

أ ــ تعريف النفقة العامة: تعرف النفقة العامة على أنها "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة ".

ب ـ تطور مفهوم النفقة العامة:

لم يهتم الفكر التقليدي بالنفقات العامة حيث كانت الدولة تحدد إيراداتها أولاً ومن ثم نفقاتها تبعاً لذلك شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات وليس العكس. ويطلق على هذا المبدأ اسم أولوية الإيرادات العامة. وقد عللت النظرية التقليدية هذا المبدأ بقولها أن النفقات العامة تضمن بقاء واستمرار الدولة ولهذا انصب اهتمامها على طرق تحديد إجراءات النفقة العامة والرقابة عليها. وتهدف الدولة من خلالها إلى عدم تبديد جزء من الثروة القومية. وقد اتخذت النظرية التقليدية هذا الموقف بقصد تخفيض حجم الاقتطاع الذي يقع على مالية الأفراد والمشروعات، تصوراً منها أن المشروعات والأفراد اقدر على استعمال الأموال

من الدولة. كما أنها تهتم بمحتوى ونوع النفقات العامة مما سحب عدم اهتمامها بدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة عليها ولهذا اعتقد بضرورة حيادها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

بينما أنصب اهتمام النظرية الحديثة في المالية العامة على دراسة النفقات العامة من ناحيتين تتمثل الأولى بدراسة طبيعتها وآثارها وتناولت الثانية دراسة مقدارها، أو ـ كما هو معلوم ـ أن آثار النفقات العامة تختلف تبعاً لطبيعتها فالنفقات التحويلية (الإعانات) التي تدفعها الدولة لصناعة معينة مثلاً تَختلفُ عن تلك التي تدفعها للأفراد[*] ذلك لأن طبيعة الأولى إنتاجية في حين أن طبيعة الثانية استهلاكية.

لقد أرتبط تطور دور النفقة العامة بتطور علم المالية العامة، حيث تَغيرَ دورها من الحياد كما تقول النظرية التقليدية إلى دورٍ إيجابيٍ مؤثرٍ.

ويُقصَدُ بالنفقةِ العامة النفقة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية، أي أنها لا تؤثر في الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الناتج عن المنافسة التامة بين الأفراد والمشروعات، ولا تقوم بتعديل المراكز الاجتماعية للأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة ... لهذا فان الفكر التقليدي قد حرم على الدولة ان تتدخل في الاقتصاد على أساس أن تدخُلَها يعوق انطباق القوانين الاقتصادية الطبيعية المتعلقة بالتوازن التلقائي، فأن فَرَضَت الدولة الضرائب على الدخول المُرتَفِعة بقصدِ إمرارها بقنوات إنفاق لصالح ذوي الدخول المحدودة من شانه أن يؤدي إلى تخفيض حجم الادخار وبالنتيجة الاستثمار، كما أن عملية التوزيع بقنوات إنفاق معينة يؤدي بدورهِ إلى رفع القدرةِ الشرائيةِ للمستفيدين من هذا الإنفاق ومن ثم ارتفاع الأسعار والإخلال بالتوازن التلقائي، والواقع إن من الصعب تصور حياد النفقة العامة، إذ يترتبُ على أي تغييرٍ في حجم النفقة العامة آثاراً اقتصادية، ويَعتَبِرُ الفِكرَ التقليدي النفقات العسكرية ضرورية واستهلاكية معاً، حيث أن لها آثاراً متعددة الجوانب على الاقتصاد القومي، فهي تؤدي إلى تحويل جزء من الموارد المادية والبشرية من القطاع المدني إلى القطاع العسكري، وكذلك تؤثر على ميزان المدفوعات فيختل توازنهُ إلا أنهُ من الممكن استخدامها كأداة في تقدم البحث العلمي وكذلك في إنتاج سلع استهلاكية وقت السلم، وتتحدد آثارهُ تَبَعاً لهيكلتهِ وأهدافه وللظروف الاقتصادية.

وتتوقف آثار الإنفاق العسكري على مرونة الهيكل الإنتاجي ودرجة تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة اذ ان عدم مرونة الهيكل الإنتاجي تتسبب في عدم الاستجابة السريعة في عرض السلع لمواجهة الزيادة في الإنفاق مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، وبالعكس إذا كان هذا الهيكل مرناً فإن الزيادة في الإنفاق لا تُسَبِب معها ارتفاعا في الأسعار وإنما زيادةٌ في السلعِ المعروضةِ وزيادةٌ في تشغيلِ عناصر الإنتاج المختلفة.

---

[*] **النفقة التي تمنحها الدولة لصناعة استهلاكية معينة هي لتمكينها من بيع منتجاتها بأقل من سعر الكلفة لضمان وضعها تحت يد جميع المستهلكين بصرف النظر عن دخولهم كما تتضمن اعانات البطالة واعانات الضمان الاجتماعي .**

ولهذا لا يمكن تصور حياد النفقات العامة خاصة في الوقت الحاضر، حيث إنها تحتل نسبة كبيرة من الدخل القومي في اغلب دول العالم ، وكل تخفيض أو زيادة في حجمها أو في هيكلها تترتب عليه آثار على الاقتصاد القومي . ومن أجل أن يضمن الفكر التقليدي حيادية النفقات العامة أفترض **اتجاهين معينين** هما:-

أ- ضغط النفقات العامة إلى أقصى حد.

ب- تقليص حجمها وتثبيتها.

ونتيجةً لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوسع نشاطها فقد زادت النفقات العامة، كما أن التغير قد تناول حجم النفقات العامة تبعاً لسياسة الدولة الاقتصادية، حيث أن سياسة مكافحة التضخم (ضغط النفقات العامة) هي سياسة انكماشية، أو بالعكس فزيادة النفقات العامة هي سياسة توسعية هدفها التخفيف من حدة الركود والكساد .

وقد أصبح هدفها إيجابياً، حيثُ تقوم بإحداث آثاراً اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية فضلاً عن الآثار المالية وأضحت وسيلةً فعالةً للتدخل، وتعددت أشكال هذا التدخل كالإعانة التي تُقدمَها الدولة للأفراد أو لمشروعات معينة أو القيام بمشروعات إنتاجية ضخمة.

ج- عناصر النفقة العامة

1- النفقة العامة مبلغ من النقود

أن السمة الحديثة للإنفاق العام هو أن الدولة تقوم بإنفاق مبالغٍ نقديةٍ مقابل حصولها على ما يَلزَمَها من السلع والخدمات، ويُعتَبَرُ هذا الأسلوب سائداً او متعارف عليه لحصول الدولة على احتياجاتها المختلفة، غير أن الدولة تستطيع الحصول على هذه الاحتياجات قسرا وبدون مقابل لها كتسخير الأفراد مثلا، وقد هُجر هذا الأسلوب ولجأت الدولة إلى أسلوب أن تمنح مقابلا نقدياً للأفراد الذين يقدمون خدمات لها، وقد تلجأ الدولة إلى أن تقدم مقابلاً نقدياً وتكمله ببعض المزايا العينية كالسكن، غير ان هذا الأسلوب العيني قد ضعف ولم يعد شائعا بالإنفاق غير النقدي إلا في حالات استثنائية هي حالة تعذر حصول الدولة على ما يلزمها عن طريق الإنفاق النقدي كأوقات الحروب والأزمات، وذلك لصعوبة مراقبة المزايا فيما لو منحتها الدولة فضلاً عن اخلال هذا الأمر بمبدأ المساواة.

2- صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها:-

يشترط في النفقة العامة ان تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها العامة، وبهذا المفهوم فأنها تشمل نفقات الهيئات المحلية، الهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة ونفقات المشروعات العامة ، حتى ولو خضعت إدارة هذه المشروعات لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، حيث لا يحجب ذلك صفتها العامة، وبناء على ذلك تعد نفقة عامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية فضلاً عن نفقاتها في المجال الاقتصادي، وبالعكس فان النفقة التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام .

3- يقصد بالنفقة العامة تحقيق نفع عام:-

لا تعد نفقة عامة تلك التي تصدر عن كيان عام إلا ان فائدتها تعود لشخص معين أو لفئة معينة، لان في هذا انحراف عن تحقيق هدف أساس للنفقة العامة وهو إشباع الحاجات العامة، وينتج ذلك من اعتبارين هما:

الأول: يجب أن يكون هدف الدولة تحقيق الصالح العام وليس مصلحة شخص أو فئة بذاتهما.

الثاني: ان إنفاق الأموال العامة التي ساهم في دفعها أفراد المجتمع ككل لتحقيق مصلحة خاصة، يعد إخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

د- قواعد النفقات العامة

القواعد التي تحكم الإنفاق الحكومي هي:

1- قاعدة المنفعة:

يجب ان يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة. فالدولة كالإفراد لا يجوز لها ان تنفق على أمور لا يرجى منها نفع. لكن المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها يجب ان تفهم على نحو يختلف عن المفهوم الضيق للمنفعة عند الأفراد.

ففكرة المنفعة بالنسبة إلى انفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه. وإنما تتسع لتضمن ما يمكن ان تدره الأموال المنفقة على العاطلين عن العمل في شكل إعانات اجتماعية من منافع.

كذلك تشمل فكرة المنفعة الأموال المنفقة بقصد إعادة توزيع الثروات والدخول والأموال المنفقة على زيادة الإنتاج وتحسين النوعية.

وتؤدي هذه القاعدة بالدولة إلى المفاضلة بين المشروعات التي يحتاجها المجتمع على أساس ما تحققه من منفعة جماعية، وتقرر الإنفاق في ضوء ذلك. كذلك على الدولة ان توازن بين المنافع، فلا يقتصر إنفاقها على إشباع حاجة عامة واحدة وتهمل الحاجات الأخرى. وإنما عليها أن توازن بين مختلف الحاجات لتتمكن من تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة.

وعليها أن تراعي توزيع النفقات حسب حاجات النواحي والأقاليم المختلفة، وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية.

2- قاعدة الاقتصاد

وتتضمن هذه القاعدة وجوب تجنب التبذير في النفقات العامة. لان تبرير هذه النفقات يتمثل فيما تحققه من منفعة اجتماعية، ولا يمكن تصور قيام منفعة نتيجة لإنفاق تبذيري، ومن الأمثلة الواضحة على الإنفاق التبذيري، زيادة عدد الموظفين عن الحد اللازم، الاهتمام المتزايد بالزخارف والكماليات في الدوائر الحكومية، أن تحقيق عنصر الاقتصاد في الانفاق الحكومي وتجنب التبذير يحتاج الى تعاون وتضافر جهود

مختلفة. فرقابة الرأي العام يمكن ان تكون مجدية في الكشف عن بعض مواطن التبذير كذلك تقوم الرقابة الإدارية بجانب الرقابة البرلمانية بدور فعال في كشف التبذير وتقرير العقاب اللازم لمن قام به.

ولا بد من التفريق بين التقتير والاقتصاد. ذلك ان التقتير يعني الشح في الإنفاق حتى على المسائل التي يقوم الإنفاق عليها الى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة. أما الاقتصاد فيعني إنفاق ما يلزم من أموال، مهما بلغت على جوهر الموضوع وتجنب الانفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصراً اساسياً في الموضوع. فالإنفاق على إنشاء مصنع للنسيج ضروري جداً ولا ينبغي ان نبخل في تقرير ما يلزم له من أموال.

لكن إيجاد الكماليات داخل المصنع والإكثار من الزخارف يجب ان لا يحظى بأي إنفاق على الإطلاق.

3- قاعدة الترخيص

تعني النفقة تصرف هيئة عامة بأموال عامة، لهذا ينبغي أن تحصل على اذن من السلطة التشريعية المختصة (المجلس النيابي)، ذلك لان الإنفاق على إشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون.

كما أن ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة هو قاعدة الترخيص، لأنها أما أن تخضع للبرلمان في النطاق المركزي، أو لإذن الهيئات المحلية المختصة إذا دخلت ضمن اختصاصها.

هـ - أنواع النفقات العامة

تقسم النفقات العامة وفق التقسيم الاقتصادي إلى ما يأتي:-

1- النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية :

إن النفقات التي يقوم بها شخص معنوي (عام أو خاص) كمرتبات الموظفين وبدلات إيجار البناية تطلق عليها اسم، نفقات جارية أو (نفقات تشغيل) وبجانب هذه النفقات هناك نفقات أخرى من شأنها أن تزيد من الذمة المالية للكيان الذي يقوم بها لأنها تساهم في تحسين معداته وممتلكاته يطلق عليها نفقات رأسمالية.

وإذا كانت هذه النفقات مقتصرة على الأفراد والمشروعات الخاصة في الماضي أصبحت الآن من صُلب أعمال الدولة حيث أن من واجبها المحافظة على الأموال العامة وأن تزيد منها وتحسنها، لذلك نرى أن هناك نفقات مخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات والطرق والسدود... أو تجديد وصيانة معداتها ومنشآتها .

وتختلف طبيعة النفقات **الرأسمالية** عن نفقات **التشغيلية**، ذلك لأن من ابرز خصائص الأولى إنها تزيد من رأس مال الكيان الذي يقوم بها، حيث تؤدي إلى نشوء أنواع جديدة منها، فيترتب على إنشاء سد مثلا توليد تيار كهربائي مهم جداً لعملية التصنيع، [في الوقت الذي تؤدي النفقات الجارية إلى استهلاك جزء من الثروة القومية كالأجهزة والمعدات والأثاث والبنايات] بسبب الاستخدام (الاندثار).

ويمكن التمييز بين هذين النوعين من النفقات من التمييز التقليدي بين النفقات العادية والنفقات غير العادية حيث أن طابع الأولى دوري ومتجدد في حين ان طابع الثانية استثنائي، وقد انسحب اثر هذا التقسيم على

الموازنة فكانت هناك موازنة عادية يتم تمويلها بإيرادات عادية (الضرائب مثلا) وموازنة غير عادية تمول بإيرادات غير عادية (القروض مثلا).

والغالب أننا نطلق على النفقات العادية نفقات تشغيل، وغير العادية نفقات رأسمالية، إلا أن الواقع ليس كذلك دائما، ذلك أن هناك نفقات تشغيل غير عادية كالنفقات العسكرية الضرورية لمواجهة الحروب والكوارث البيئية كالفيضان والزلازل وغيرها.

ويمكن المقارنة بين النفقات **المنتجة** والنفقات **غير المنتجة**، اذ غالباً ما تكون النفقات التشغيلية غير منتجة لأنها تدخل ضمن النفقات الضرورية لإدامة الحياة دون أن تزيد من الذمة المالية، إلا ان هذا لا يمنع من ان يكون بعضها منتجاً كرواتب المهندسين الزراعيين لان عمل هؤلاء سيزيد من إنتاجية القطاع الزراعي ويترتب على ذلك القول أن الرواتب تزيد من إنتاجية الاقتصاد القومي لأنها تُدخِلُ تَحسيناً على الكفاءةِ الإنتاجية وبالعكس فان نفقات رأس المال غالباً ما تكون منتجة سواء بطريقة مباشرة (سد مثلا) أو غير مباشر (مستشفى مثلا) إلا ان ذلك لا يمنع من أن بعضها غير إنتاجي (كبناء تمثال).

2- النفقات الحقيقية (الفعلية) والنفقات التحويلية (نفقات إعادة التوزيع):

من المعروف أن النفقات العامة هي مكافأة الخدمات أو دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة، ويطلق على هذا النوع من النفقات بالنفقات الحقيقية.

ونتيجةً للتطور الذي لحِقَ بالمالية العامة فقد ظهرت فئةٌ جديدةٌ من النفقات ذات طبيعة مختلفة سميت ((النفقات التحويلية))، وميزتها أن ليس لها مقابلٌ مباشر، وتتخذ هذه النفقات شكل إعانات أو هبات كتلك التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها، بحيث تعد هذه الإعانات المباشرة للمنتجين بمثابة إعانات غير مباشرة للمستهلكين كالإعانات التي تدفعها الدولة لمزارعي الحنطة في العراق والغرض من ذلك هو توفيرها للمستهلكين بسعر ثابت لا يتأثر بأي عامل من شانه زيادته. وقد بلغ التطور حتى ان الدولة أصبحت تفكر بتغيير البنيان الاجتماعي عند قيامها بفرض الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة لتعيد توزيع ما اقتطعته، على محدودي الدَخل عن طريق قنوات الإنفاق.

وقد ظهرت نظرية اعتبرت الموازنةُ بموجبها وسيلةً من وسائل توجيه الثروة القومية باتجاه القطاعات التي هي بحاجة إليها، ويُعد تصوير الموازنة العامة بأنها مضخة ماصة كابسة تصويراً دقيقاً فهي تَمتصُ من جهةٍ لتوزعَ ما امتصته من جهةٍ أُخرى، وقد تبلورت نظرية الفلتر هذه في فرنسا على يد الأُستاذ لوفي ورجية وقد سميت بنظرية (الفلتر).

ومن أمثلة النفقات التحويلية الإعانات التي تمنحها الدولة عن البطالة والشيخوخة كما هي الحال في العراق. وتمتاز النفقات التحويلية بأنها تقوم بنقل جزء من القدرة الشرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى أو أن تزيد من القدرة الشرائية لبعض هذه الفئات. ولهذا السبب بالذات يمكن ان تعد النفقات التحويلية نفقات تضخمية

في حالة عدم وجود اقتطاعات مقابلة من فئات معينة لتمويلها، أما الإعانات التي تدفعها الدولة إلى دولة أخرى فقد يكون مصحوباً ببعض الشروط السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى العسكرية.

ويمكننا التوفيق بين كل من معيار النفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل من جهة، ومعيار النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية من جهة أخرى . فيمكن أن نُقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات تشغيل (رواتب، صيانة) ونفقات استثمارية مباشرة لدعم الهيكل الانتاجي تمثل البنى التحتية (طرق، سدود، مطارات، موانى ...)

وتُقسم النفقات التحويلية إلى نفقات مضافة للدخول (إعانات اجتماعية) ونفقات رأسمالية أو استثمارية غير مباشرة (إعانات للصناعات أو القطاعات).

و- أسباب زيادة النفقات العامة:

كان من النتائج التي أدى إليها تطور دور الدولة (من الدولة الحارسة إلى المتدخلة فالمنتجة) وتوسع وجوه نشاطاتها المختلفة، هي الزيادة المطردة في حجم وتنوع النفقات العامة إلى درجة إن اعتبرت هذه الزيادة بمثابة ظاهرة عامة طويلة الأجل انتشرت في عموم الدول على اختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي وطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة فيها.

ولم تقتصر هذه الظاهرة على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة على أساس الأسعار الجارية أو الثابتة، وإنما على زيادة نسبة مستمرة لهذه النفقات العامة من الدخل القومي، حيث أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام ترجع إلى الأسباب الاتية:-

1- انخفاض قيمة النقود بسبب ارتفاع الأسعار (حالة التضخم الاقتصادي)، الذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض القوة الشرائية للنقود، للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات وذلك عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

2- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية أو طريقة القيد في الحسابات.

حيث كانت بعض الهيئات العامة تتبع قاعدة ((صافي الإيراد)) في قيد النفقات في الميزانية، ومضمون هذه القاعدة هو أن تقوم تلك الهيئات بطرح إيراداتها من نفقاتها المدرجة في الميزانية العامة للدولة مباشرةً، إذ لا شك أن درج جميع نفقات هذه الهيئات في الميزانية العامة يؤدي إلى زيادة ظاهرة النفقات العامة وبالنتيجة فإنها لا تُمثل زيادة حقيقية فيها.

3- التزايد السكاني الذي يؤدي إلى تزايد تلقائي للنفقات العامة في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة والأمن العام ..... الخ.

4- زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام بشكل طبيعي لكونها أصبحت دولة متدخلة أو منتجة .

5- أتساع الدور الاجتماعي للدولة، نتيجةً لزيادة دورها في النشاط الاقتصادي وتزايد الأعباء الاجتماعية للدولة

لتحقيق التوازن الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل القومي.

6- تغير الدور السياسي للدولة نتيجة التحولات الداخلية وما يتطلب من توفير خدمات أوسع لتزايد المشاركات والنشاطات لخدمة الدور السياسي كالمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية والإقليمية، والتمثيل الدبلوماسي وغيرها.

7- أثر الحروب الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام من عدة جوانب ومنها ضرورة تحديث المعدات العسكرية والأعتدة لمواكبة أحدث التطورات في تسليح الجيوش الأجنبية.

8- تطور حجم الدخل القومي: لما كانت النفقات العامة تمثل اقتطاعات من الدخل القومي لذلك فان لحجم الدخل القومي وتطوره تأثير واضح على المقدار النسبي للنفقات العامة بحيث انه يتغير بتغيره سواء كان في الدول المتخلفة أو في الدول المتقدمة اقتصاديا.

9- سهولة الاقتراض العام: خرج القرض العام عن المفهوم السابق باعتباره مصدراً استثنائيا للإيرادات العامة لا تستخدمهُ الدولة إلا في ظروفٍ غير طبيعية أو تُعاني الكثير من الصعوبات في سبيل الحصول عليه.

فقد تضاءلت هذه الصعوبات نتيجةً لجوء الدولة إلى اصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الاكتتاب بها وتغطية قيمة قروضها بشروطٍ مناسبةٍ، خاصةً إذا مَنَحَت الدولة المكتتبين مزايا، كالإعفاء من الفوائدِ والضرائب.

ولتوضيح الإنفاق العام في العراق يمكننا النظر الى الجدول (6)، اذ بلغت النفقات العامة خلال عام 2011 ما مقداره (69.6) تريليون دينار بانخفاض مقداره (15.1) تريليون دينار أو ما نسبته (17.7%) مقارنة مع العام 2010 ويعود سبب ذلك إلى انخفاض الإنفاق الجاري بنسبة (8.1%) والاستثماري بنسبة (42.2%).

جدول (6) الإنفاق العام في العراق خلال عامي 2010- 2011 (مليار دينار)

الإنفاق	المقدار		نسبة التغير %	النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي %	
	2010	2011		2010	2011
الانفاق الجاري	60981	56017	-8.1	38.5	26.5
الانفاق الاستثماري	23678	13623	-42.5	14.9	6.4
اجمالي الإنفاق العام	84659	69640	-17.7	53.4	33

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2011 ص41

ز ـ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تؤدي النفقات العامة إلى زيادة في الناتج القومي بما تتضمنه من زيادة الطاقة المالية العامة للمجتمع إي ان زيادة قدرته على تحمل مزيد من الضرائب وتقديم المزيد من القروض للدولة ومن ثم تزداد قدرتها على الإنفاق فقد تخلت النفقات العامة عن طابعها التقليدي وأصبحت من أهم أدوات تحقيق التوازن الاقتصادي.

أ ـ أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي

يتوقف حجمُ الإنتاج القومي على جانبين:

- القدرة الإنتاجية للمجتمع (وفقا لما يتوافر له من عوامل إنتاجية تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية).
- حجم الطلب الفعال.

ويمكننا أن نتعرف على آثار النفقات العامة في القدرة الإنتاجية للمجتمع في ثبات حجم الطلب الفعال عن طريق التمييز بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية ولما كانت النفقات الاستثمارية تشكل حجما كبيرا من الإنفاق فهي إذن تؤثر على مستوى الناتج القومي.

وقد ادى تكرار حدوث الازمات الاقتصادية وانتشار المذاهب الاشتراكية إلى قيام الدولة بدورٍ إيجابي في النشاط الإنتاجي، ولم يقتصر دورها على مجرد التدخل لتفادي الأزمات بل تجاوز ذلك إلى التدخل لقيادة النشاط الإنتاجي وتوجيههُ. او اضطلاعها بدور تختلف أبعاده وفقا للفكر السياسي والاقتصادي الذي تؤمن بهِ السلطة السياسية الذي أنعكس أثرهُ على حجم القطاع العام ودورهُ، وبالأخير على النفقات العامة الموجهة نحو الاستثمار التي تمثل جزءاً كبيراً من الإنفاق الكلي على الاستثمار. كما تؤثر النفقات العامة الاستهلاكية بدورها على مستوى الناتج القومي على أساس مدى مساهمتها في الإنتاج. وقد أضفى المفهوم الحديث للنفقة العامة طابعا إنتاجيا على هذه النفقات بعد أن كان طابعاً استهلاكياً ومن ثم لم يكن له أي تأثير على مستوى الانتاج القومي.

ب ـ آثر النفقات العامة على الطلب الكلي:

يتحكم نوع وحجم النفقات العامة في الطلب الفعلي وبالآثار الناشئة عنه فتُمثل النفقات العامة طلباً مباشراً على السلع والخدمات، وبهذا فإن الطلب العام (يُمثِلهُ الإنفاق العام) يلعبُ دوراً أساسيا في تشكيل الطلب الكلي الواقع على هذه السلع والخدمات، بحيث تؤدي إلى رفع أسعارها على أن ذلك يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي أو اقتران هذه الزيادة في الطلب بزيادة مماثلة في حجم الإنتاج، ومن ثم على حجم العرض من السلع والخدمات. وتتوقف آثار النفقات التحويلية (الإعانات) على أسلوب إنفاقها من قبل المستفيدين منها وما إذا كانت سوف تخرج من دورة الدخل سواءً بتحويلها إلى خارج الدولة أو بالعكس ادخارها للمستقبل.

ج - أثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي

تؤثر النفقات العامة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية لأن هناك جزءاً كبيراً من هذه النفقات ينفق على شراء سلع استهلاكية كخدمات الدفاع والأمن وسلع استهلاكية أخرى، أو يجري تنفيذ هذه النفقات على شكل دخول نقدية تخصص للاستهلاك.

ولهذا فان آثار النفقات العامة على الاستهلاك تتوقف إلى حد بعيد على نوع النفقات وعلى ظروف الفئة الاجتماعية التي تحصل عليها سواء كانت من الفئة الاجتماعية التي تحصل على دخول مرتفعة، ومن ثم يكون ميلها الحدي للاستهلاك واطئاً أو من الفئة الاجتماعية التي تكون دخولها منخفضة ومن ثم فان ميلها الحدي للاستهلاك مرتفع ، كما أن آثاره تتوقف على مستوى التقدم الاقتصادي.

وتختلف آثار النفقات العامة وفقاً لطبيعة مستوى التقدم الاقتصادي للبلد، اذ يعاني البلد المتخلف اقتصاديا بأن جهازهُ الإنتاجي غير مرن وتمثل هذه النفقات طلباً متزايداً على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع مستوى التضخم. في الوقت الذي نجد فيه ان البلد المتقدم اقتصاديا الذي بلغ مستوى الاستخدام الكامل تقوم النفقات العامة فيه بدور هام في دفع عجلة إنتاجه نحو الإمام لأنه يتميز بجهاز إنتاجي مرن ومن ثم يمكنه مواجهة أية زيادة في الطلب على إنتاج السلع والخدمات.

د - أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل القومي

تساهم الدولة في تكوين وتوزيع الدخل القومي من خلال الأدوات المالية، أي من خلال السياسة المالية التي تعكسها الميزانية العامة.

ولا تعتمد الدولة في التأثير على الدخل القومي وعملية توزيعهِ على الأدوات المالية فقط وإنما تستخدم أيضا سياسة تحديد الأجور وتحديد الأسعار وسياسة الاستثمارات التي تقوم بتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية من جهة وتوزيعها جغرافياً بين أقاليم الدولة من جهة أخرى.

وإذا كانت النفقات العامة تقوم بإحداث تأثير كبير في توزيع الدخل القومي في الدول الرأسمالية وأقل منهُ في الدول النامية، فإن الدول الاشتراكية تستخدم سياسة تحديد الأجور وتحديد الأسعار وتوزيع الاستثمارات كأدوات رئيسة في توزيع الدخل القومي وفقا للقرارات المركزية التي تتخذها الدولة عند وضع الخطة.

2- الإيرادات العامة

أ ـ مفهوم الإيرادات العامة

الإيرادات العامة: هي مبالغ يقوم بجبايتها شخص معنوي من أجل إنفاقها لتحقيق نفع عام.

وقد ارتبط تطور الإيرادات العامة للدول بحكم تطور نفقاتها العامة نتيجة لازدياد تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، من الشؤون التي رأت الدولة أنه من الضرورة التدخل فيها لإدارتها لما فيه خير الصالح العام.

ب ـ أنواع الإيرادات العامة

يشكل التعميم النظري للإيرادات العامة أشمل التقسيمات الممكن عرضها ولعل التقسيم القانوني المالي الاقتصادي وتقسيم الإيرادات المالية على أساس **نسبة النفع العام إلى النفع الخاص،** هي أهم أنواع التقسيم النظري الذي يمكن عرضه وسنتعرف على أنواع الإيرادات العامة حسب التقسيم المالي لها بشكل موجز.

ج - التقسيم المالي للإيرادات العامة

- **الإيرادات الجارية (العادية)**

وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة وتدخل خزانتها بشكل نهائي أي أنها لا تلتزم بردها ومنها الضرائب المباشرة التي تفرض على الأفراد أو الشركات بصورة مباشرة ومن أمثلتها الضرائب على الدخل الشخصي، والضرائب على الضمان الاجتماعي وعلى الرواتب والشركات والهبات.

والضرائب غير المباشرة، التي يتم جبايتها على السلع والخدمات، ومن ثم يتم تحصيلها، من الأفراد بطريقةٍ غير مباشرة، ومن أمثلتها الضرائب على الإنتاج والمبيعات والضرائب على السجائر والجازولين، والتعرفة الكمركية على الواردات والضرائب على الممتلكات.

- **الإيرادات الوقتية**

تلتزم الدولة برد قيمتها مع دفع فوائدها كدفع فوائد القروض العامة سواء كانت داخلية أم خارجية وكذلك الحال بالنسبة الى اقساط القروض الخارجية ورد قيمة أذونات الخزينة أو سندات القروض الداخلية.

د. مصادر الإيرادات العامة

اولاً: إيرادات الضرائب

تُعرف **الضريبة** بأنها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية، سواء كانوا أشخاصاً معنويين أو طبيعيين بقصد تغطية الأعباء العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقاً لمقدرتها التكليفية.

ثانياً: أهداف الضرائب

1. الهدف المالي:

يعنى الهدف المالي للضرائب بتمويل خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة فأن لها هدف اقتصادي يتمثل في معالجة آثار التقلبات الاقتصادية كالتضخم والانكماش. فيمكن من خلال زيادة الضرائب امتصاص القدرة الشرائية الزائدة ومحاربة الاتجاهات التضخمية في السوق وكذلك من خلال الضرائب الكمركية ممكن حماية الإنتاج الوطني أو لنوع معين من أنواعهِ ، كما يمكن أن يكون هدف السياسة الضريبية هو تشجيع محور معين من محاور النشاط الاقتصادي كتشجيع بناء دور السكن لذلك

يمكن تخفيض أو إلغاء الضرائب المفروضة على المواد الإنشائية أو على مواد البناء أو على دخول العقارات المبنية، كما يمكن أن يكون هدف السياسة الضريبية لتشجيع فرع معين من فروع الصناعة أو مشروع معين من مشروعاتها فتخفض أو تلغي الضرائب خلال فترة معينة المفروضة على هذا الفرع أو ذاك المشروع .

2. الهدف الاجتماعي:

يتمثل هذا الهدف بفرض ضرائب تصاعدية على الدخول وعلى الشركات بينما تخفض الضريبة على السلع الضرورية الواسعة الانتشار بعكس السلع الكمالية التي أُخضعت لضريبة عالية وبهذا نجد أن الضريبة ساهمت بطريقه فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق زيادة القدرة الشرائية الحقيقية لأصحاب الدخول المحدودة والحد من تلك التي يتمتع بها أصحاب الدخول المرتفعة.

وقد يكون للضريبة أهداف أخرى كالحد من استهلاك بعض السلع الضارة كالمشروبات الكحولية والسكائر وغيرها، أو تشجيع استهلاك سلعٌ أخرى كمنتجات الألبان وعصير الفواكه. فتُعتَبَر الضريبة أداة رئيسية تلجأُ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة في الحقول الاجتماعية والاقتصادية ولم يقتصر هدفها على تحصيل الموارد المالية للخزانة العامة.

ثالثاً: القواعد الأساسية للضرائب

يقصد بها المبادئ العامة التي يجب أن يأخذ بها المشرع في أية دولة بالاعتبار عند فرضها للضرائب حتى يصبح النظام الضريبي نظاماً سليماً صالحاً للتطبيق، محققاً بذلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام الضريبي ... ومن أهم تلك القواعد:

القاعدة الأولى: العدالة: بمعنى انه يجب ان يساهم رعايا الدولة كافة، في دفع الضرائب لتمويل النفقات العامة لأن المستفيد من النفقة العامة مجموع الأفراد.

القاعدة الثانية: اليقين: أي أن الضريبة المفروضة على كل فرد مؤكدة لا تحكيمية ومحددة بالقانون بشكل واضح دون أي غموض. فوقت الوفاء والمقدار الذي يدفع يجب ان يكون واضحاً ومحدداً للمكلف.

القاعدة الثالثة: وعاء الضريبة : يقصد به المال الذي في حوزة الفرد والذي تفرض عليه الضريبة . وجميع الضرائب في الأنظمة الحديثة وعاؤها الأموال ، كالرواتب وأرباح الأعمال التجارية وبدلات إيجار الأراضي الزراعية و الأرباح الناجمة عن نقل ملكية العقار وغيرها.

القاعدة الرابعة: سعر الضريبة: هو نسبة مبلغ الضريبة إلى الوعاء الخاضع لها أي انه ذلك المبلغ الذي تقتطعه الضريبة من المال أو الأموال الخاضعة لها. وسعر الضريبة عادة ما يحدد بنسبة مئوية، فيقال سعر ضريبة معينة هو 5% أو 10% بالنسبة للوعاء الضريبي.

رابعاً: الآثار الاقتصادية للضرائب:

أ - تؤثر الضرائب في الاستهلاك والادخار:

إذ تؤدي الضرائب إلى تخفيض حجم الدخول النقدية القابلة للتصرف في حالة ارتفاعها ومن ثم إلى تخفيض الاستهلاك والادخار. وهذا يتوقف على حجم الدخل المتبقي وعلى الميل للاستهلاك والميل للادخار.

وهذه الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الدخول النقدية تشكل ادخاراً نقدياً اجبارياً لصالح الدولة. ومعنى ذلك ان الضرائب تشكل أداة من أدوات تكوين الادخار غير أن مصير الادخار يتوقف على كيفية استخدام الدولة لحصيلة هذه الضرائب بحيث تؤدي إلى تكوين ادخار إذا خصصت حصيلتها لتغطية (النفقات الاستثمارية لا النفقات الاستهلاكية).

ب - تُمارس الضرائب آثاراً انكماشية:

إذ تُمارس الضرائب بصفة مباشرة على الإنتاج من خلال تأثيرها في الميل للاستثمار. فالضرائب التي تؤدي إلى انخفاض أرباح المنتجين انخفاضاً كبيراً تؤدي إلى انخفاض الإنتاج وتخفيض المدخرات، كما تُمارس الضرائب تأثيرها بصفة غير مباشرة في الإنتاج من خلال تأثيرها في الاستهلاك فارتفاع الضرائب على سلع الاستهلاك الضرورية يخفض من استهلاك ذوي الدخول المنخفضة ومن ثم تخفيض الاستهلاك بوجه عام، مما يؤدي إلى آثار انكماشية في الإنتاج. وتعد الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع الاستهلاكية التي تؤدي إلى ارتفاع اسعار المنتجات التي ستشكل عبئاً على ذوي الدخول المنخفضة منها لا على ذوي الدخول المرتفعة.

ج - تسهم الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي:

فالضرائب تستخدم للحد من التفاوت بين الفئات الاجتماعية المختلفة رغبة في ضمان الأمن الاجتماعي أو رغبة في تحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويكون ذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة وبإعفاء الدخول المنخفضة من الضرائب أو تخفيضها.

اما دور الضريبة في البلدان النامية فينبغي على السياسة المالية ان تبرز أهمية دور الضريبة في هذا المجال اذ يكون من الضروري أن تعمل الضرائب على الحد من الاستهلاك، لتكوين المدخرات وتشجيع الاستثمارات الخاصة وعلى حماية الصناعات الوطنية.

ولغرض تشجيع بعض أنواع الاستثمارات التي تراها الدولة ضرورية لعملية التنمية تستطيع الدولة إعفاءها من الضرائب المفروضة على الدخول أو عن طريق إعفائها من الرسوم الكمركية المفروضة على السلع اللازمة لها.

خامساً: إيرادات الرسوم والقروض العامة

الرسم: هو" مبلغٌ نقديٌ يدفعهُ شخصٌ طبيعي أو معنوي إلى هيئةٍ عامةٍ مقابلَ خدمةٍ معينـةٍ يطلبها من هذه الهيئة"، ومن أنواع الرسوم، الرسوم القضائية ورسوم التسجيل العقاري ورسوم السيارات ورسوم الاستيراد ورسوم السفر وغيرها.

ويمكن حصر خصائص الرسوم بشكل رئيس بما يأتي:-

أ- تمثل إيرادات للخزينة مقابل خدمة خاصة تقدمها الدولة للطرف المستفيد منها بشكل مباشر، وهي بذلك تختلف عن الضرائب التي قد تفرض على الآخرين بدون مقابل مباشر.

ب- الرسم يتميز بعنصر الاختيار، فالأشخاص غير مجبرين على دفع الرسم إلا في حال طلبهم للخدمة العامة.

سادساً: إيرادات أملاك الدولة :

وهو ما يطلق عليه (الدومين) فقد كانت إيرادات أملاك الدولة في اقتصادات الدول الاشتراكية كافة التي كانت قائمة لغاية نهاية القرن العشرين، تلعبُ دوراً رئيسياً بارزاً في تمويل النفقات العامة للدولة، لكون ملكية وسائل الإنتاج الرئيسة تشكل أهم سمات النظام الاقتصادي الاشتراكي. أما في الدولة الرأسمالية فان الضرائب وخصوصاً المباشرة منها تكون المصدر الأساس للإيرادات العامة، وهذا ناجم بالطبع عن حقيقة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ويمكن تقسيم أملاك الدولة بشكلٍ عام إلى قسمين أساسيين:

أ- أملاك الدولة المعدة للنشاط الاقتصادي (الدومين الخاص)، وتشكل المنشآت الاقتصادية العامة في قطاعات الاقتصاد القومي الإنتاجية المختلفة (كالقطاع الصناعي ، الزراعي ، التجاري) المصدر الأساسي للإيرادات. ورغم ان المنشآت الاقتصادية العامة تتمتع باستقلال مالي وأداري، إلا ان ملكيتها تعود للدولة.

والدولة على هذا الأساس هي المسؤولة عن تقرير اتجاهات ومستوى نشاط هذه المنشآت وضمن الخطة العامة للدولة.

ب - أملاك الدولة المعدة للنفع العام (الدومين العام)، وهـــذه الأملاك كالطرق والجسور، الموانئ والمتاحف.... الخ، تخضع مثل هذه الأملاك لإحكام القانون العام. وعلى الرغم من أن الأصل في مثل هذه الأملاك انها لا تدر إيرادات، إلا أن هناك حالات كثيرة تحققت فيها إيرادات عامة للدولة من هذه الأملاك. على الرغم من أن الإيرادات لا تساهم مساهمة كبيرة في تمويل النفقات العامة.

سابعاً: القروض العامة وآثارها الاقتصادية

يُقصد بالقرض العام هو مبلغ نقدي تقترضهُ الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبلغ المقترض وفوائده طبقاً لشروط القرض.

1. أنواع القروض

يمكن تقسيم القروض إلى أنواع عدة هي:-

أ- وفقاً لمصدر القرض

- القروض الداخلية: هي القروض التي تتفق حولها الدولة مع المؤسسات الوطنية وتعطي مقابلها سندات إلى الدائنين، وتدفع الدولة فيما بعد فوائد القروض وإقساطها إلى الدائنين من الأفراد والمؤسسات الوطنية.
- القروض الخارجية: وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من دول أو مؤسسات خاصة خارجية، وتتم وفق شروط تحدد بموجبها قيمة القرض ومهلة سداده ونسبة الفائدة عليه... الخ.

ب - وفقاً لمدة تسديد القرض

- قروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي تكون مدة تسديدها خلال فترة لا تتجاوز السنة الواحدة. وتُعقد هذه القروض لتغطية عجزٍ مؤقت في ميزانية الدولة (العجز النقدي) وتُسدد خلال ثلاثةُ أشهر أو أكثر بحيث لا تتجاوز المدة سنة واحدة. وكذلك في حالة تغطية عجز حقيقي في الميزانية (العجز المالي) في حال عدم توازن الميزانية.
- قروض متوسطة الأجل: تحدد مدة تسديدها بفترة تمتد بين سنة واحدة إلى خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات.
- قروض طويلة الأجل: تحدد مدة تسديدها بفترة أطول نسبياً من النوع الثاني وقد تصل أحيانا إلى 50 سنة أو أكثر .

ج - وفقاً للأعباء التي تتوجب على القروض :

- قروض بفائدة : هي التي يتوجب عليها مبلغ يضاف إلى قيمتها الأساسية يسمى بالفائدة.
- قروض بدون فائدة : هي القروض التي لا تُحَمَل أيةُ مبالغ إضافية، وهذه قليلة الحصول وتتم عندما ترغبُ دولةٌ ما بمساعدة دولة أخرى لأغراضٍ سياسيةٍ أو قومية أو غيرها.

د - طرق إصدار القروض العامة

يصدرُ القرض بموجب قانون لا يتصف بالطابع الإلزامي . ويمكن أن يتم بأحدي الطرق الآتية:-

أ. **الاكتتاب العام (المباشر)** وذلك بعرض سندات القرض على الجمهور مباشرة من دون وسيط، بسبب قناعة الدولة بثقة الأفراد بها وبمقدرتها المالية على سداد قيمة هذه السندات في الوقت المحدد وتتميز هذه الطريقة بتوفير ما قد تتحملهُ الدولة من عمولة تستحق للوسطاء الذين تكلفهم بالإشراف على تمويل القرض.

ب. **الاكتتاب عن طريق المصارف** (غير المباشر) في مثل هذا النوع من الاكتتاب بسندات القرض، تتفق الدولة عادةً مع مصرف أو مجموعةٌ من المصارف بأن تتنازل للأخير عن كل سندات القرض، مقابلَ مبلغٍ معين يقلُ عن القيمة الاسمية لإجمالي السندات المقرر عرضها وتترُكَ لهم حرية بيع السندات للجمهور مباشرة أو في البورصة بالسعر الرسمي.

ج . **الإصدار في الأسواق المالية** (البورصة): في هذه الطريقة تطرح الدولة سندات القرض للبيع في البورصة مباشرةً وعلى دفعاتٍ ، ولا تستطيع الدولة إتباع هذه الطريقة إلا إذا كان مبلغ القرض قليلا لأن عرضَ كميةٌ كبيرةٌ من السندات للبيع في البورصة يؤدي إلى هبوط قيمتها . وتتميز هذه الطريقة بأن الدول التي تستخدمها فيها سوق مالية (بورصة) منتظمة.

2. الآثار الاقتصادية للقروض العامة

أ. تأثير القروض على الجانب الإنتاجي

يبرز تأثير القروض (الداخلية) على النشاط الإنتاجي من خلال جانبين أساسيين **الأول** يتمثل باقتراض أموالٍ غير مستثمرة (عاطلة) سواء من الأفراد أو المؤسسات لكون الطلب على هذه الأموال اقلُ من عَرضَها في السوق المحلية، لانعدام أو قلة فرص استثمارها. وأما الجانب **الثاني** فيتمثل بإنفاق حصيلة القرض. فإذا أُنفق القرض نحو المجالات الاستثمارية غير المستهدفة من قبل الأفراد أو المؤسسات بسبب كونها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرات متنوعة لا تستطيع توفيرها سوى الدولة عند ذلك تعمل القروض العامة على تحسين مستوى النشاط الإنتاجي، بحكم ما يولدهُ الاستثمار العام في زيادة في الطلب على القوى العاملة أو المواد الأولية من جهة، وحصول أصحاب تلك الأموال الذين أقرضوها للدولة على الفائدة من جهة أخرى.

أما في حالة عدم وجود أموال عاطلة يكون تأثير القروض العامة ضعيفاً، لكون أموال الأفراد والمؤسسات مستثمرة، ومن ثم فان دخول الدولة كمقترض من السوق المحلية يمكن ان يؤدي إلى أن تتنافس الدولة مع المؤسسات أو الأفراد في الطلب على الأموال فيزداد سعر الفائدة وقد يصبح القرض أحيانا عائقاً أمام التوسع في الإنتاج بشكل طبيعي وينصح كتاب المالية العامة الدولة بضرورة اللجوء إلى الضرائب وخصوصاً المباشرة في مثل هذه الحالات للحصول على الأموال اللازمة لتمويل الإنفاق الاستثماري العام.

أما تأثير القروض الخارجية على النشاط الإنتاجي فيبدو واضحاً من خلال تمويل استيراداتها من المكائن والآلات أو المشاريع الكاملة وبما ينعكس على زيادة الطاقات الإنتاجية والنشاط الإنتاجي، أما إذا استخدمت القروض الخارجية لتمويل إنفاق استهلاكي، فان تأثيرها بطبيعة الحال سوف لا ينعكس على توسع النشاط الإنتاجي، بل ينكمش النشاط الإنتاجي في الفترة التي يستحق فيها سداد الأقساط والفوائد.

ب. تأثير القروض العامة على هيكل الاقتصاد القومي

يبرز تأثير القروض العامة على الاقتصاد القومي بشكلٍ أساسي من خلال توجيه حصيلة القروض العامة إلى قطاع أو فرع من قطاع معين وذلك للتخلص من صفة الاقتصاد **وحيد الجانب** الذي لازم أغلب اقتصاديات الدول النامية الذي هيمن عليه طابع الإنتاج الزراعي ـ باستثناء الدول النفطية ـ فعندما توجه حصيلة القروض العامة نحو قطاع آخر، كالقطاع الصناعي على سبيل المثال فان هيكل الاقتصاد القومي للبلد المقترض، سوف يتأثر بمقدار حجم الاستثمارات الجديدة التي استخدمت في القطاع الصناعي بدلاً من أن يعتمد تكوين الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد البلد المقترض على القطاع الزراعي بشكل أساسي فان القطاع الصناعي سوف يساهم وبشكل أكثر فاعلية في تكوين الناتج المحلي.

ج. تأثير القروض على توزيع الدخل وتوزيع الإنفاق العام.

في حالة استخدام مبالغ القروض العامة المتحصلة من مصادر داخلية، فإن استثمار الدولة لأموالٍ عاطلة في المجالات المحددة في خطة التنمية القومية، سوف يؤدي إلى تحقيق الزيادة المستهدفة في الدخل عن طريق رفع مستوى الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل للعاطلين وكذلك يتسبب بتوزيع عوائد الإنتاج على عناصر الإنتاج الأخرى.

وفي حالة كون الإنفاق العام موجهاً نحو المجالات غير المنتجة فان آثاره لن تكون إيجابية على النتائج الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة من إعادة توزيع الدخل، وستكون النتائج سيئة عند مرحلة تسديد الإقساط والفوائد للقروض العامة.

ثالثاً : الموازنة العامة

1. مفهوم الموازنة العامة

تعرف الموازنة بأنها " خطة تتضمن تقديراً لنفقات وإيرادات الدولة خلال فترة قادمة، غالباً سنة ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية " .

وقد جاء هذا التعريف نتيجة للتطور الذي لحق النظام المالي وأدواته المختلفة، وهو يختلف عن التعريف الذي نص عليه قانون أصول المحاسبات العامة العراقي رقم (28) لسنة 1940 (المعدل) الذي عرف الموازنة بأنها :-

(الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية).

وتختلف **الموازنة العامة عن الحساب الختامي**. ذلك لان الموازنة تتضمن تقديراً يتعلق بفترة قادمة قد تتحقق وقد لا تتحقق إذ أن عنصر الاحتمال فيها أساسي في حين ان الحساب الختامي للموازنة عبارة عن البيانات للنفقات التي جرى إنفاقها فعلا والإيرادات التي تم تحصيلها فعلاً ،وهنا يمكن تسميتها بالميزانية العامة.

يستفاد من التعريف أعلاه ان الموازنة العامة لم تعد ذات غرض مالي فحسب وإنما هي أداة رئيسة من أدوات التخطيط القومي الشامل، وهي بهذا المعنى تهدف إلى تقدير كلٌ من النفقات الضرورية-لإشباع الحاجات العامة- والإيرادات العامة لتغطية تلك النفقات.

ويتميز النشاط الاقتصادي بأنه نشاطٌ مستمرٌ تربط بين ماضيه وحاضره ومستقبله علاقات متينة، ولأجل هذا فان الموازنة العامة تمكننا من دراسة العلاقات الاقتصادية التي تربط بين أنشطة مختلفة ولو أنها شكلا تنتمي إلى فترات زمنية متعاقبة.

فنلاحظ اتخاذ قرارات مالية عدة في سنة مالية، فبعضها يتعلق بتنفيذ الميزانية الجارية، وبعضها بالتصديق على الحساب الختامي للسنة المالية السابقة والبعض الآخر يتعلق بتقديرات موازنة العام القادم.

2.قواعد (مبادئ) الموازنة

تتميز الموازنة العامة بخضوعها لقواعد معينة عند تحضيرها هي السنوية، الوحدة، الشمول والتوازن لذلك سنعرض هذه القواعد تباعاً.

أ. سنوية الموازنة

تُشَرَع الموازنة العامةِ ـ عادةً ـ لمدة سنة وقد أستقرَ الفقه المالي على أن فترة السنة هي أنسب مدة يمكن خلالها توقع نفقات وإيرادات الدولة، وهذا متأتٍ من أن فترة السنة يتم خلالها ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتؤمن دقة تقدير نفقات وإيرادات الدولة على أساس من اتجاهاتها في الماضي القريب (السنة المالية المنصرمة) ولتلافي الصعوبات الناجمة من تقدير هذه الكميات لفترة أطول وما قد يصاحب هذا من أخطاء وعدم دقة. كما أن فترة السنة تتفق مع مختلف أنواع الرقابة التي سنذكرها فيما بعد، حيث أن هذه الرقابة تسير بصورة دورية وضمن فترات متقاربة وعندما يتأخر اعتماد الموازنة لأي سبب كان يجري وضع اعتمادات مؤقتة في الموازنة بعد اعتمادها*

ب. وحدة الموازنة

تقضي هذه القاعدة بأن تدون جميع نفقات الدولة وجميع ايراداتها في وثيقة واحدة لتستطيع الاجهزة الرقابية المختلفة من التعرف على مركزها المالي ومراقبة تصرفاتها المالية وانطباقها، والأهداف المرسومة لها والاعتمادات المدرجة في الموازنة عندما اعتمدتها السلطة التشريعية، كما ان هذه القاعدة تؤدي الى وحدة عُرى السياسة المالية للدولة وتصنيف الحاجات العامة وفقاً للأفضليات الاجتماعية بما يؤمن تحقيق اقصى قدر من المنافع العامة.

*** عند تأخر اعتماد الموازنة العامة في العراق ، يتولى وزير المالية اصدار الامر بالعمل بموازنة السنة المنتهية على اساس الصرف شهرياً بنسبة 1/12 من مجموع اعتماداتها المنقحة، استناداً لقانون اصول المحاسبات العامة رقم (28) لسنة 1940 (م – 4)**

من جانب آخر فإن هذه القاعدة تعني عدم تخصيص الإيرادات لتمويل نفقة معينة، اي ان جميع موارد الدولة تصب في خزانة واحدة ومنها يجري تمويل جميع الانشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها.

ج. شمول الموازنة وعمومتيها

يتطلب القيام بتحصيل الإيرادات العامة إنفاق بعض النفقات، وأن بعضاً من وحدات القطاع العام تحقق إيرادات ضخمة لهذا فأن هناك أسلوبين في تدوين الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة.

أولاً: إجراء مقاصة بين إيرادات ونفقات كل وحدة بحيث تظهر النتيجة النهائية في الموازنة العامة، أي صافي النفقات أو صافي الإيرادات ويطلق على هذه الطريقة أسم (الناتج الصافي).

ثانياً: أن يدون في الموازنة مقدار كل نفقة دون إجراء مقاصة بينها ويطلق عليها أسم (الموازنة الشاملة) وبسبب اعتبارات الرقابة فأن الأسلوب الثاني هو المتبع كمبدأ في إعداد الموازنة لأنها تحقق أكبر قدر ممكن من المنافع، غير أن هناك بعض الاستثناءات على هذه القاعدة كحالة المشروع التجاري والمشروع الصناعي الذي تمنحه الدولة الاستقلال المالي.

د. توازن الموازنة

وبمقتضى هذه القاعدة تتساوى النفقات العامة والإيرادات العامة في الموازنة.

وهذا ما كانت تؤكد على تحقيقه النظرية التقليدية، غير ان سياسة الموازنة الحديثة ترفض هذا التقليد وتقوم بتنظيم الموازنة بعجز او بفائض وفقاً لحالة النشاط الاقتصادي، فمثلاً قد تصدر الموازنة بعجز متعمد وهو ما يعني زيادة جانب النفقات العامة على الايرادات العامة بهدف مواجهة ظروف انكماشية لذلك تعتمد السياسة المالية جانب التوسع في الانفاق، وقد تصدر الموازنة بفائض وهو ما يعني تفوق الايرادات العامة على جانب النفقات العامة وهي سياسة تعتمدها الدولة بهدف تقليص الانفاق لمعالجة ظروف التضخم والتوسع في الطلب الكلي.

3: دورة (مراحل) الموازنة العامة

تتصف مراحل الموازنة العامة بالتتابع والتداخل بما ينتج عنه دورة كاملة للموازنة التي تتضمن المراحل الاربعة الآتية:

اولاً: مرحلة إعداد الموازنة العامة (التحضير) .
ثانياً: مرحلة الاعتماد (الإقرار).
ثالثاً: مرحلة التنفيذ .
رابعاً: مرحلة الرقابة.

ونستعرض في ادناه هذه المراحل التي تمر بها الموازنة العامة في العراق وكما يلي:

أ. مرحلة إعداد الموازنة:

تبدأ مرحلة إعداد الموازنة بتعليمات يصدرها وزير المالية تسمى (تعليمات إعداد الموازنة العامة لسنة) تتضمن إيضاح الخطوط العامة للسياسة المالية المخططة للسنة القادمة، وفي ضوء تلك الخطوط تقوم الوزارات والدوائر الرسمية ومصالح ومؤسسات القطاع الاشتراكي بتحضير ميزانياتها خلال فترة محدودة وفي ضوء الخطوط والقواعد المدرجة في تعليمات إعداد الموازنة لبيان تخمينات النفقات والإيرادات التي تتولى الجهات المعنية تنفيذها بعد التصديق عليها.

ب . مرحلة اعتماد الموازنة:

تقوم السلطة التشريعية في هذه المرحلة بالذات بدور أساس على اعتبار أنها تمثل الشعب ، ويمكنها هذا الحق أن تنوب عنه في تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ... وقد ذكرنا ضرورة تقديم بيان موحد للموازنة، والأمر الذي يفرض ضرورة وجود هذا البيان هو تحقيق الهدف من تصديق السلطة التشريعية لها فالقول بأن الموازنة ترمي إلى تحقيق أعلى منفعة متاحة من الموارد بفرض ان يجرى تقدير الحاجات والأهداف العامة وتصنيفها وفقاً لأهميتها والمفاضلة بينها بما يحقق مصلحة المجتمع برمته، وان يكون عرض هذه الخطة بصورة موحدة وواضحة، إلا أن تعدد الأنشطة الاقتصادية وتوسع دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية قد جعل من الموازنة وثيقة معقدة ليس من السهل فهمها وتقديرها من غير المختصين في هذا العلم .

ومن اجل هذا فقد وجدت معظم الدول نفسها أمام ضرورة تأليف لجان متخصصة داخل المجالس النيابية تقوم ببحث الموازنة ومناقشتها مع السلطة التنفيذية (الحكومة) ومن ثم إعداد تقرير مفصل عنها للأعضاء الآخرين، وعلى أية حال فان اعتماد الموازنة يوفر فرصة كافية للمجالس النيابية لتقديم المقترحات وبيان الملاحظات التي تراها ضرورية لتحقيق مصلحة المجتمع دون أن يخل ذلك بوحدة وتناسق الموازنة.

ج. مرحلة تنفيذ الموازنة:

يقصد بمرحلة تنفيذ الموازنة، الفترة التي تبدأ من تبليغ جهات التنفيذ بموازناتها المعتمدة وتنتهي بقفل هذه الجهات لحسابات اليوم الأخير من السنة المالية وإعداد حساب ختامي بعملية التنفيذ للسنة المنتهية وتسمى هنا (الميزانية العامة).

إذ بعد أن تعتمد السلطة السياسية الموازنة تقوم السلطة الإدارية بتنفيذ بنودها المختلفة، وتقوم وزارة المالية التي تعد أهم مفصل في الجهاز الإداري للدولة بالإشراف على التنفيذ ، حيث تتولى مراقبة تنفيذ النفقات العامة مستعينة بموظفيها من جهة ، ومراقبة تحصيل الإيرادات العامة بواسطة موظفيها أو موظفي الدولة العاملين في الوحدات الأخرى من جهة أخرى .

د. مرحلة الرقابة على الموازنة:

تعرف الرقابة بأنها وسيلة من وسائل تنفيذ الموازنة العامة، لذلك فهي مرحلة مهمة من مراحل دورة الموازنة، حيث أنها تكشف مدى سلامة تنفيذ الموازنة ودقة أرقامها التقديرية ونجاحها في تحقيق أهدافها هذه المرحلة تحدد نتيجة التنفيذ سواء كان ذلك بالفائض أو العجز، وأخيراً التعرف على الآثار التي تسحبها الموازنة على مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهاتها، وهناك انواع من الرقابة على الموازنة وكما يأتي:

1- الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة: يقدم وزير المالية عادة إلى السلطة التشريعية لائحة قانون الموازنة مصحوبة بمذكرة إيضاحية، وبعد مناقشتها يتم تشريع قانون الموازنة، ويمثل دور السلطة التشريعية، هذه صورة من صور الرقابة الإجمالية السابقة على التنفيذ على اعتبار أن هذه السلطة تستمد حقها بالنيابة عن الشعب الذي يقوم بتمويل الانفاق العام عن طريق الضرائب.

يرافق عملية تنفيذ الموازنة سلسلة أعمال ذات طابع إداري منها ما يتعلق بجباية الأموال لصالح الدولة كتحقيق الضريبة وتحديد وعائها الصافي، أي الخاضع للضريبة، ومن ثم تحصيلها من ذمم الوحدات الاقتصادية، منها ما يخص التزام الدولة بالنفقة العامة وتحديد المبلغ الواجب دفعه لمن يستحقه ومن ثم بصرف هذا المبلغ من قبل المخول بإصدار الأمر بالصرف لمن يستحقه.

ويتبع هاتين المرحلتين مرحلة الأعمال الحسابية التي يقوم بها المحاسبون المتعلقة بتنفيذ أوامر جباية الإيرادات من جهة ودفع النفقات من جهة أخرى وفقاً لأحكام القانون والقواعد الحسابية المتعلقة بهما.

2 ـ رقابة الكفاءة والأداء: ويَنصَبُ هذا النوع من الرقابة على المبادئ والأسس والقواعد والأنظمة التشريعية والإدارية والحسابية والاقتصادية، ويُفتَرَضُ القيام بهذا النوع من الرقابة إجراءُ بحثٌ وتحليل القوانين والنظم المالية والإدارية بشكل مفصل والتعرف على أوجه تطبيقها ودرجة كفاءة الدائرة والموظفين القائمين بالتنفيذ.

3- الرقابة الخاصة والرقابة العامة: تنقسم الرقابة إلى خاصة وعامة من حيث مجال نفوذها، ويتحدد اختصاص الأول بالرقابة على مالية المرفق الخاص في حين تختص الثانية بالشؤون المالية في المرافق العامة.

وتعد الرقابة الخاصة رقابة لاحقة تتضمن تدقيق الدفاتر والحسابات وفحص القيود بالاعتماد على المستندات للتأكد من صحة الحسابات وكشف وتحديد المخالفات، فيتأكد مراقب الحسابات من ان النظام الحسابي وسجلاته قد جرى وفقا لأحكام القانون، وان الحساب الختامي متطابق مع ما درج في السجلات... ويتطلب هذا الأمر ان يكون المراقب مطلعاً على جميع الأحكام القانونية التي تنظم المشروع كعقد التأسيس والنظام الداخلي. وتنصب الرقابة العامة على المعاملات المالية لأجهزة الدولة المختلفة فيقوم المراقب بتدقيق هذه المعاملات، وما إذا كانت تسير وفقاً للأسس والقواعد القانونية التي أصدرتها الدولة، وهي بهذا المعنى إجمالية وتفصيلية ورقابة على الكفاءة والأداء ـ فضلاً عن إنها أما سابقة أو لاحقة، وأما أن تكون إدارية أو قضائية أو برلمانية أو هيئة مستقلة.

رابعاً: مفهوم العجز في الموازنة العامة Budget Deficit

بما أن المفاهيم التي تناولت عجز الموازنة العامة قد تعددت فمنها من أوضح بأن " عجز الموازنة العامة هو ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة، وهو ناتج بالأساس عن سوء التخطيط أو تقدير الحكومة **" كما يمكننا ايضاً تعريف العجز بأنه"** زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة**"** لذا يعتبر العجز هو أحد الظواهر الاساسية للمالية العامة. فالزيادة في الانفاق الحكومي عن الايرادات الحكومية سوف يؤدي إلى عجز الايرادات من تغطية النفقات العامة للدولة .

ومن المبادئ أو (القواعد) الاساسية للموازنة **(مبدأ التوازن)** الذي تقوم عليه الموازنة، ومن أجل تحقيق هذا المبدأ نستعرض هنا **أبرز النقاط** التي يجب الأخذ بها لغرض تحقيق هذا المبدأ نذكر ما يلي:

1- تؤدي القروض العامة في الأجل الطويل إلى التأثير في تزايد الإنفاق العام وهذه الزيادة تؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تجد الدولة نفسها مجبرة على الاقتراض من أجل مواجهة هذا العجز.

2- يؤدي الإقراض الحكومي إلى إنقاص الطاقة الإنتاجية في المجتمع وهذا يساهم ويشجع على تبديد الأموال العمومية بواسطة تحويل الموارد من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع العام غير المنتج.

3- يؤدي عجز الموازنة العامة للدولة إلى طبع النقود أي ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يؤدي إلى زيادة عرض النقود المتداولة، وبالتالي تزيد وسائل الدفع بشكل يفوق حجم السلع المعروضة ومنه تقع الدولة في التضخم وما ينجم عنه من آثار اقتصادية سلبية على المجتمع.

ـ أنواع العجز في الموازنة :

1. العجز الجاري

يتمثل العجز الجاري في صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويمكن يقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع النفقات العامة والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة.

2. العجز الهيكلي:

يرجع هذا النوع من العجز إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر فيها، إذ تزداد النفقات العامة عن الايرادات وتفشل الحكومة بالتالي في ترشيد نفقاتها العامة وتعجز عن تنمية الموارد المالية من خلال القاعدة الضريبية والقضاء على التهرب الضريبي فيستمر العجز المالي لسنوات عديدة.

3. العجز الشامل

يشتمل القطاع الحكومي على الجهاز الإداري (أو الحكومة المركزية) والحكم المحلي، والمشروعات المملوكة للدولة. ومن ثم فان قصر قياس العجز على موازنة الجهاز الإداري (الحكومة) وحده من شأنه إعطاء صورة مضللة. وللتعرف على متطلبات القطاع الحكومي بمعناه الشامل لابد من التعرف على ما تحققه المؤسسات العامة الأخرى من فائض أوعجز. وبالتالي فان النظرة الشاملة للقطاع الحكومي تتطلب عدم استبعاد المؤسسات المالية الحكومية عند قياس عجز الموازنة العامة، مثال ذلك **البنك المركزي** وما يحققه من خسائر نتيجة مسؤوليته عن أسعار الصرف أو قيامه مباشرة بتقديم اسعار فائدة منخفضة لبعض القطاعات أو الأنشطة.

4.العجز التشغيلي

تعاني الكثير من الدول من ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم كونه يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة واحياناً لا تكفي الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون، لذلك يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدهم **بالتغيرات في الاسعار**، إذ يؤدي ارتفاع الاسعار إلى تضخم القيم النقدية لفوائد واقساط القروض المستحقة. وبالتالي يرتفع حجم العجز إذا ما استخدم مقياس صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد. ولذلك يقرر البعض ضرورة استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الاسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات الحكومة من القروض ويطلق على هذا النوع من العجز اصطلاح **"العجز التشغيلي"**.

5: مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية:- هي مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة. ومعنى ذلك هي القواعد والإجراءات التي تنتهجُها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهرُ في الموازنةِ العامةِ للدولة.

1. وظائف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن في الحقول الآتية:-

1- تحقيق التوازن المالي - أي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه.

2- تحقيق التوازن الاقتصادي - يعني الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج.

3- تحقيق التوازن الاجتماعي - ويعني وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية في حدود إمكانيات المجتمع.

4- تحقيق التوازن العام في مجموع الإنفاق القومي وفي مجموع الناتج القومي.

5- تحقيق التوازن العام في مجموع الإنفاق القومي وفي مجموع الناتج القومي.

وفي سبيل أن تحقق السياسة المالية أهدافها المذكورة فإنها تستخدم أدواتها وفق الآتي:

أ- سياسة النفقات العامة: حيث تلجأ الدولة إلى زيادة النفقات العامة في أوقات الانكماش وبالعكس تقلص حجم النفقات العامة في حالة التضخم .

ب- سياسة الضرائب: حيث تلجأ الدولة إلى تقليل فرض الضرائب في أوقات الانكماش وبالعكس فأنها تزيد من فرض الضرائب في حالة التضخم.

ج- سياسة الدين العام: حيث تلجأ الدولة إلى تقليص الدين العام (القروض العامة) إلى الحد الأدنى في حالة الانكماش وبالعكس تزيد الدين العام في أوقات التضخم.

6: الموازنة العامة والسياسة المالية في العراق :

يرجع نشوء أول موازنة عامة للدولة في العراق إلى عام 1921م إذ نظمت وفقاً لأحكام قانون أصول المحاسبات العثماني لسنة 1910م والتعليمات المالية التي أصدرتها الحكومة العراقية المؤقتة في ظل الاحتلال البريطاني ، وبصدور دستور 1925م تم تحديد الباب السادس منه للأمور المالية والقواعد التي تنظم الموازنة التي يجب أن يقرها البرلمان كما أشار إلى كيفية مراقبة البرلمان لها. وبقي العمل بقانون المحاسبات العثماني ونظام السلطة في الأمور المالية حتى سنة 1940م إذ صدر قانون أصول المحاسبات العام رقم (28) لسنة 1940م الذي حل محل قانون أصول المحاسبات العثماني ونظام السلطة في الأمور المالية. وبقيام ثورة 14 تموز 1958م الغي الدستور وتم حل البرلمان. وفي دستور 29 نيسان 1964 م حددت المادة التاسعة منه حق السلطة التنفيذية في إعداد الموازنة العامة والموازنات الملحقة.

أما الموازنات المعمول بها في العراق فهي كما يأتي:

1. الموازنة الاعتيادية

تقوم هذه الموازنة بتمويل الأنفاق الجاري مستهدفة تقديم خدمات متنوعة لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على كيان المجتمع مثل خدمات الدفاع والأمن والعدل وخدمات الرقابة الحكومية والخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والدينية وخدمات المرافق العامة وما ينفق في مجال الأبحاث العلمية والري والزراعة والطرق وما إلى ذلك . إن هذه النفقات بمجموعها تمثل استهلاكا للسلع والخدمات يعبر عنها بالاستهلاك الحكومي.

وتبدأ الموازنة بالأول من كانون الثاني من السنة وتنتهي في 31 كانون الأول من السنة نفسها لتكون مطابقة للسنة التقويمية بعد أن كان البدء بها قبل عام 1975م في الأول من نيسان من السنة وتنتهي في 31 آذار من السنة التالية.

2. الموازنة غير الاعتيادية (الموازنة الاستثمارية):

وهذه الموازنة تقوم بالإنفاق الاستثماري على المشروعات المثبتة في الخطة الاستثمارية التي يتقرر تنفيذها وفقاً لمناهج استثمارية مبرمجة خلال سنوات الخطة. وقد اخذ العمل بهذا النوع من الموازنة منذ سنة (1927م) إذ صدرت ميزانية الأعمال العمرانية الرئيسة التي كان يطلق عليها آنذاك باسم (مشروع السنوات الخمس) وكانت ملحقة بالموازنة الاعتيادية.

وفي سنة (1950م) استحدثت موازنة جديدة سميت بموازنة مجلس الأعمار مستقلة عن الموازنة الاعتيادية وبعد قيام ثورة 14 تموز (1958م) ألغيت هذه الموازنة وصدرت الخطة الاقتصادية المؤقتة ثم قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (70) لسنة (1961م) ، فالخطة الاقتصادية الخمسية (1965- 1969م) ، ثم خطة التنمية القومية (1970 - 1974م) أعقبتها خطة التنمية القومية (1976 - 1980م) فخطة التنمية القومية (1981 - 1985م) .

3. الموازنات المستقلة:

وهي موازنات استحدثتها السلطة المالية بقانون، مثل موازنة جامعة بغداد وموازنة الأوقاف وهناك موازنات مستقلة لا تَصدرُ بقانون وإنما يقوم مجلس إدارة المؤسسة بتنظيمها ويتم إقرارها من قبل الوزارة أو الهيئة التابعة لها ثم تُرفعُ إلى وزارة المالية للمصادقةِ عليها، مثل موازنة البنك المركزي العراقي، موازنة مصرف الرافدين وموازنة شركة التأمين الوطنية. ومما يؤخذ على تعدد الموازنات أن كَثرَتَها قد تؤدي أحياناً إلى انعدام التناسق وضياع وحدة الهدف في السياسة **المالية** فقد تمر بالبلاد اتجاهات انكماشية مما يستوجب التوسع في الأنفاق كأن تتجه الموازنة الاعتيادية إلى زيادة نفقاتها العامة ويقلل من أعباء المشروعات الاقتصادية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة حتى تتيح للاقتصاد القومي أن ينشط، فيما يتجه الأنفاق في الموازنات الأخرى نحو الثبات أو الانخفاض كأن تنتهي موازنة الاستثمار في انجاز مشروعاتها المثبتة في المناهج الاستثمارية أو توقف عملياتها الاستثمارية لسبب أو لآخر وعمل كهذا يزيد من حدة الاتجاهات الانكماشية.

الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة في العراق:

الجدول (6) يبين إيرادات ومصروفات الموازنة العامة للدولة خلال المدة من (1992 – 2010). ويلاحظ ازدياد الإيرادات والنفقات بشكل كبير بعد عام 2003م بسبب زيادة أسعار النفط.

جدول (6) الموازنة العامة في العراق للمدة من (1992 - 2010) (ملايين الدنانير)

السنة	المجموع العام للإيرادات	المجموع العام للنفقات	الفائض أو العجز
1992	5.047	32.883	27.836 -
1993	8.997	68.954	59.957 -
1994	25.659	199.442	173.783 -
1995	106.986	690.784	583.798-
1996	178.013	542.542	364.529 -
1997	410.537	605.802	195.265-
1998	250.430	920.501	400.071-
1999	719.065	1.033.552	314.487-
2000	1.133.034	1498.700	365.666 -
2001	1.289.246	2.079.727	790.481-
حزيران 2002	939.291	869.705	69.586
2004 *	32.982.739	32.117.491	865.248
2005	40.502.980	26.357.175	14.127.715
2006	49.055.545	38.806.679	10.248.866
2007	54.599.541	39.031.232	15.568.219
2008	80.252.182	59.403.375	20.848.807
2009	55.209.353	52.567.025	2.642.328
2010	70.178.223	70.134.201	44.022

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي (2003 - 2006 - 2009 - 2010 -2011)

***عام (2003) لا تتوفر بيانات دقيقة عن مجموع الايرادات والنفقات وحجم العجز والفائض لذلك لم تذكر في الجدول.**

أسئلة الفصل الخامس

س1: تكلم عن مفهوم المالية العامة في نظر الفكر الاقتصادي التقليدي والفكر الاقتصادي الحديث.

س2: ما المقصود بالنفقة العامة؟ وماهي أسباب ظاهرة ازدياد النفقات العامة؟

س3: عرف ما يأتي:

الحاجات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، الدومين، الرسم، سعر الضريبة وعاء الضريبة. العجز .

س4: أُكتب كلمة (صح) أمام العبارة الصحيحة وكلمة (خطأ) أمام العبارة غير الصحيحة إن وجدت. ثم صححها :

أ – لا تُعد نفقةٌ عامةٌ تلك التي تصدرُ عن شخص عام، إلا ان فائدَتَها تعودُ لشخصٍ معينٍ أو فئةٍ معينةٍ.

ب - تنظيم الموازنةِ العامةِ بعجزٍ متعمدٍ، وهو ما يعني زيادةُ جانب النفقات العامة على الايرادات العامة بهدف مواجهةُ ظروف انكماشية.

ج - ازدياد الإيرادات العامة والنفقات العامة في الموازنة العامة في العرا ق للفترة بعد 2003 بشكل كبير، بسبب زيادة أسعار النفط، وزيادة شفافية عمليات قيد مبالغ الإيرادات النفطية بعد أن كانت لا تَعلن على دوائر الرقابة بأنواعها.

س5: علل ما يأتي:

أ- لا تُعُد نفقةٌ عامةٌ تلك التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام.

ب- هنالك مآخذٌ على تَعَدُد الموازنات المالية في البلد .

ج- تُشَرَعُ الموازنةُ العامةُ عادةً لمدةِ سنةٍ واحدةٍ .

س6: أملأ الفراغات في العبارات التالية :

أ- قواعد النفقة العامة هي 1- ..... 2- ..... 3- .....

ب- أهداف الضرائب هـــي 1- ..... 2- ..... 3- .....

ج- خصائص الرسوم هـــي 1- ..... 2- .....

د- طرق إصدار القروض هي 1- ..... 2- ..... 3- .....

هـ ـ أنواع الرقابة على الموازنة هي 1- ..... 2- ..... 3- .....

س7: تكلم عن تأثير القروض على توزيع الدخل وتوزيع الإنفاق العام.

س8: ما هي الوظائف الاساسية للسياسة المالية، وضح ذلك بالتفصيل.

س9: ما هي أهم انواع العجز في الموازنة المركزية؟ عددها مع الشرح بالتفصيل.

س10: ما هو الفرق بين كل من:

أ. العجز الجاري ب . العجز الهيكلي

الفصل السادس
التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

اولاً : التخلف الاقتصادي

1. مفهوم التخلف الاقتصادي
2. خصائص البلدان المتخلفة
3. اسباب التخلف الاقتصادي

ثانياً : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1. مفهوم النمو الاقتصادي
2. مفهوم التنمية الاقتصادية
3. معوقات التنمية الاقتصادية

ثالثاً : التنمية البشرية

1. مفهوم التنمية البشرية
2. التنمية البشرية المستدامة
3. سياسات تحقيق التنمية البشرية المستدامة

ـ اسئلة الفصل السادس

بعد دراستك لهذا الفصل سيكون باستطاعتك الإجابة على الأسئلة الآتية:

ـ توضيح مفهوم التخلف الاقتصادي.

ـ التفريق بين خصائص البلدان المتخلفة والاقتصاديات النامية.

ـ شرح وتعداد اسباب التخلف الاقتصادي.

ـ توضيح كل من مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

ـ شرح المعوقات الاقتصادية لبيان السبب الرئيس لها فضلاً عن توضيح المعوقات الاجتماعية التي تفق امام التطور الاقتصادي .

ـ التعرف على اسباب الهيمنة والتبعية والحساسية للعلاقات الدولية.

ـ توضيح مفهوم التنمية البشرية

ـ التعرف على مفهوم ابعاد التنمية البشرية.

ـ توضيح أهداف التنمية البشرية.

ـ دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المطلوبة.

ـ أسئلة الفصل السادس

أولاً: التخلف الاقتصادي

1- مفهوم التخلف الاقتصادي

يصعب في الواقع تعريف التخلف الاقتصادي تعريفاً جامعاً شاملاً بعبارة واحدة أو عبارتين موجزتين، إنما يمكن وصفهُ وتبيان مظاهرهُ على إننا نستطيع القول أن مصطلح التخلف كما يستعملهُ الاقتصاديون يشير إلى حقيقة اقتصادية معينة وهي الفقر، فمهما كانت هذه البلدان متقدمة في نواح أُخرى فإنها جميعاً تشترك بخاصية وحيدة وهي **(مستوى منخفض جداً لمعدل ما يصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي)** مقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصادياً، ولكنها تختلف فيما بينها في معدل دخل الفرد هذا رغم اتصافه بالانخفاض عموما فهناك بلدان نامية ذات معدل دخل فردي عالٍ نسبياً مثل المكسيك والأرجنتين والبرازيل وذات قطاعات صناعية متطورة، وأخرى ذات معدل دخل فردي متوسط نسبيا مثل تركيا والفلبين وكولومبيا، بدأت حديثا بإقامة هيكل اقتصادي عصري ومتنوع وثالثة ذات دخل فردي منخفض كمعظم بلدان آسيا وأفريقيا التي لا تزال في مرحلة سابقة للتصنيع ومعتمدة على الزراعة والإنتاج الأولي إلى حد كبير.

ومع أن البلدان النامية المنتجة للنفط هي ذات دخول قومية ومعدلات دخل فردي حسابي مرتفعة إلا أن خصائص التخلف الاقتصادي تبقى قائمة فيها. لذلك فان مجرد توفر دخل قومي مرتفع في هذه البلدان لا يجب أن يعني أنها قد أصبحت دولاً متقدمة اقتصاديا، ذلك ان هذا الارتفاع في الدخول ينعكس في الدرجة الأولى بتراكم مالي ـ بصورة موجودات مالية أجنبية ـ أكثر مما ينعكس بتراكم حقيقي بشكل استثمارات وثروات حقيقية ـ على الأقل في المدى القصير.

2- خصائص البلدان المتخلفة

تتميز البلدان النامية بأنها ذات اقتصاديات منتجة لمواد أولية أو سلع زراعية تصدر معظمها إلى بلدان صناعية متقدمة، وهي بصورة عامة بلدان يغلب فيها النشاط الزراعي مع بدايات لأنشطة صناعية، ولا يعني ذلك ان كل بلد تكون الزراعة هي السائدة فيه أنه بلداً متخلفاً اقتصادياً أو نامياً فالدنمارك وأستراليا هما بلدان زراعيان ولكنهما متقدمتان اقتصادياً، وإنما الذي يعنيه هو انخفاض الإنتاجية الزراعية وانخفاض الدخول الناتجة عنها ومن ثم تدني معدلات دخولها الفردية.

3 ـ خصائص الاقتصاديات النامية:

أ- تركز الإنتاج في مادة أو مواد أولية مثل الكاكاو أو البن أو القصدير أو النفط وغيرها.

ب- تصدير هذه المواد إلى بلدان متقدمة صناعيا، وتمثل الصادرات عصب اقتصادياتها فقد تكون نسبة عالية من دخولها القومية تصل إلى 90% في بعض الحالات ولا تنخفض إلى أقل من 25% منها. وهي

نسبةٌ مرتفعةٌ إذا ما قورنت بصادرات البلدان المتقدمة اقتصاديا حيث لا تشكل الصادرات أكثر من (10%) من دخولها القومية. وبذلك أتسمت الاقتصادات النامية بـ (التبعية الاقتصادية) لاقتصادات الدول المتقدمة صناعياً التي غالبا ما تتعرض لأزمات اقتصادية متلاحقة مما يجعل إيرادات البلدان النامية من صادراتها على قدرٍ كبير من التقلب وعدم الاستقرار.

ج- قلة تنوع منتوجاتها وصناعاتها القليلة. وصعوبة انتقال مواردها الإنتاجية وانخفاض عرض سلعها وخدماتها المنتجة على المدى القصير.

د- ارتفاع الميول الحدية للاستهلاك وانخفاض الميول الحدية للادخار، وتكون الاستثمارات ضئيلة فيها تنعكس في معظمها في استثمارات عقارية وفي شراء الذهب والعملات الأجنبية ويعود ذلك إلى ضيق أفق المستثمرين وعدم ثقتهم بالمستقبل بسبب التقلبات السياسية والأزمات الاقتصادية المتكررة.

هـ - ضعف الأجهزة المالية والمصرفية وانعدام السوق المالية والنقدية أو تخلفها وضيقها، ويعمل ذلك كلهُ على الاتجاه نحو الاستثمار التجاري والمضاربات قصيرة المدى والمأمون العواقب غالباً، وفي المخزون السلعي ذو التداول السريع والربح الحدي المرتفع، مما يخلق اقتصاديات تجارية واستهلاكية تعنى بالحاجات الكمالية لعدد قليل من الناس.

و- القابلية المحدودة لعنصر العمل على التنقل مهنياً وقطاعياً وجغرافياً بسبب ضعف المواصلات وعوامل اقتصادية واجتماعية أخرى تتعلق بنقص الخبرة والتعليم وكذلك العادات والمواقف الاجتماعية الجامدة ويؤدي ذلك إلى بطالة مقنعة واسعة.

ز- الأنظمة المالية السائدة في هذه البلدان تتصف باعتمادها الكبير على الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الكمركية والضرائب على المبيعات لكونها أسهل إدارة أما الضرائب المباشرة ـ كضريبة الدخل المهمة ـ فإن استعمالها محدود نظراً لصعوبة إدارتها وعدم كفاءة أجهزتها الضريبية.

4ـ أسباب التخلف الاقتصادي

مع أن البلدان النامية تختلف فيما بينها اختلافا كبيراً من حيث حجومها ودخولها القومية ومستويات تطورها وتراكيبها الاجتماعية وهياكلها الاقتصادية ونظمها السياسية، إلا أنها تشترك عموما في البعض من اسباب التخلف وعوامله التي تتواجد بعضاً أو كلاً في كل بلد نامٍ حالياً .

وفيما يأتي بعض من هذه الأسباب:

أ ـ عدم كفاية الموارد الطبيعية: مع أن بعض البلدان النامية تتمتع بأنواع عديدة من الموارد الطبيعية المتاحة بمقادير كافية نسبياً إلا أن غيرها يفتقر إلى هذه الموارد بدرجةٍ كبيرة فقد تكون أراضيها قاحلة وتربتها غير خصبة وماؤها قليلاً ومواردها المعدنية ضئيلة، في حين تتميز بضغوط سكانية شديدة. وقد تتمتع هذه البلدان بنسبة عالية من الموارد الطبيعية مقارنة بالسكان مما يجعلها مؤهلة لتحقيق تطور

اقتصادي كبير إذا ما أتبعت سياسات تنموية ملائمة في حين تواجه بلدان أخرى فقيرة صعوبات كبيرة في هذا الشأن نظراً لفقرها الشديد إلى الموارد الطبيعية الملائمة.

ب - عدم كفاية رأس المال الحقيقي: ان الافتقار إلى تراكم كافٍ في رأس المال يشكل عقبةً أمام التنمية والتطوير الاقتصاديين. ففقر معظم هذه البلدان يزيد منه كون عدد سكانها كبيراً مقارنةً بوسائل الإنتاج المادية - **غير البشرية** - المتاحة، لها وكذلك مقارنة بمواردها الطبيعية كما أن الإضافات السنوية الجديدة إلى المباني والمعدات والخزين السلعي تكون محدودة كذلك ويعود ذلك إلى ضالة دخولها القومية التي تكرس كلها لأغراض الاستهلاك ولا يدخر منها إلا ما يكفي لإدامة رأس المال العيني القائم ولذلك فإن ادخارات هذه البلدان تكون ضئيلة أيضاً، ففي حين كرس الاتحاد السوفيتي السابق ما لا يقل عن ربع الناتج القومـي الإجمالي فيه سنويا لإنتاج سلع رأس المال، والولايات المتحدة الأمريكية ما لا يقل عن 15% وبلدان أخرى متقدمة نسبيا ما بين 13% إلى 33% فأن البلدان النامية لا تخصص لهذه الأغراض عموماً إلا بحدود 10% فقط ، أو حتى أقل من ذلك وهذه نسبة منخفضة جداً لا تكاد تكفي لتحقيق نمو اقتصادي فعال.

ويمكن النظر إلى هذه المسألة على أنها جزء من حلقةٍ مفرغةٍ فانخفاض الإنتاج الزراعي يعود إلى شحة السلع الرأسمالية المستعملة في الزراعة، في حين يتسبب الانخفاض في الإنتاج الصناعي عن الشحة في سلع الإنتاج والمواد الأولية الزراعية ويستعمل معظم العمل المتاح في الزراعة لغرض الحصول على الحد الأدنى من ضروريات الحياة. ولأن الدخل منخفض، فإن كلاً من الادخار والاستثمار منخفضان كذلك، مما يسبب دوام المشكلة واستمرارها.

ج- عدم كفاءة القوة العاملة: يتوفر العمل بكميات كبيرة في معظم البلدان النامية ولكنها تفتقر إلى العمل الذي يتصف بالكفاءة اللازمة المتوفرة في البلدان الصناعية المتقدمة. اذ ان معظم القوى العاملة تعمل في الزراعة، وجزء آخر منها يعمل في قطاع الخدمات المختلفة، خاصة التوزيعية - التجارية - منها ومعظم هؤلاء أميون وتتفشى الأمراض بينهم بسبب سوء التغذية، لذا فإن توقعات أمد الحياة بينهم منخفضة، ونتيجة لذلك يفتقر هؤلاء إلى النشاط الطبيعي والذهني اللازم وكذلك إلى المهارات والخبرة الضرورية للقيام بأعمالهم على الوجه المطلوب هذا فضلاً عن الظروف المناخية السيئة اذ يعيش معظم سكانها في المناطق ذات المناخ القاري الحار والرطب وغير المشجع على النشاط العضوي والذهني.

د - النقص في المعرفة التقنية: إن المعرفة والخبرة الفنية في معظم هذه البلدان لا تزال بدائية مما يحد من حجم الإنتاج ويصدق ذلك بصورة خاصة على القطاع الزراعي حيث لا تزال تستعمل وسائل الإنتاج القديمة المحدودة الكفاءة والضئيلة الإنتاجية، وحتى في حالةِ إدخال التقنية الحديثة تبقى المعرفة والخبرة أموراً غير متوفرة بالشكل والمدى المطلوبين مما يحد من كفاءتها ومردوداتها الاقتصادية.

هـ - انخفاض الإنتاجية: من العوامل المهمة للتخلف الاقتصادي انخفاض الإنتاجية فيها، ان العاملين المهمان المحددان لتدفق الدخل الحقيقي ومستواه هما كمية الموارد الانتاجية المتاحة من ناحية، ومدى كفاءة استغلالها من الناحية الأخرى. وعليه فان عدم الكفاءة في استغلال هذه الموارد في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وعدم تخصيصها وتوزيعها بينها بشكل كفوء، مسؤولان إلى حد كبير عن تدهور الإنتاج وضعف الإنتاجية في اقتصادات هذه البلدان وقد يكون أحد الأسباب المهمة لذلك هو قلة المنظمين وضعف عنصري الإدارة والتنظيم فيها وقد قاد الافتقار إلى المعرفة الفنية وإلى العامل الماهر، فضلاً عن ندرة المنظمين الجيدين إلى استعمال طرق إنتاج قديمة ذات كفاءة ضعيفة وإنتاجية منخفضة.

و- صغر حجم السوق المحلية: وهناك عامل يلازم الإنتاجية ويتفاعل معها وهو حجم السوق. فان ضعف الإنتاجية يؤدي إلى جعل حجم السوق صغيراً والسبب في ذلك واضح إذ أن (ضعف الإنتاجية) تؤدي إلى حجم انتاج ضئيل وبالتالي الى انخفاض الدخول التي ينفق معظمها على سلع وخدمات استهلاكية مسببة بذلك ندرة في الادخارات. ويؤدي ذلك بدوره إلى إضعاف الميل للاستثمار مما يعيق تكوين وتراكم رأس المال، وفي الآخر يعيق عملية التطوير الاقتصادي عموماً.

ز- العوامل الاجتماعية: ان عملية التنمية تتطلب قيماً واتجاهات جديدة، وان يكون الانسان مؤمناً بضرورة التغيير والتبديل والإقلاع عن القيم والمعتقدات والتقاليد وأنماط الاستهلاك المختلفة التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية كانتشار الامية والتخلف الصحي وشيوع الفساد الاداري وظاهرة الرشوة وانخفاض مستوى الكفاءة الإدارية هذه بعض الامثلة عن العوامل الاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة

ح - موقف الحكومات : إن غياب الديمقراطية في معظم البلدان وارتباط حكوماتها بطبقة الإقطاعيين والتجار وكبار الصناعيين وذوي المصالح، وارتباط العديد منها بالدول الرأسمالية واحتكاراتها العالمية الواسعة - كما في الصناعة النفطية مثلا - وعدم اندفاع هذه الحكومات نحو تحقيق إصلاحات اجتماعية واسعة تقتضيها طبيعة التقدم الاقتصادي الحديث مثل الإصلاح الزراعي والضرائب التصاعدية ونشر التعليم ورفع المستوى الصحي للجماهير وتحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية بالشكل والمدى المطلوبين - هذا كله يمكن أن – يُعد عائقاً مهماً للتطور الاقتصادي وعاملاً مهماً من عوامل التخلف في هذه البلدان.

ط - ارتفاع في معدلات النمو السكاني: أهم المعوقات التي تؤدي إلى إعاقة التطور الاقتصادي هي النمو السكاني كونها تؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي والتنمية حيث يشكل العدد الكبير من السكان ضغطًا كبيرًا على الموارد الاقتصادية، فالخدمات والموارد الاقتصادية التي يتم تقديمها غالبًا ما تكون غير كافية، ولا تغطي السكان الحاليين فمثلًا مهما كانت الخطط والمشاريع الاستثمارية التي يتم تقديمها فإنها

لا تكفي للعدد الهائل من السكان فهي لا تكفي لتوظيف أعداد كبيرة من السكان، وتظهر هذه المشكلة بشكل واضح في الدول النامية التي تزداد فيها أعداد السكان.

ثانيا: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1. مفهوم النمو الاقتصادي

يعريف النمو الاقتصادي على أنه " تزايد في الرفاه الاقتصادي للسكان" بالمعنى الذي جاء به الاقتصادي الانكليزي المعروف بيكو pigoo وهو مقدار السلع والخدمات المنتجة والموضوعة تحت تصرف المواطنين خلال مدة زمنية معينة بتكاليف أقل وبنوعية أحسن وكميات أكبر من ذي قبل.

ومع ذلك لا يمكن للرفاه الاقتصادي الناتج عن التقدم الاقتصادي أن يزداد بمجرد زيادة الناتج القومي متجاهلين في الوقت نفسه الشروط اللازمة للرفاه الاقتصادي التي يجب توفرها للحصول على تقدم اقتصادي مرغوب اجتماعيا، كنمو السكان والعدالة في توزيع الدخول واستقرار مستوى الإنتاج والدخل القوميين وضمان اقتصادي أكبر للأفراد والمجتمع وفرص اقتصادية واجتماعية أوسع.

2. مفهوم التنمية الاقتصادية

ينظر للتنمية الاقتصادية على انها زيادة معدلات نمو متوسط دخل الفرد او زيادة حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي، وبشكل يفوق الزيادة الحاصلة في معدلات نمو السكان، ولكي تتم عملية التنمية فأن نمو الناتج القومي يجب ان يرافقه تغييرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي التشريعات التي تحكم هذه المجالات ، كما انها تتضمن اعادة توزيع الموارد وتغييرات في الفن الانتاجي ويمكن تحديد التغييرات التي تشملها عملية التنمية بالآتي:-

أ - اكتشاف موارد جديدة والتوسع في تجميع رأس المال.

ب - ادخال اساليب انتاج جديدة.

ج - تحسين المهارات وتطوير القدرات الادارية والتنظيمية.

د - تحسين مستوى الدخل ونمط توزيعه.

كما إن البنك الدولي الذي دعم النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في ثمانينات القرن العشرين قد انضم الى الذين ينظرون لعملية التنمية بمنظور اوسع واشمل، وذلك في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية عندما اكد على ((ان التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة ، خاصة في دول العالم الفقيرة)).

وعليه فالتنمية يمكن ان ينظر اليها على انها:-

((عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات رئيسة في الهياكل الاجتماعية والأساليب الحياتية الشائعة فضلاً عن دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة وأخيرا التخفيف من الفقر إلى أدنى مستوياته)).

الصورة (10) توضح التنمية الاقتصادية

3. معوقات التنمية الاقتصادية

هناك عدد من المعوقات المختلفة التي تواجه التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم بشكل عام والدول النامية أو ما تسمى بدول (العالم الثالث) التي تحاول مواجهتها بمختلف الوسائل المتاحة بشكل خاص، ومن هذه المعوقات (المعوقات الاقتصادية بمختلف عواملها والمعوقات الاجتماعية والسياسية وغيرها من المعوقات (الداخلية والخارجية) على حدً سواء.

وسوف نؤجز هذه المعوقات على النحو الآتي:

أ. المعوقات الاقتصادية : إن معظم الدول تواجه هذا المعوق من خلال عدد من الاسباب التي تؤثر على التنمية الاقتصادية مثل الدخل والانتاجية وحجم الاسواق. والذي يؤثر على عملية الادخار وبدوره يخفض من الاستثمار، مما يتسبب في التأثير سلبياً على الوضع الصحي والغذائي مما يضطر لتحقيق أرقام منخفضة في الإنتاجية.

ونشير هنا إلى تلك الاسباب بشيء من التفصيل وكما يلي:

1. انخفاض مستويات الدخول، والذي يؤثر على الادخار مما يؤدي إلى ابطاء عملية الاستثمار التي تؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي والغذائي والتعليمي والاداري للبلد، مما ينتج عنه تحقيق أرقام منخفضة في الانتاجية، ومن جهة أخرى فأن حجم الأسواق وصغرها قد يكون عائق اقتصادياً ايضاً أمام تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

2. المفهوم القاصر لعملية الرقابة المالية التي تركز على الصرف والجانب الإجرائي دون دراسة المشروع قبل تنفيذه أو التحقق من الوصول للهدف المطلوب.

3. عدم ترتيب الأولويات عند تخصيص الموارد المالية للأعمال التنموية المطلوب انجازها.

4. التركيز على انتاج سلعي واحد في معظم دول العالم الثالث .

ب. المعوقات الاجتماعية:

تأتي أهمية التنمية الاجتماعية من خلال تأمين (تحصين) المجتمع لضمان استقراره وعدم جنوح أفراده إلى الانحراف أو الاتجاه إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع التفرقة بين أفراده، وتحقق في النهاية وحدة المجتمع من النواحي المادية والمعنوية، لأن سلامة الدولة واستقرارها يقوم على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد، وتوحد أفكارهم ومشاعرهم وتعمل على تكامل وظائفهم .

إذنً تعتبر التنمية الاجتماعية عامل من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم، كذلك فكرة التنمية والانعاش الاجتماعي من الناحية الأخلاقية والمثالية والمعاني الانسانية الرفيعة التي تُغرس في أفراد المجتمع الفضائل الروحية التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع وأذواق أفراده، لأن الاشتراك في هذه البرامج سوف تؤدي إلى المساهمة في ميدان الخدمات والاصلاح الاجتماعي، سوف يُخرج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى نطاق أوسع في فضاء مجتمعي متماسك ومتكامل.

ومن المعوقات الاجتماعية ذات التأثير المباشر على افراد المجتمع نذكر ما يلي:

1. سوء توزيع السكن الجغرافي والتفاوت في الازدهار بين مناطق المجتمع .
2. انخفاض المستوى الصحي مع انتشار الأمراض بين الافراد، فضلاً عن العادات والتقاليد الاجتماعية الرافضة لعملية التغيير.
3. غياب العلاقات الإنسانية في العمل وقلة الثقة المتبادلة بين الرئيس والمرؤوس .
4. نشوء الصراعات التنظيمية بين الموظف والوافد بسبب اختلاف الثقافات والعادات .
5. تقييم الأداء الوظيفي ينقصه العدالة وتحكمه الأهواء الشخصية .

ج . المعوقات الادارية والسياسية : إن عامل السياسة يلعب دوراً هاماً في تحقيق عملية التنمية لغرض الحصول على بيئة آمنة ومستقرة أمام حركة رؤوس الأموال عند اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الدولة من عدم الاستثمار فيها بالنهاية يعود هذا القرار على عملية التنمية الاقتصادية بالآتي:

1. عدم استقرار النظام السياسي ، وأهم مظاهر ذلك كثرة التغيير في السياسة العامة مما يؤدي الى عدم وضوح غايات التنمية .

2. التبعية السياسية من خلال ممارسة الدول المتقدمة تأثيرات واضحة على الدول النامية .
3. سوء إدارة المنشآت مما يحول دون تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لها.
4. غياب القيادات الإدارية والسياسية الواعية التي تتحمل كامل المسؤولية لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.
5. الاهتمام بتأمين المدخلات والاستغراق في الإجراءات بدون التركيز على النتائج .
6. تعيين الأفراد الغير أكفاء وذلك لاعتبارات شخصية غير موضوعية ، ضعف أنظمة الخدمة المدنية وغياب الحوافز المادية والمعنوية .
7. التبعية والاعتماد على الخبرات الاجنبية ، فضلاً عن النمو العشوائي للأجهزة الادارية مع تفشي الامراض .

وكما نلاحظ في الصورة (11) ادناه فأن المشكلات التي تواجه الدول النامية فهي تبدو كالصخرة التي تسد الطريق امام التطور والتقدم في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من الميادين التي هي بحاجة إلى التطور المستمر لتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الصورة (11) توضح مشكلات التنمية في دول العالم الثالث أهم معوقات التنمية في الدول النامية

د. الهيمنة والتبعية والحساسية للعلاقات الدولية:

في العديد من الدول الأقل نمواً نجد أن العنصر النهائي المؤكد الذي يسهم في تدعيم انخفاض مستوى المعيشة ورفع درجة البطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل هو عدم تكافؤ القوى السياسية والاقتصادية بين الدول الغنية وتلك الفقيرة فالدول الغنية لها قدرتها في السيطرة على أنماط التجارة الدولية والسيطرة على

التكنولوجيا العالمية ومفاتيحها وعلى المساعدات الأجنبية ورؤوس الأموال الخاصة التي يتم نقلها وتحويلها إلى الدول النامية.

فعملية نقل الأنظمة التكنولوجية والمؤسسية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية بدون تطويعها وبما يتوافق مع ظروف تلك الدول غير ذي جدوى بل سيدعم ويكرس من التبعية والسيادة والسيطرة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

وكذلك فإن نفوذ الدول الغنية وقيمها وأنماطها يسهم أيضا بتوسعة المشكلة وزيادة الهوة بين المجموعتين لاسيما في ظل جذب هذه الدول للعمالة المدربة والخبرات العالية الموجودة في الدول النامية بهدف الاستفادة منها، وهذا ما يسمى بهجرة العقول أو استنزاف العقول دولياً.

ولكن من المناسب للدول النامية الأقل نمواً وهي دول صغيرة وتعتمد اقتصاداتها على الدول المتقدمة ولا تستطيع توفير متطلباتها ذاتيا أو توجيه وإدارة شؤونها بطريقةٍ مستقلةٍ، أن تجد قدراً من التعاون المشترك فيما بينها، في النواحي الاقتصادية وغير الاقتصادية لتشجيع بعض أشكال الاعتماد على الذات. إن مثل هذا التعاون يمكن أن يزيد القوة التفاوضية ودرجة المساومة المشتركة للدول النامية ويجعلها تعمل بكفاءةٍ أعلى ويوسع قدرتها على الاختيار من بين الاستثمارات والمساعدات الفنية.

ثالثا: التنمية البشرية

مع تطور النظرية الاقتصادية، وظهور الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تبين إن تعظيم الناتج القومي ليس إلا هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية، وإن هناك أهدافاً أخرى منها (تخفيض معدلات البطالة، تحسين التعليم، زيادة المعرفة، تحقيق مستوى صحي أفضل، تنظيم النمو السكاني والتحسينات البيئية) التي تعد مساوية أو ربما أكثر أهمية أحياناً من تعظيم الناتج القومي.

لذلك بدأت النظرية الاقتصادية تهتم بالفرد بوصفه مورداً هاماً من الموارد الاقتصادية إلى جانب الموارد الأخرى، وإن التركيز على تراكم **رأس المـال البـشري** كما هو التراكم المادي يعد القوة المحركة للنمو الاقتصادي، لذا أحتل الفرد وضعهُ الصحيح في الفكر الاقتصادي التنموي، فوضع في **بؤرة** النشاط الاقتصادي وتضاعفت الجهود الرامية لتحسين قدراتهِ وزيادة مهاراتهِ والاستثمار من خلال (الصحة، التعليم ،التدريب) وذلك بسبب **فشل** المناهج الاقتصادية السابقة في مواصلة ما تكون قد حققتهُ من نجاحاتٍ.

1. مفهوم التنمية البشرية

ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن مفهوم التنمية البشرية يعني (تنمية الناس، من أجل الناس، بوساطة الناس) فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواءٌ في التعليمِ أو الصحةِ أو المهارات حتى يمكنهم أداءَ عملهم على نحوٌ منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونهُ توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، والتنمية بوساطة الناس تعني إعطاء كل

فرد فرصة المشاركة فيها، وكما موضح في الصورة (12) ادناه حيث نلاحظ أهمية ارتقاء الفرد لمراتب النجاح التي تجعل منه فرداً منتجاً، حيث يرمز صعود السلالم هو الصعود لدرجات التفوق والنجاح.

وبناءاً على ما سبق يمكننا صياغة مفهوم التنميةِ البشريةِ بالقول بأن التنميةِ البشريةِ هي :

عبارة عن عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم (التعليمي والصحي والغذائي) لغرض تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائدهُ على أفراد المجتمع بشكل عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية المستديمة في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن.

الصورة (12) توضح التنمية البشرية

2. ابعاد التنمية البشرية :

تتمثل الابعاد الاساسية للتنمية البشرية في بناء القدرات البشرية للوصول إلى مستوى عالٍ من الرفاه والرقي من حيث التمتع بمزايا الحياة (الصحة، المعرفة، التعليم) وتوظيف هذه القدرات في كافة الانشطة الإنسانية الاقتصادية والسياسية، وتتمثل ابعاد التنمية البشرية **ببعدين** اساسيين هما:

- **البعد الأول:** يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الفرد وطاقاته المتمثلة بـ (البدنية والنفسية والروحانية والمهارية والعقلية فضلاً عن الاجتماعية)، وهذا يأتي من خلال تحسين مستويات الصحة والمعرفة المعيشية.
- **البعد الثاني:** انتفاع الأفراد بقدراتهم المكتسبة في مختلف مجالات حياتهم حتى يمكنوا من العيش برفاهية.

3. أهداف التنمية البشرية:

كما ذكر سابقاً بأن الهدف من التنمية البشرية هو تحسين وتطوير رفاهية الفرد في المجتمع ، فالفرد هو الجوهر والوسيلة الرئيسة للتنمية وكما يلي:

1. بناء الفرد القادر على مواجهة الحياة والتغيرات التي تحدث حوله بشكل إيجابي وفعال.
2. العمل على مساعدة الفرد وحثه على التفكير الخلاق والإيجابي، وتغيير نظرته من نظرة سطحية إلى نظرة أكثر عمقاً وبشكل مختلف لما حوله في الواقع الفعلي من الحياة .
3. حث الفرد لإتقان مهارات الاتصال الفعال، وذلك من اجل إثراء تواصل الفرد بالمجتمع بشكل أخلاقي ومؤثر يعبر فيه الفرد عن نفسه مع الجميع.
4. مساعدة الفرد والعمل على تطوير أداءه وقدراته وذلك من اجل إيجاد الوظيفة المناسبة له.
5. تعريف الفرد بقيمة وأهمية الوقت، وتدريبه على مهارات وفنون إدارته، فضلاً عن تعليمه كيفية استغلال طاقاته ومواهبه ووضع أهداف مناسبة لمستقبله، وتدريبه على كيفية التعامل مع المشكلات التي تواجهه بشكل إيجابي وفعال.
6. توفير الوسائل المناسبة التي تُسهل حصول جميع الأفراد الذين يعيشون في مجتمع واحد على فرص التعليم والسعي للحد من انتشار الجهل والأمية في المجتمع.
7. مساعدة جميع الأفراد للحصول على فرص العمل المناسب وذلك للحد من ظاهرة البطالة.
8. المساهمة في الحد من انتشار الفقر عن طريق القضاء عليه من خلال رفع دخول الأفراد والعمل على تحسين مستوى معيشتهم .

وكما تلاحظ عزيزي الطالب في الشكل (6) ادناه مفهوم التنمية البشرية لمؤشر الثقة الذي تمكن من الاداء الجيد.

الشكل (6) التنمية البشرية من خلال الثقة تمكن من الاداء

4. التنمية البشرية المستدامة

اصبح موضوع التنمية البشرية من المواضيع المهمة على الصعيد العالمي التي اكسبها اهتماماً كبير لا سيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث تطور مفهوم التنمية البشرية مع تطور نظريات التنمية نفسها ونظريات النمو الاقتصادي، وفي كل مرحلة أو (فترة) زمنية كان مفهوم التنمية البشرية يعكس حالة جديدة بحسب التطور والتقدم التي تمر بها المجتمعات.

5. دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المطلوبة

اتضح لنا من العرض السابق لمفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها أنها تُعنى بالنمو الاقتصادي من خلال تحسين القدرات البشرية لتحقيق النمو المنشود واستفادة البشر من هذا النمو لتوسيع خياراتهم ، فضلاً عن مشاركة الافراد في هذه العملية.

هذا المفهوم للتنمية يتطلب استراتيجية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وهذه الاستراتيجية تستلزم تهيئة البنى الأساسية المادية والبشرية والاجتماعية اللازمة لها وهذه المرافق الحيوية تحتاج إلى تدخل مباشر من الدولة لتوفيرها لأسباب كثيرة منها:

1- أن البنى الأساسية المادية والبشرية والاجتماعية لا تخضع لمبدأ العوائد والتكاليف (**الربح والخسارة**).

2- البعض منها يحتاج إلى رأس مال مادي ضخم لا يتوفر إلا لدى الحكومة.

3- رغم أن نسبة المخاطرة في بعضها مرتفع ، فالبعض الأخر لا تظهر فوائدها إلا بعد فترة طويلة.

أما **متضمنات التنمية البشرية** المعتمدة في تقارير التنمية البشرية فهي في الغالب حاجات عامة وتتبع الحكومات عدد من السياسات لتوفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات البشرية العامة والمستحقة.

أهمها:

أولا: سياسات انتقائية شاملة بطريقةٍ لا تميز بين الفئات الاجتماعية أو المناطق المختلفة مثل برامج التعليم الأساسي وبرامج الحملات الوطنية للتحصين ضد الأمراض وغيرها.

ثانيا: سياسات انتقائية موجهة لفئات معينة من فئات المجتمع كذوي الاحتياجات الخاصة وفئات المجتمع عند خط الفقر أو دونهِ حيث تأخذ هذه السياسات عدة أشكال منها القرار السياسي والاقتصادي، والإنفاق على البرامج الاجتماعية أو إعطاء دعم للفئاتِ المحرومةِ ..الخ.

ثالثا: توزيع الدخل لمصلحة الطبقات ذات الدخل المنخفض لتجنب الصدمات الاجتماعية وتحقيق عدالة أفضل من خلال إدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي باعتماد ضرائب تصاعدية على الدخل فضلا عن قدرة الدولة على أداء دور إيجابي لمساعدة الأقاليم الفقيرة للتقارب مع الأقاليم الغنية عن طريق توفير الدعم اللازم والضروري لتشكيل رأس المال البشري والمادي والاجتماعي، ودور الدولةِ في تحقيق التنمية البشرية يأتي أيضاً من المسؤولية الملقاة عليها .

اسئلة الفصل السادس

س1 ما المقصود بالتخلف الاقتصادي؟

س2 ما هي الخصائص التي تميز اقتصادات البلدان النامية؟ عددها

س3 ما هو مفهوم النمو الاقتصادي؟

س4 كيف عَرَّفَ البنك الدولي عملية التنمية الاقتصادية؟

س5 هناك عدد من المعوقات الاجتماعية ذات التأثير المباشر على افراد المجتمع. اذكرها بالتفصيل.

س6 ماهي أهم أهداف التنمية البشرية التي تهدف إليها العديد من الدول وضح ذلك.

س7 يتطلب مفهوم التنمية البشرية إعداد استراتيجية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لذا أصبح تدخل الدولة هنا ضرورة لعدد من الاسباب؟ وضحها بالتفصيل.

س8 ماهي أهم المعوقات الإدارية والسياسية للتنمية البشرية.

س9 ما هي أهم اسباب التخلف الاقتصادي في الدول .

س10 : أُكتب كلمة (صح) أمام العبارة الصحيحة وكلمة (خطأ) أمام العبارة الخاطئة في الجمل الآتية؟ وصحح الخطأ إن وُجِدَ:

1. يعد ارتفاع معدلات النمو السكاني من اهم محفزات التطور الاقتصادي للبلد.
2. يعرف النمو الاقتصادي على أنه تزايد الفقر في المجتمع .
3. تعتبر التنمية عملية متعددة الابعاد كونها تتضمن التغيرات الرئيسة للهياكل الاجتماعية والاساليب الحياتية الشائعة.
4. يعتبر انخفاض مستويات الدخول للأفراد من اهم المعوقات الاقتصادية للبلدان.
5. أن سوء توزيع السكن الجغرافي والتفاوت في الازدهار بين مناطق البلد الواحد يعتبر من أهم المعوقات الاجتماعية .
6. تعني تنمية البشر هو الاستثمار في قدراتهم سواءً في التعليم أو الصحة أو المهارات.

س11 ناقش العبارة الآتية التي اشار إليها برنامج الامم المتحدة الانمائي (تنمية الناس، من أجل الناس، بوساطة الناس) .

الفصل السابع
الاقتصاد الدولي ــ النظرية والسياسات والمنظمات الدولية

اولاً: التجارة

1. مفهوم التجارة
2. تعريف التاجر
3. التجارة الداخلية
4. التجارة

ثانياً : النظريات الاساسية للتجارة الخارجية

1. نظرية الميزة المطلقة
2. نظرية الميزة النسبية
3. نظرية نسب عناصر الانتاج
4. نظرية دورة حياة السلعة

ثالثاً : سعر الصرف

1. مفهوم سعر الصرف
2. آلية تحديد سعر الصرف

رابعاً : ميزان المدفوعات

1. مفهوم ميزان المدفوعات
2. المكونات الاساسية لميزان المدفوعات
3. توازن ميزان المدفوعات
4. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
5. ميزان المدفوعات العراقي وسعر الصرف

خامساً : سياسات التجارة الخارجية في ظل العولمة

1. مفهوم العولمة
2. مفهوم السياسة التجارية
3. انواع سياسات التجارة الخارجية
   - أ - سياسة حرية التجارة
   - ب - سياسة الحماية التجارية

سادساً: تطور السياسة التجارية الخارجية في العراق

سابعاً: المنظمات الاقتصادية الدولية

أسئلة الفصل السابع

بعد دراستك لهذا الفصل سيكون باستطاعتك الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ❖ تعريف الطالب بمعنى التجارة والتطرق إلى مفهومي التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والنظريات الأساسية التي تفسر قيام التجارة الخارجية.
- ❖ التعريف بمفهوم سعر الصرف وآلية تحديده وعلاقته بميزان المدفوعات العراقي.
- ❖ تعريف الطالب بمفهوم السياسات التجارية مع شرح لتطور السياسة التجارية الخارجية في العراق
- ❖ شرح وتوضيح مفهوم المنظمات الاقتصادية الدولية لكل من :
  - ـ صندوق النقد الدولي.
  - ـ منظمة الدول المصدرة للنفط.
  - ـ منظمة التجارة العالمية.
  - ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

أولاً:- التجارة

لقد تطورت اقتصاديات السوق تطوراً هائلاً منذ عهد آدم سميث Adam Smith الذي يُعد أول من أشـار إلـى القفزات الإنتاجية الواسعة التي أثمر عنها التخصص Specialization وتقسيم العمل Division of labor.

ويمكن القـول ان اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمـة كالولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان (على سبيل المثال) تتميز بثلاثة سمات أساسية وهي :

السمة الاولى: بصفة عامة يتميز الاقتصاد المتطور بشبكة تجارية متكاملة بين الإفراد والدول، وهي شبكة تقوم على مبدأ التخصص والتقسيم الدقيق للعمل.

السمة الثانية: النقود أو غيرها من وسائل السداد، أصبح لها دور كبير في المنظومة الاقتصادية في وقتنا الحاضر فيعد تدفق النقود بمثابة الدم الذي يجري في شرايين المنظومة الاقتصادية، فهو المقياس الذي يُعبر عن **القيمة الاقتصادية** Economic Value للأشياء، وهو أيضاً يوفر التمويل اللازم للتجارة.

السمة الثالثة: رأس المال: تعتمد التكنولوجيا الصناعية الحديثة على استخدام مقادير هائلة من رأس المال كالماكينات المتناهية الدقة، والمصانع الكبيرة والبضائع المكدسة في المخازن والسلع الرأسمالية هي التي تحفز الطاقة البشرية العاملة، وتحولها إلى احد عناصر الإنتاج الأكثر كفاءة، وهي التي تؤدي إلى مضاعفة القدرة الإنتاجية عن مثيلتها في الماضي بأضعاف مضاعفة.

1- مفهوم التجارة:

هي عمليتا شراء وبيع السلع والخدمات داخلياً أو دولياً بقصد تحقيق الربح، ولا تعد عملية شراء السلع والخدمات بقصد استهلاكها أو استخدامها في الإنتاج من قبيل التجارة.

إن عمليات مبادلة السلع والخدمات بين دول العالم تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما:-

المجموعة الأولى: مجموعة الصادرات Exports وتتكون من قسمين

أ- صادرات السلع (الصادرات المنظورة): وهي الصادرات العينية التي يمكن للفرد رؤيتها ومن امثلتها المكائن والآلات والمواد الغذائية.

ب- صادرات الخدمات (الصادرات غير المنظورة) وهي الصادرات التي لا يمكن رؤيتها مثل خدمات المصارف والنقل والسياحة.

المجموعة الثانية: مجموعة الاستيرادات Imports وهي تتكون من قسمين **:-**

أ- الاستيرادات من السلع (الاستيرادات المنظورة)

ب- الاستيرادات من الخدمات (الاستيرادات غير المنظورة).

تعريف التاجر : هو كل من امتهن التجارة بصفة دائمية سواء أكان شخصاً طبيعياً (فرداً) أو معنوياً (شركة) ولا يعد تاجراً من قام بالعمليات التجارية بصفة عرضية.

2- التجارة الداخلية

ويقصد بها عملية بيع وشراء السلع والخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد. تمتاز بكونها أيسر من التجارة عبر الحدود الدولية، لكون المتعاملين بالتجارة الداخلية يخضعون لنفس القوانين الإدارية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد.

وتقسم التجارة الداخلية إلى نوعين:-

أ- **تجارة الجملة**: وهي عمليات التبادل التجاري بين التجار أنفسهم، وتمتاز بكبر حجم هذه الصفقات التجارية وانخفاض الأسعار فيها.

ب- **تجارة التجزئة (المفرد)**: وهي عمليات التبادل التي تتم بين التاجر ومستهلكي السلعة، ويتميز هذا النوع من التجارة بانخفاض كمياتها المباعة وارتفاع سعرها وانتشار الباعة على مساحة أوسع في الأقاليم والمدن والأرياف.

3- التجارة الخارجية

هي عملية بيع وشراء السلع والخدمات عبر الحدود الجغرافية للبلد، وبهذا فالتجارة الخارجية جزء من العلاقات الاقتصادية الدولية وسنتناولها ضمن موضوع الاقتصاد الدولي .

تنشأ العلاقات الاقتصادية الدولية International Economic Relation نتيجة لحركة السلع والخدمات وحركة عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) دولياً، وإن الأسباب والنتائج والآثار المباشرة وغير المباشرة التي تتركها حركة السلع والخدمات والعمل ورأس المال دولياً تدرس ضمن موضوع الاقتصاد الدولي، فالاقتصاد الدولي إذا يتضمن دراسة جميع اوجه النشاط الاقتصادي الذي يتم عبر الحدود السياسية التي يمكن حصرها بما يأتي:-

أ- تبادل السلع والخدمات دوليا.

ب- حركة رؤوس الأموال دولياً.

ج ـ انتقال العمال دولياً (الهجرة الدولية للأشخاص).

تتألف المادة الرئيسة في العلاقات الاقتصادية الدولية من صادرات واستيرادات السلع والخدمات وهو ما يطلق عليه اسم التجارة الخارجية، هذا يعني ان التجارة الخارجية تشكل جزءاً من العلاقات الاقتصادية الدولية أي جزءاً من الاقتصاد الدولي .

وباختصار تتألف العلاقات الاقتصادية الدولية من مجموعتين من العلاقات **الأولى**: هي العلاقات الناشئة عن الهجرة الدولية أو حركة الأشخاص لأسباب اقتصادية، والثانية: هي العلاقات الناشئة عن حركات السلع

والخدمات ورؤوس الأموال دولياً والتي تُعرف اصطلاحاً بالمعاملات الاقتصادية الدولية، وبالطبع إن جميع هذه العلاقات الاقتصادية تتم بين وحدات سياسية تتمتع كل منها بالاستقلال أو السيادة على أراضيها والصورة في ادناه توضح لنا التجارة الخارجية بين مختلف الدول في العالمين العربي والاجنبي وبمحتلف وسائل النقل.

الصورة (13) توضح التجارة الخارجية بين الدول العربية والاجنبية المختلفة

ثانياً: مبررات التمييز بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.

في الحقيقة هناك مجموعة من الاعتبارات الأساسية التي تبرر دراسة ومعالجة مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارة الخارجية) بشكل مستقل عن العلاقات الاقتصادية الداخلية (التجارة الداخلية) وأهمها:-

1- القيود المفروضة على انتقال عناصر الإنتاج دولياً:

تقليديا يُعد عنصرا العمل ورأس المال من أكثر عناصر الإنتاج حريةً في التنقل ضمن الاقتصاد الوطني، بينما تكون حُريتهما في التَنَقُّل ما بين الدول محدودة إلى حد ما، وذلك بسبب الصعوبات التي تعترض سبيل هذا الانتقال. فعنصر العمل لا ينتقل بسهولة من بلدٍ لآخر بسبب القيود الإدارية التي تفرضها كل دولة على الهجرة إلى أراضيها، وكذلك بسبب الجهل بفرص العمل في الخارج، ولاختلاف اللغة والتقاليد والروابط المتنوعة، عاطفية واجتماعية، وما إلى ذلك فضلاً عن التكاليف اللازمة للانتقال والاستعداد لتحمل المصاعب، وكذلك لا ينتقل رأس المال بسهولة من بلد إلى آخر رغم وجود اختلاف في سعر الفائدة بين البلدين، لان أصحاب رؤوس الأموال يُفضلون استثمار أموالهم في بلدانهم لخوفهم من الاضطرابات السياسية والاقتصادية وكذلك لسهولة الإشراف عليها في اوطانهم، إلا إذا كانت أسعار الفائدة ومعدلات الأرباح مغرية لهم.

2- اختلاف العملات والنظم النقدية الوطنية:

من المعروف ان لكل بلد نظاماً نقدياً خاصاً به وعملة نقدية واحدة تقاس بوحدتها قيم السلع والخدمات وتستخدم في تسوية المبادلات داخلياً لكن في حالة العالم الخارجي هناك عدد كبير من هذه العملات، ففي حالة وجود علاقة اقتصادية بين بلدين هناك على الأقل عملتان نقديتان في كل عملية اقتصادية هما عملة البلد المستورد وعملة البلد المصدر، وفي هذه الحالة ينجم عن ذلك ضرورة إجراء عملية الصرف وهو عملية مبادلة عملة بعملة أخرى، ولو كانت العملات الأجنبية المختلفة تستبدل وفقاً لأسعار صرف ثابتة تتمتع بقابلية مطلقة في التحويل لبعضها لما كانت هناك مشكلة إثناء التبادل ، لكن لما كان لكل بلد سياسته النقدية الخاصة بشؤون الصرف فانه يكون هناك احتمال كبير بتغير سعر الصرف (أي تغير نسبة مبادلة العملات بعضها بالبعض الآخر) أو إيقاف حرية تحويلها ولهذا السبب فان المعاملات الاقتصادية الدولية تكون عرضة للمخاطر النقدية التي لا مثيل لها في المعاملات الاقتصادية الداخلية.

3. اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول:

ما دامت الدول تختلف بعضها عن البعض الآخر في نظمها السياسية فان معنى هذا هو اختلاف مدى تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية، ولهذا فان القوانين والنظم والتشريعات والسياسات الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر، حيث ان تنظيم الحياة الاقتصادية ينحصر في حدود أراضيها فان السياسات الاقتصادية للبلد الواحد لا تسري إلا على المقيمين في ذلك البلد، وهذا يعني إن العلاقة الاقتصادية الداخلية هي علاقة يخضع فيها المقيمون سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين لنظام اقتصادي واحد ويتمتعون فيها في حين إن العلاقة الاقتصادية الدولية لا تُخضع الأطراف المتعاملة فيها لنظام وسياسة اقتصادية واحدة، ولا يتمتع المتعاملون فيها بالمزايا نفسها من تنظيم الحياة الاقتصادية ونتيجة لذلك تختلف تكاليف الإنتاج والدخول الحقيقية من بلد لآخر.

4. انقسام العالم إلى وحدات سياسية مستقلة:

تشكل كل دولة وحدة سياسية مستقلة عن غيرها من الدول، وبناء على هذا هناك بعض الاعتبارات كالأمن الوطني والاقتصادي والسياسة الخارجية تلعب دوراً هاماً في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية، فمن اجل ان يحافظ البلد على امنه الاقتصادي قد تقتضي مصلحته ان ينتج نوعاً من السلع بكلفة أعلى من كلفة استيرادها من الخارج، وكما قد تستخدم العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق أهداف سياسية معينة كاستخدام التجارة الخارجية أداة للتمييز بين الدول في ضوء نزعاتها السياسية أو للضغط على بعضها بقصد حملها على سلوك طريق معين، كما ان المصلحة الوطنية قد تلعب دوراً هاما في التمييز بين المعاملات الاقتصادية الدولية والمعاملات الاقتصادية الداخلية ، فمثلاً اعتبارات تشجيع المنتجات الوطنية وحماية السوق المحلية وتنمية الصناعات القومية وتوفير حاجة الاستهلاك القومي من المنتجات الوطنية،

وهذه الاعتبارات لا تثار إلا عندما يكون هناك كلام على المعاملات الاقتصادية الدولية.

ثالثاً: أساس التبادل الدولي:

من حيث المبدأ لا يختلف أساس التبادل الدولي أو التبادل الخارجي عن أساس التبادل الداخلي أو التبادل بين مناطق الدولة الواحدة ففي كلتا الحالتين يكون السبب في قيام التبادل دوليا أم داخلياً هو التخصص (The Specialization) والإنتاج .

وإذا كان سبب قيام التبادل الدولي هو التخصص الدولي فما هو سبب التخصص؟

يعود التخصص بشكل عام إلى مجموعتين رئيستين من العوامل هما: العوامل الطبيعية والعوامل المكتسبة.

رابعاً: عوامل التخصص الدولي في الإنتاج:

1- العوامل الطبيعية:

تختلف البلدان فيما بينها اختلافا بيناً في البيئة الطبيعية كالمناخ والتربة كما تختلف فيما وهبتها الطبيعة من ثروات طبيعية كالأراضي الزراعية والمعادن، فالمناطق الاستوائية ذات الجو الحار والغزيرة المطر تهيء الظروف لزراعة البن كما هو الحال بالنسبة للبرازيل والحبشة واليمن بينما تتطلب زراعة الشاي إلى التربة الجيدة الصرف إضافة إلى الإمطار الغزيرة والجو الرطب، لذا توطنت زراعة الشاي على سفوح الجبال والتلال في الهند والصين وسيلان، ورغم أهمية المناخ كعامل من عوامل التخصص الدولي إلا إن هذا العامل بدأت أهميته تقل تدريجياً بسبب التقدم العلمي إذ أصبح في الوقت الحاضر من الممكن إجراء تغييرات اصطناعية في الظروف الجوية لتتلائم مع ظروف الإنتاج المناسبة.

2- العوامل المكتسبة:

تتمثل العوامل المكتسبة فيما يتوفر للدول من عمال مدربين ورؤوس أموال إنتاجية، ومما لا شك فيه ان الدول تتفاوت فيما يتوفر لها من هذه العوامل، إذ ان بعض الدول تتمتع برصيد كبير من رؤوس الأموال الإنتاجية كالآلات والأدوات ومستلزمات الإنتاج فضلا عن ان ارتفاع دخلها القومي يساعدها كثيراً على تنمية هذا الرصيد من رأس المال يقابل ذلك ما تعانيه بعض الدول من قصور شديد فيما يتوفر لها من سلع إنتاجية وما تجده من صعوبات في تنمية رؤوس أموالها الإنتاجية بسبب انخفاض مستوى الدخل القومي فيها ان العوامل المكتسبة لها أهمية كبيرة في اتجاه الدولة للتخصص في إنتاج السلع التي يتطلب إنتاجها رؤوس أموال وغيره كصناعة الطائرات والسيارات والصناعات الكيمياوية وما إلى ذلك، أو تلك السلع التي يتطلب إنتاجها مهارة فائقة كصناعة الساعات مثلاً.

❖ تؤدي التجارة الدولية دوراً متزايداً في الحياة الاقتصادية، وذلك لكونها تحقق المزايا الاتية:-

1. تسعى الدول للحصول على الذهب نتيجة تعظيم صادراتها للخارج لتتمكن من بناء جيوشها التي تعتبر من دواعي القوة العظمة ، عملاً **بمذهب التجاريين*** الذي يرى زيادة الصادرات على الاستيرادات وسيلة من وسائل عظمة الأمة واقتدارها من خلال امتلاك الذهب والفضة .
2. بعد الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج ظهرت الحاجة إلى إيجاد أسواق خارجية لتصريف الإنتاج الفائض عن الاستهلاك المحلي، خصوصاً بعد تطور وسائط النقل البحري لما له من زيادة الازدهار. الاقتصادي في البلدان المنتجة لتلك السلع من خلال زيادة الدخل القومي بالموارد الإنتاجية المتاحة نفسها.
3. التجارة الدولية تعد وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية فبالنسبة الى الدول المصدرة للبضائع ازدهرت فيها الصناعات وزادت الاستثمارات في قطاع الصناعة وارتفعت الإنتاجية .

أما بالنسبة الى الدول المستوردة للبضائع وخاصة المكائن والمعدات الحديثة فأنها ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. فحجم تجارة العالم كان قد تزايد منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن. واستحوذت البلدان الرأسمالية على ثلثي التجارة العالمية، بينما كانت حصة البلدان النامية الربع والعشر للبلدان الاشتراكية .

خامساً: النظريات الأساسية في التجارة الخارجية

1- نظرية الميزة المطلقة

تقوم نظرية الميزة المطلقة على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث (1723-1790) مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومؤلف كتاب ثروة الأمم في الاقتصاد وطبقاً لهذه النظرية فأن أساس التجارة بين الدول هو الميزة المطلقة، فإذا كانت إحدى الدول أكثر كفاءة (أي أنها ذات ميزة مطلقة) من غيرها في إنتاج إحدى السلع لكنها اقل كفاءة (أي أنها عديمة الميزة المطلقة) بالنسبة إلى غيرها من الدول في إنتاج سلعة ثانية، فان كلتا الدولتين يمكن ان تحصلا على منافع عند تخصص كل منهما في السلعة التي تكون لها فيها ميزة مطلقة بعد أن تبادل قسماً من إنتاجها من هذه السلعة مع الدولة الأخرى التي تمتلك ميزة مطلقة في سلعة أخرى تكون الدولة الأولى ليس لها ميزة مطلقة فيها.

وبناء على هذه النظرية فان من السهل تفسير أسباب قيام التجارة الدولية إذ تتمتع الدولة بظروف إنتاجية معينة تجعلها أكثر كفاءة من غيرها في إنتاج سلعة معينة. وهكذا ليس هناك صعوبة في تفسير استيراد العراق للقطن من مصر ما دامت مصر تتمتع بالتربة الزراعية والظروف الجوية والخبرة الفنية

***المذهب التجاري: هو الاسم الذي اطلق على الأفكار والسياسات الاقتصادية التي ظهرت خلال المدة (1500-1800) والتي أدت بضرورة تدخل الدولة في الفعاليات الاقتصادية لغرض الحصول على الثروة لبناء قوة عسكرية وسياسية.**

الملائمة لإنتاج القطن بحيث لو حاول العراق إنتاج القطن لاحتاج في سبيل ذلك لتكاليف اكبر مما هو عليه الحال بالنسبة لمصر، أي ان إنتاج كميــة معينة من القطن في العراق يتطلب استخدام مقادير من الموارد الإنتاجية تزيد كثيراً عن الموارد الإنتاجية التي تستطيع بها مصر ان تنتج الكمية نفسها. وفي هذه الحالة يقال إن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القطن. فاذا لم يكن هناك تخصص دولي ومن ثم ليس هناك تجارة فان كلا البلدين يكون مضطرا لإنتاج كلتا السلعتين وتحمل تكاليفها .

إن نظرية الميزة المطلقة رغم توضيحها لأهمية حرية التجارة وتبيانها للفوائد التي تُجنى منها، إلا أنها لن تحاول الإجابة على السؤال الآتي:-

ما هو مصير الدولة التي لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما؟ هل عليها إلا تشترك في التجارة الدولية وتعيش في عزلة دولية؟ لم يستطع آدم سميث الإجابة عن هذا السؤال وإن الذي أجاب عنه هو ديفيد ريكاردو (1772- 1823) في نظريتهِ المسماة **نظرية الميزة النسبية.**

2- نظرية الميزة النسبية:

طبقاً لنظرية الميزة النسبية فان قيام التجارة بين الدول لا يقتضي أن تتمتع الدولة بميزة مطلقة في إنتاج السلعة التي تصدرها إنما قد تقوم التجارة بين دولة وأخرى حتى ولو كانت هذه الدولة لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة وذلك لان التجارة الدولية تقوم على أساس اختلاف التكاليف النسبية. وهكذا تكون هناك مصلحة مشتركة في التخصص والتبادل دوليا في حالة اختلاف التكاليف النسبية .

❖ معنى التكاليف النسبية

لما كانت الموارد الإنتاجية لكل بلد محدودة بالقياس إلى وجوه استعمالها فان هذه الموارد لو استخدمت جميعها في إنتاج سلعة معينة ولتكن القمح فان هذا يعني ان ليس بالإمكان إنتاج أي كمية من سلعة أخرى ولتكن القطن لكن إذا أريد إنتاج وحدة واحدة من سلعة القطن فان ذلك لا يتم إلا إذا تمت التضحية بإنتاج وحدة واحدة أو أكثر من وحدات القمح وإذا افترضنا ان إنتاج وحدة واحدة من القطن يتطلب تحويل مقدار من الموارد الإنتاجية التي تكفي لإنتاج وحدتين من القمح يقال في هذه الحالة ان كلفة إنتاج وحدة واحدة من القطن هي عبارة عن وحدتين من القمح ويمكن تسمية كلفة الإنتاج هذه بالكلفة النسبية لان التعبير عن تكلفة إنتاج السلعة هنا لم يتم بمقدار الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها بل بمقارنة عدد الوحدات التي يستطع المقدار نفسه من الموارد أن ينتجه من سلعة أخرى. والكلفة النسبية هنا هي 1: 2 أي أن الوحدة من القطن تعادل وحدتين من القمح والتبادل الدولي يتم في حالة اختلاف التكاليف النسبية.

3- نظرية نسب عناصر الإنتاج

تُسمى نظرية (هكشر ـ اولين) التي سنتطرق إليها هنا والتي وتتميز النظرية بنقطتين، **الأولى** تتعلق بنمط التجارة ونطلق عليها نظرية (هكشر ـ اولين) أما **الثانية** فهي تتعلق بأثر التجارة الدولية على أسعار عوامل الإنتاج بُنيت نظرية (هكشر ـ اولين) على عدد من **الفروض البسيطة** منها:

أ- وجود بلدين وسلعتين وعاملين إنتاجيين هما العمل ورأس المال.

ب ـ أحدى السلعتين كثيفة العمل والثانية كثيفة رأس المال في كلا البلدين.

يمكن صياغة النظرية كما يأتي:-

أن الدولة تتخصص في إنتاج سلعة ثم تصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها استخدماً كثيفاً لعامل الإنتاج الرخيص والوفير نسبياً فيها وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداماً كثيفاً لعامل الإنتاج الغالي والنادر نسبياً فيها.

وباختصار فان الدولة الغنية نسبياً بالعمل تصدر السلعة كثيفة العمل نسبياً وتستورد السلعة كثيفة رأس المال نسبياً فعلى سبيل المثال دولة مصر تصدر (القطن) لأن سلعة (القطن) هي سلعة كثيفة العمل وأن العمل عنصر متوفر ورخيص نسبياً في مصر. من ناحية أخرى أن دولة اليابان تصدر سلعة (المكائن) لان سلعة (المكائن) كثيفة رأس المال، وان رأس المال هو عامل متوفر ورخيص نسبياً في اليابان .

أن نظرية (هكشر ـ اولين)* تؤكد على الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول كسببٍ رئيسٍ أو محدد للميزة النسبية والتجارة الدولية، ولهذا السبب يُشار عادةً إلى نظرية (هكشر ـ اولين) بأنها نظرية وفرة عوامل الإنتاج .

سادساً: اثر التجارة الدولية على أسعار (عوائد) عوامل الإنتاج.

طبقاً لفروض نظرية (هكشر ـ اولين) المذكورة سابقاً يمكن صياغة نظرية مساواة سعر العامل الإنتاجي بالشكل الآتي وهو :-

((إن التجارةَ الدولية تُسَببُ المساواة في العوائدِ النسبيةِ والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة عَبرَ الدول))

هذا يعني ان التجارة الدولية تجعل أجور العمل المتجانس (أي العمل الذي يكون بنفس المستوى من التدريب والمهارة والإنتاجية) متماثلة في جميع الدول المتاجرة. وكذلك ان التجارة الدولية تجعل عوائد رأس المال المتجانس (أي رأس المال الذي يكون بنفس الإنتاجية والمخاطرة) متماثلة في جميع الدول المتاجرة. فمثلاً عند تخصص بلد مصر في إنتاج سلعة **القماش** (الكثيفة العمل) وتقليل إنتاج سلع **المكائن** (الكثيفة رأس المال) فإن الطلب على العمل يرتفع نسبياً، وهذا يدفع أجور العمل نحو الارتفاع، بينما ينخفض الطلب على رأس المال نسبياً مسبباً انخفاضا في سعر الفائدة على رأس المال. ويحصل العكس تماماً بالنسبة الى

---

* في عام 1919 نشر الاقتصاد السويدي (هكشر مقالة بعنوان (اثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل) والتي بين فيها الخطوط العامة لما اطلق عليه فيما بعد (النظرية الحديثة للتجارة الدولية) . ان هذه المقالة اهملت أكثر من عشر سنوات إلى ان انتشلت من قبل احد طلبة هكشر ، وهو الاقتصادي السويدي (اولين) الذي نقحها واضاف اليها وذلك عام 1933 عندما نشر كتابه ((التجارة الاقليمية والتجارة الدولية)) . وقد عرفت النظرية فيما بعد بنظرية (هكشر ـ اولين) باعتبار ان هكشر هو اول من مهد لها رغم ان النظرية انجزت في عهد اولين.

بلد اليابان إذ عندما يتخصص في إنتاج سلع المكائن ويُقلل إنتاجه من سلعة القماش فإن طَلَبَهُ على العمل سينخفض مسبباً انخفاض في أجور العمل، بينما يرتفع طلبهُ على رأس المال مسبباً ارتفاع في سعر الفائدة على رأس المال.

نستخلص (ان التجارة تُقلل الفرق في الأجر بين الدولتين الذي كان قائماً قبل التجارة) .

سابعاً: دورةُ حياةِ المُنتَج (السِلعة) Product Cycle

قام بصياغة هذه النظرية كلٌ من **بوزنر** Posner و**فيرنون** Vernon. فقد أوضح بوزنر **أن التجديد** (أي إنتاج سلعة جديدة أو استخدام طريقة إنتاجية جديدة) قد يولدُ ميزةً نسبية جديدة لدولةٍ ما، وسيكون باستطاعة تلك الدولة الاستفادة من هذه الميزة في توسيع صادراتها إلى الأسواق الدولية، طالما بقيت هذه الميزة بعيدةً عن التقليد وطرح المنتجات المماثلة إلى السوق الدولية. ولكن بوزنر لم يبحث عن الكيفية التي بموجبها سيتحقق ذلك في هذه الدولة أو تلك.

وقد ميز فيرنون بين أربع مراحل لدورة حياة المُنتَج هي:

أ- مرحلة الإنتاج الجديد: وفي هذه المرحلة يَفترِض أن التجديد والإنتاج يبدآن في الولايات المتحدة، ويتم بيعهُ في أسواقِها.

ب ـ مرحلة الطلب الأجنبي على هذا المنتج الجديد مما يؤدي إلى زيادة صادرات الولايات المتحدة من المنتج الجديد.

ج ـ مرحلة إنتاجه من قبل الشركات الأجنبية وتسويقه إلى أسواقها المحلية والأسواق القريبة، ومن ثم انخفاض حجم الصادرات الأميركية له.

د ـ مرحلة قيام الولايات المتحدة الأميركية باستيراد ذلك المُنتَج من الدول التي أصبحت مُنتِجاً كبيراً له وبأسعارٍ تُنافِسُ الأسعار الأميركية، وهي مرحلة نهاية دورة المنتج .

ولابد هنا من الإشارة إلى ان دورة حياة كل منتج تختلف مدتها الزمنية عن دورة حياة المنتجات الأخرى تبعاً لنوعِ المُنتَج، مدة حمايتهِ الفكرية، سرعة التعرف على طريقة إنتاجه، تكييف التكنولوجيا اللازمة لإنتاجهِ وغير ذلك من الأسباب التي تزيد أو تقلل من المدة الزمنية لدورة حياة المنتج.

أ- مفهوم سعر الصرف الأجنبي : Foreign exchange rate

سعر الصرف الأجنبي: هو نسبة مبادلة وحدة من عملة نقدية معينة بعملة نقدية أخرى، ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، أو هو عبارة عن مقدار ما يدفع من وحدات من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. تتفاوت أسعار الصرف الأجنبي شانها شان جميع الأسعار الأخرى من أسبوع إلى أسبوع ومن شهر لآخر وفقاً لقوى الطلب والعرض السائدة في السوق. ويعرف سوق الصرف الأجنبي ايضاً بأنه: هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض العملات الأجنبية والطلب عليها مقابل العملة الوطنية. ويمكن الحصول على الصرف الأجنبي من خلال عمليات التصدير والاستثمارات في الخارج أو من خلال الاقتراض من الأسواق المالية الدولية .

ب - آلية تحديد سعر الصرف:

إن تحويل مدفوعات العمليات التجارية التي تتخطى الإطار المحلي يتم تحت مظلة مؤسسات ما يسمى في وقتنا الحاضر بالنظام النقدي الدولي، الذي يقوم على وجه الخصوص بتحديد طريقة وضع أسعار الصرف الأجنبي وكيفية تدخل الحكومات للتأثير على أسعار الصرف. ولايزال صندوق النقد الدولي هو الذي يتولى إدارة النظام النقدي الدولي.

وفي ما يأتي إيجاز لأشهر ثلاثة من أنظمة لتحديد أسعار صرف العملات النقدية التي استخدمت في معاملات التجارة الدولية.

1. نظام أسعار الصرف الثابتة : Fixed exchange rates

سعر الصرف الثابت : هو السعر الذي تُحَدِدُهُ الدولة لعُملَتِها الوطنية وتعمل على الحفاظ عليه.

ومن أشهر القواعد المتبعة تاريخياً في هذا الاتجاه هي:-

أ- قاعدة الذهب التقليدية Gold standard

حيث تقوم الحكومات بوضع السعر المحدد الذي يتم عنده تحويل الدولار إلى الين أو غيره من العملات. ومن الناحية التاريخية تمثل احد أهم أنظمة سعر الصرف الثابتة في قاعدة الذهب Gold standard التي بدأ العمل بها عام 1717م وحتى 1933 م وفي ظل هذا النظام كانت الدولة تقوم بتحديد قيمة عملتها وفقاً لكمية محددة وثابتة من الذهب ومن ثم إرساء أسعار صرف ثابتة فيما بين الدول على أساس قاعدة الذهب * وعلى سبيل المثال نفترض ان الأفراد في كل أنحاء العالم قد أجمعوا على التعامل التجاري بتداول القطع المعدنية المصنوعة من الذهب الخالص كوسيلة للبيع والشراء . ومن ثم فإن شراء دراجة في بريطانيا يلزم الدفع بقطع من الذهب مقابل سعر يحدد سلفاً بوحدة الأوقية الذهبية (Ounce) وقطعاً لن تطرأ مشكلة فيما يتعلق بسعر الصرف الأجنبي طالما إتفق الجميع على أن تصبح قطع الذهب هي العملة المتداولة في أنحاء العالم كافة، وبهذا فلن تختلف التجارة الخارجية عن التجارة المحلية. حيث يمكن أن تتم كافة عمليات البيع والشراء مقابل الدفع بالقطع الذهبية. أما الفارق الذي قد يطرأ بين الدول فهو قيام كل دولة باختيار وحدات متباينة لعملتها الذهبية. فمثلاً اختارت الملكة فكتوريا في القرن التاسع عشر عملة نقدية لبريطانيا توازي ($\frac{1}{4}$) أوقية من الذهب (وهذا هو الجنيه الانجليزي) كما قام الرئيس الأمريكي Mikinley باختيار وزن العملة الأمريكية الذهبية لتبلغ ($\frac{1}{20}$) أوقية من الذهب (وهو الدولار الذهب) وفي هذه الحالة يصبح الجنيه الانجليزي أثقل وزناً من الدولار الأمريكي بخمسة أضعاف، كما يبلغ سعر صرفه (1£ 5$).

* استخدام الذهب كنقود لميزاته المتمثلة في محدودية عرضه، وعدم تعرضه للتلف نسبياً وقلة استخدامه لأغراض الصناعة.

ب - قاعدة بريتون وودز (Bretton Woods) لأسعار الصرف الثابتة والقابلة للتعديل

ثار العديد من الاقتصاديون وعلى رأسهم كينز Keynes من جراء الأزمات الاقتصادية التي شهدتها فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، لذا فقد عقدوا العزم على تفادي تكرار تلك الحالة من الفوضى الاقتصادية والتخفيضات الهائلة لقيمة العملات، بغرض المنافسة التصديرية التي استشرت إبان الكساد العظيم سنة **1929**م وبالإضافة إلى ذلك، رأى هؤلاء ان قاعدة الذهب كانت بالغة الصرامة بحيث أدت إلى تعميق الدورات الاقتصادية (التضخم والانكماش) وإطالة أمدها. وفي ظل القيادة الفكرية لكل من جون مينارد كينز والأمريكي هاري دي كستر وآيت اجتمعت الدول عام 1944م في مدينة بريتون وودز Bretton Woods عاصمة ولاية نيوها مبشير حيث تم التوقيع على اتفاقية استبدال النظام القديم (قاعدة الذهب) باستخدام قاعدة (سعر التعادل) لكل عملة نقدية وفقاً لكل من الدولار الأمريكي والذهب وأصبحت أسعار العملات تحدد وفقاً للدولار والذهب.

ويتمثل الفارق الجوهري بين قاعدة بريتون وودز وقاعدة الذهب القديمة هو وجود خاصية المرونة وقابلية ضبط أسعار الصرف عند حدوث اختلال في التوازن، وبطريقة مُثلى يُمكن معالجة مشكلة تغيرات أسعار الصرف بين الدول بسهولة.

ج – قاعدة التدخل الحكومي Government intervention

عندما ترغب الحكومة في تثبيت سعر الصرف، فانه يتعين عليها التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحفاظ على السعر ونجد هذا التدخل من خلال:

1 ـ قيام الحكومة ببيع العملات الأجنبية أو شرائها بغرض التأثير على أسعار الصرف. فعلى سبيل المثال قد تقوم الحكومة العراقية في يوم محدد بشراء كمية من الدينار العراقي بما قيمتهُ مليار دولار أمريكي، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع في قيمة الدينار العراقي.

2 ـ استخدام السياسة النقدية، حيث في مثالنا السابق تقوم الحكومة في العراق بمعالجة انخفاض سعر الصرف لعملتها (الدينار) من خلال جذب القطاع الخاص لزيادة الطلب على العملة المحلية (الدينار) وذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة. وعلى افتراض ان أسعار الفائدة قد ارتفعت في العراق مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى، سيسفر ذلك عن قيام المستثمرين بتحويل أموالهم إلى الدينار العراقي وزيادة الطلب الخاص عليه مما يؤدي إلى ارتفاع قيمته. وتعد طريقة التدخل الحكومي إحدى أهم الوسائل المستخدمة لتثبيت سعر صرف العملات النقدية ضمن نظام أسعار الصرف الثابتة التي تُعتبر أهم أركان النظام الدولي النقدي في وقتنا الحاضر.

أ. نظام أسعار الصرف المرنة: Flexible exchange rates

تشكل أسعار الصرف المرنة الركن الأخر للنظام الدولي النقدي في هذا الوقت. ويمكن القول بان الدولة تتمتع بأسعار صرف مرنة عندما تتحرك أسعار الصرف دون قيود في ظل تأثير كل من العرض والطلب. وتحت مظلة هذا النظام لا تقوم الحكومة بإعلان سعر الصرف، ولا تتخذ أية إجراءات لتدعيم مثل هذا السعر. ويتم استخدام مصطلح آخر وهو أسعار الصرف العائمة وذلك للإشارة إلى نفس المعنى. وفي وقتنا الحاضر يتم استخدام أسعار الصرف المرنة من قبل المناطق الاقتصادية الثلاث الرئيسة وهي الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الأوربية واليابان وفي تلك المناطق تتحدد تحركات أسعار الصرف بصفةٍ أساسية وفقاً للعرض والطلب الخاص على السلع والخدمات والاستثمارات.

ب. نظام أسعار الصرف الموجهة : Managed exchange rates

يُعد نظام أسعار الصرف الموجهة نظاماً وسطاً بين كل من سياسة نظام سعر الصرف الثابت (الصارم) وسياسة نظام سعر الصرف المرن (العائم) وفي هذا النظام يتم تحديد أسعار الصرف بصفة أساسية من خلال قوى السوق (العرض والطلب) وإن كانت الحكومات تقوم ببيع العملات أو شراؤها أو تغيير عرضها النقدي للتأثير على أسعار الصرف. وأحيانا ما تسير الحكومات عكس اتجاه الأسواق الخاصة وأحيانا أخرى يصبح لديها (مناطق مستهدفة) من شأنِها توجيه تحركات سياساتها.

ثامناً:- ميزان المدفوعات Balance of Payment

1- مفهوم ميزان المدفوعات

هو حساب مختصر لكافة المعاملات التجارية والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في بلد معين سواء أكانوا أشخاصا أم مشروعات أم حكومة مع المقيمين في دول أخرى خلال مدة زمنية معينة هي سنة في العادة.

2. أهمية ميزان المدفوعات

ان الغرض من ميزان المدفوعات هو إعلام الحكومة بالمركز الاقتصادي الخارجي للبلد ليُساعدَها في رسم سياساتها النقدية والمالية والتجارية.

3. تنظيم ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من جانبين أحدهما يدعى **الحساب الدائن** وهو الجانب الذي تسجل فيه المعاملات الاقتصادية كافة التي تمكن الدولة من أن تتسلم إيرادات من العالم الخارجي ومن أمثلة ما يسجل في هذا الجانب قيم الصادرات من السلع إلى الخارج والفوائد والأرباح الناجمة من قروض واستثمارات المقيمين في الخارج، وكذلك قيم خدمات النقل والتأمين التي يؤديها المقيمون إلى الأجانب.

أما الجانب الآخر فهو الحساب المدين وهو الجانب الذي تسجل فيه المعاملات الاقتصادية كافة التي تلتزم الدولة بموجبها ان تؤدي مدفوعات إلى الخارج. ومن الأمثلة التي تسجل في هذا الجانب قيم

الاستيرادات من السلع وقيم خدمات النقل والسياحة التي يؤديها الاجانب للمواطنين وكذلك قيم الذهب المستورد وغير ذلك مما يترتب عليه من مدفوعات إلى الخارج.

وبتعبير آخر ((إذا ما جلبت العملية التجارية عملة أجنبية للدولة، فتُسمى آنذاك بالجانب الدائن ويتم تسجيلها كعنصر إيجابي وإذا ما تضمنت العملية التجارية إنفاق عملة أجنبية يُعرف هذا بالجانب المدين وتسجل كعنصر سالب. وبصفة عامة فأن الصادرات فتمثل الجانب الدائن، أما الواردات فتمثل الجانب المدين)).

4. المكونات الأساسية لميزان المدفوعات

إذا ما أريد لميزان المدفوعات ان يكون أكثر من مجرد بيانات تبين حقوق الدولة على العالم الخارجي أو حقوق العالم الخارجي على الدولة وإذا ما أريد له ان يكون أداة تحليل اقتصادية فانه ينبغي ان يصنف تصنيفاً أخر يمكن التمييز من خلاله بين أربعة أنواع من الحسابات يختص كل حساب بنوع معين من المعاملات الدولية .

وهذه **الحسابات** هي:-

أ- الحساب الجاري. ج. حساب التحويلات من طرف واحد.

ب- حساب رؤوس الأموال. د. حساب الذهب النقدي.

وفيما يأتي تعريف بكل من هذه الحسابات:

1- الحساب الجاري: وتسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي ويتضمن:

أ. الحساب التجاري: تسجل فيه تجارة السلع فقط ويطلق على السلع المسجلة فيه مصطلح الصادرات والاستيرادات المنظورة كما يطلق على الفرق بين قيمة هذا النوع من الصادرات وقيمة هذا النوع من الاستيرادات اصطلاح الميزان التجاري أي أن الميزان التجاري يساوي الصادرات المنظورة والاستيرادات المنظورة.

ب. حساب الخدمات: ويطلق على الصادرات والاستيرادات من الخدمات مصطلح الصادرات والاستيرادات **غير المنظورة** ، والصادرات من الخدمات تشمل جميع الخدمات التي يؤديها المقيمون إلى الأجانب كخدمات السياحة والنقل والتأمين وغيرها أما الاستيرادات من الخدمات فتشمل جميع الخدمات التي يؤديها الأجانب للمقيمين .

ج. حساب رؤوس الأموال : تسجل في هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتعلق بالملكية والديون وهو يتضمن الأسهم والسندات والعملات والودائع في البنوك والحوالات والقروض تحت الطلب وهو يتكون من قسمين حساب رؤوس الأموال **الطويلة الأجل** كالاستثمارات المباشرة في المصانع في الخارج وحساب رؤوس الأموال القصيرة الأجل الذي تسجل فيه كل ما يستحق الدفع خلال مدة تقل عن السنة كالودائع المصرفية والقروض تحت الطلب وأذونات الخزينة.

د. التحويلات من طرف واحد: وتسجل في الحساب التحويلات من طرف واحد التي تتم بدون مقابل ومثال هذه التحويلات هو الهدايا والهبات والتعويضات من قبل الأفراد والحكومات سواء أكانت من الأجانب إلى المقيمين أم من المقيمين إلى الأجانب.

هـ. حساب الذهب النقدي: للذهب أهمية خاصة بالنسبة الى معظم الدول بوصفه موجودات نقدية ولأنه وسيلة دفع تتمتع بقبولٍ عالمي. ومادام الذهب مقبولاً عالمياً فان بإمكان أي بلد أن يحصل على أي نوع من العُملة الأجنبية عن طريق تصدير الذهب.

لكن من الناحية العملية لا يمكن أن يحصل محاسبو ميزان المدفوعات على بياناتٍ كاملةٍ عن جانبي كلِ عمليةٍ تتم مع الخارج على حدة ، إذ أنهم يلجأون في العديد من البنود إلى التقدير من واقع بيانات إحصائية مستقلة كتقارير الكمارك عن الصادرات والاستيرادات المنظورة وتقارير البنوك عن التغيرات في أرصدة غير المقيمين وغير ذلك وإن حصلَ مُقدِرو ميزان المدفوعات على مجاميع مختلفة لكلِ من الجانب الدائن والجانب المدين فإنهم في هذه الحالة يُدخلونَ بنداً آخر للموازنة يُدعى الخطأ والسهو وهذا البند سيتكفل بتحقيق المساواة بين الجانب الدائن والجانب المدين.

5. توازن ميزان المدفوعات

من الناحية النظرية يبنى ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج. في مسك الدفاتر الذي يتضمن ان لكل عملية اقتصادية قيدين احدهما دائن والآخر مدين فعملية تصدير سلعة مثلاً تقود إلى إجراء قيدين في ميزان المدفوعات قيد دائن (في الحساب الجاري) يسجل تصدير السلعة ذاتها وقيد آخر مدين بالقيمة نفسها (في حساب رأس المال) يسجل حركة رأس المال القصير الأجل أو الذهب النقدي. وإن بناء ميزان المدفوعات على هذا الأساس يعني أن يكون متوازناً دائماً، أي أن المجموع الكلي لبنود الجانب الدائن لابد أن يتساوى تماماً مع المجموع الكلي لبنود الجانب المدين. لكن التساوي الحسابي بين الجانب الدائن والجانب المدين في ميزان المدفوعات ليس له أي مغزى اقتصادي وهو لا يوضح شيئاً عن المركز الاقتصادي الخارجي للبلد لأنه متحقق دائماً سواءاً كان المركز الاقتصادي الخارجي حسناً أو سيئاً، إذن ليس المهم أن يتساوى الجانب الدائن مع الجانب المدين لكن المهم هو الكيفية التي يتحقق بها مثل هذا التعادل أي ان المهم هو ما إذا كان ميزان المدفوعات مختلاً أو متوازناً ليس من الناحية الحسابية بل من وجهة النظر الاقتصادية.

ان توازن ميزان المدفوعات حسابياً لا يعني بالضرورة ان كل حساب فرعي من حسابات ميزان المدفوعات كالحساب الجاري أو حساب رؤوس الأموال أو حساب الذهب يكون متوازناً إذ يمكن أن يكون كل حساب من هذه الحسابات الفرعية على انفراد في حالة فائض أو في حالة عجز (أي أن الإيرادات لكل حساب قد تزيد أو تقل من المدفوعات فيه) لهذا ومن أجل الوقوف على حالة المركز الاقتصادي الخارجي للبلد يتعين النظر ليس إلى ميزان المدفوعات ككل إنما إلى الحسابات الفرعية للميزان وتحليل أسباب العجز أو الفائض فيها. إذ من الممكن ان تكون الحسابات الفرعية في حالة اختلال كبير لكنها لا تظهر عند النظر

إلى ميزان المدفوعات ككل لان هذه الاختلالات تقابل باختلالات معاكسة في الحسابات الاخرى. لهذا فان مصطلحات الفائض أو العجز تستخدم في الواقع لتشير إلى حساب فرعي أو مجموعة من الحسابات الفرعية في ميزان المدفوعات وليس للميزان ككل.

6. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات: اكدت المدارس الفكرية الاقتصادية انه إذا كان هناك اختلال في ميزان المدفوعات أي عدم توازن فان الضرورة تدعو لمعالجة ذلك الاختلال بعدة وسائل منها:

أ. التقليديون (الكلاسيك) يعتقدون إنهُ عندما يصاب ميزان المدفوعات باختلال معين فان هذا الاختلال سيولد عوامل من شانها إحداث تغيرات في الأسعار وهذه التغيرات في الأسعار ستترك آثاراً تؤدي وبشكل تلقائي إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات ووفق التحليل الآتي:

عند انخفاض الأسعار في الداخل فان ذلك يجعل السلع أرخص نسبياً من السلع في الخارج وهذا الانخفاض في الأسعار يؤدي إلى نتيجتين:

الأولى :- زيادة صادرات البلد لأن السلعة أصبحت رخيصة مقارنةً بالسلع في الخارج.

والثانية :- نقص استيرادات البلد من الخارج لان اسعار السلع في الخارج أصبحت أعلى نسبياً اي حصول فائض في الميزان التجاري الذي من شأنه أن يعمل على تصحيح ميزان المدفوعات.

ب. الفكر الاقتصادي الحديث ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

يرى أصحاب هذه المدرسة أن معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ممكن من خلال إتباع إحدى الوسائل الآتية:

1. اللجوء إلى سياسة تغيير الإنفاق العام من خلال السياسة المالية والنقدية فالسياسة المالية تشير إلى تغيير النفقات الحكومية أو الضرائب أو كليهما فعند زيادة النفقات الحكومية أو تخفيض الضرائب، فان هذا يؤدي إلى زيادة الانتاج المحلي والدخل من خلال زيادة حجم الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى زيادة الاستيرادات وعلى العكس من ذلك عند تخفيض النفقات وزيادة الضرائب فان ذلك يؤدي الى انخفاض الانتاج والدخل ومن ثم تخفيض الاستيرادات، وكذلك الأمر بالنسبة الى السياسة النقدية فعند زيادة عرض النقد تنخفض الفائدة فيزداد الاستثمار والدخل وهذا يؤدي إلى زيادة الاستيرادات والعكس بالعكس.
2. سياسة تغيير سعر الصرف (تخفيضهُ أو رفعهُ) فعند تخفيض سعر الصرف يتحول الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية لأن تخفيض سعر الصرف يجعل السلع الأجنبية أعلى نسبياً من السلع المحلية أما إذا رفع سعر الصرف فان الإنفاق يتحول من السلع المحلية إلى الأجنبية لان السلع الأجنبية تكون في هذه الحالة أرخص نسبياً من السلع المحلية.
3. إتباع سياسة الرقابة المباشرة والتي تتألف من التعريفات الكمركية ونظام الحصص والقيود الأخرى على حركة السلع ورؤوس الأموال فعند فرض تعريفة كمركية عالية على سلعة معينة أو مجموعة من السلع فان ذلك من شانه أن يقلل من استيرادها ومن ثم تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

7. نموذج لميزان المدفوعات:

النموذج الاتي لميزان المدفوعات مركب بتصنيف ثنائي لجمع الفقرات الرئيسية التي تؤلف عادة حساب المعاملات الدولية للبلد. فهو من ناحية يوضح الحسابات المختلفة التي يتكون منها ميزان المدفوعات وبنوده وفقراته ومن ناحية أخرى يبين كل فقرة من هذه الفقرات دائنة ام مدينة **وكما موضح في الجدول ادناه.**

(نموذج لميزان المدفوعات)

اولاً: الحساب الجاري	مدين	دائن
1- الحساب التجاري		
أ- السلع المستوردة	x	
ب- السلع المصدرة		x
2- حساب الخدمات		
أ.النقل	x	
1- ما يقدم من قبل الأجانب من خدمات وسائط النقل .. الخ		
2- ما يقدم من قبل المقيمين للأجانب من خدمات وسائط النقل.	x	x
أ-نفقات السفر		
1. في الأقطار الأجنبية		
2. نفقات الأجانب في داخل البلد	x	x
ج- الفوائد والأرباح.		
1- المدفوعات للأجانب لقاء استثماراتهم في الداخل		
2- المتسلمة من الخارج لقاء استثمارات المقيمين هناك	x	x
د- خدمات الصيرفة والتامين:	x	
1- ما يقدم من قبل المؤسسات الأجنبية		
2- ما يقدم للأجانب من قبل المؤسسات المحلية.		x
هـ - نفقات الحكومة		
1- نفقات حكومة البلد في الخارج	x	
2- نفقات الحكومات الأجنبية في داخل البلد		x
ثانياً: حساب رؤوس الأموال.		
1- الطويل الأجل:		
أ- شراء السندات المالية من الأجانب	x	
ب- بيع السندات المالية إلى الأجانب		x
2- القصيرة الأجل:		
أ- زيادة أرصدة البلد في الخارج	x	
ب- نقص أرصدة الأجانب في الداخل		x
ج- زيادة أرصدة الأجانب في الداخل	x	
د- نقص أرصدة البلد في الخارج		
ثالثاً: التحويلات من طرف واحد		
1- التحويلات الخاصة		x
أ- تحويلات الأشخاص والمشروعات إلى الخارج		
ب- التحويلات المتسلمة من الخارج		
2- تحويلات الحكومة		
أ- المنح والتعويضات الممنوحة للبلدان الأخرى		
ب- المنح والتعويضات المتسلمة من البلدان الأخرى	X	
رابعاً: حساب الذهب		
1- الاستيرادات من الذهب		
2- الصادرات من الذهب		X

تاسعاً: سياسات التجارة الخارجية في ظل العولمة والمنظمات الدولية

1- مفهوم العولمة Globalization

لا يكادُ المرءُ يطالِعُ أياً من صحفِ اليوم إلا ويجدُ أمامهُ أحدَ أحدث الاتجاهات التي تنطوي عليها العولمة فما هو المعنى الدقيق لمُصطَلحِ العولمة ؟ وكيف يُمكن لعلمِ الاقتصاد أن يُسِهمَ في فَهمِنا للقضايا المتصلة بالعولمة ؟ .

العولمة : تعني جعل الشيء عالمي (دولي) الانتشار في مداه أو تطبيقه. وهي عملية تنشأ خلالها المؤسسات التجارية والثقافية والسياسية ... وغيرها. وفي الحقيقة أن العولمةَ عمليةٌ اقتصادية في المقام الأول، وهو ما يهُمُنا في هذا الموضوع ..

يَشيعُ استخدام مُصطلح العولمة للتعبير عن زيادة التكامل الاقتصادي Economic Integration بين الشعوب وهي الزيادة المتمثلة في ذلك النمو الهائل لتدفق السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود بين الدول. ولعل احد أهم عناصر العولمة تلك الزيادة الكبيرة في حصة الصادرات Exports والواردات Imports من الناتج القومي للكثير من الدول. ففي الولايات المتحدة وفي ظل الانخفاض المتواصل في تكلفة النقل والاتصالات تتقلص التعريفة الجمركية وغيرها من عوائق التجارة ، بل قد تزايدت حصة التجارة من الناتج القومي إلى أكثر من الضعف في الخمسين عاماً الأخيرة . واحتدمت المنافسة بين المنتجين الأمريكيين وغيرهم في جميع أنحاء العالم حول قرارات التسعير وأساليب الإنتاج.

وقد صاحب ذلك زيادة في تخصص العملية الإنتاجية Production Process ذاتها حيث تتوزع مراحل الإنتاج المختلفة بين العديد من الدول، كما هو الحال في مثال إنتاج الدمى الشهيرة باربي Barbie التي تؤخذ أجزائها المختلفة من هنا وهناك . فتايوان واليابان هما اللتان تنتجان البلاستك والشعر أما هياكل العرائس وأصباغ الزينة فتاتي من الولايات المتحدة بينما تتخصص الصين في عنصري العمالة والقطن اللازم للملابس.

أما عملية التجميع فقد انتقلت من تايوان واليابان إلى بعض الدول التي تنخفض فيها أجور العمال كإندونيسيا وماليزيا والصين ..ويبلغ سعر الدمية الواحدة 10$ تذهب (35) سنتا منها مقابل العمالة الصينية و65 سنتاً أخرى للمواد الآتية من الخارج ودولار واحد في صورة أرباح لهونك كونج وتكاليف نقل. أما الدولارات الثمانية المتبقية فهي تغطي أرباح الشركة المنتجة Mattei بالإضافة إلى تكاليف التسويق والنقل داخل الولايات المتحدة. وتشير الأدلة إلى أن تجزئة العملية الإنتاجية على هذا النحو امر شائع في الكثير من الأنشطة الصناعية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول ذات الدخول المرتفعة.

العنصر الآخر في منظومة العولمة هو زيادة التكامل بين الأسواق المالية ومن مظاهر هذا التكامل سرعة الإقراض lending والاقتراض Borrowing وتقارب معدلات الفائدة بين الدول. وتتمثل أهم

الأسباب الباعثة على زيادة التكامل بين الأسواق المالية في الغاء القيود على تدفق رؤوس الأموال بين الدول وانخفاض التكاليف، والتطورات التي دخلت على الأسواق المالية كاستخدام أنواع جديدة من الأدوات المالية financial instruments.

وقد أدى التكامل الاقتصادي بلا شك إلى حصول بعض الدول على مكاسب طيبة من التجارة حيث أصبح باستطاعة الدول المحتاجة إلى رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية، أن تسارع إلى الاقتراض من الدول التي لديها فائض من المدخرات ففي العقدين الأخيرين كانت اليابان هي أكثر دول العالم إقراضاً، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر اقتراضا، بسبب انخفاض معدل الادخار القومي National Saving Rate وديناميكية بعض الصناعات التي تتمتع بها بعض الصناعات الأمريكية الكبرى مثل الكومبيوتر والتكنولوجيا الحيوية.

وقد تمخض التكامل في السلع والأسواق المالية عن مكاسب هائلة في التجارة كانخفاض الأسعار وزيادة الابتكارات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أسرع ومع ذلك لم يخل الأمر من بعض الآثار الجانبية الأليمة ومن أمثلة ذلك البطالة وفقدان الأرباح وهو يحدث عندما لا يجد الإنتاج المحلي لنفسهِ مكاناً بسبب مزاحمة المنتجات الأجنبية منخفضة الأسعار، وعندما يفقد عمال النسيج وظائفهم أو يتعرض مزارعو فول الصويا إلى الإفلاس فإنهم لا يجدون عزائهم في تمتع المستهلكين بانخفاض أسعار الطعام والملابس. ومن الطبيعي أن يصبح ضحايا التجارة الدولية International Trade من أنصار سياسة الحماية Protectionisms الذين لا يتوقفون عن المناداة بفرض التعريفةِ الكمركية Tariffs وحصص الاستيراد المقننة Quotas.

كما قد يؤدي التكامل المالي Financial Integration إلى حدوث أزمات مالية دولية كالتي حدثت في كل من تايلاند والمكسيك وروسيا في أواخر التسعينات عندما امتدت آثار المشكلات الاقتصادية إلى أسواق الأسهم والسندات في جميع أنحاء العالم وكثيراً ما تتفشى عدوى المشكلات الاقتصادية كنتيجة مباشرة للارتباط الشديد بين الاسواق بينما يضع المستثمرون الامريكيون اموالهم في تايلاند سعياً وراء عائدات أكبر تراهم يسارعون إلى سحب اموالهم عندما يشمون رائحة المشكلات الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع ازمات مالية خاصةً عندما تلجا بعض الدول إلى مساندة اسعار الفائدة أو دعمها لمواجهة عمليات المضاربة الضخمة Massive Speculative .

وهكذا تطرح دول العولمة عدداً من القضايا الجديدة أمام صانعي السياسة .. فهل يمكن اعتبار مزايا التجارة تعويضا كافياً عن الخسائر المحلية التي تتكبدها بعض الدول في صورة تمزق أو تفكك اجتماعي؟

هل تلجا الحكومات إلى منع المستثمرين من تحريك رؤوس أموالهم داخل البلاد أو خارجها بسرعةٍ تهدد استقرار الاسواق المحلية؟ وهل يؤدي التكامل الاقتصادي إلى مزيد من التفاوت وانعدام المساواة ؟

هل تقوم المؤسسات الدولية بمنح قروض كحل أخير للدول التي تواجه صعوبات مالية؟ إن هذه الاسئلة هي التي تُشغِلُ عقولَ صانعي السياسةِ في جميعِ أنحاء العالم الذين يحاولونَ التصدي للعولمةِ.

2- مفهوم السياسة التجارية وادواتها

السياسة التجارية: هي القيود والتنظيمات التجارية التي تَفرِضُها الدول للتأثير على حرية تدفق التجارة الدولية عبر حدودها. ومن أدواتِ السياسةِ التجارية:

أ- **التعريفة الكمركية**: هي ضريبه أو رسم يُفرض على السلع التجارية التي تعبر حدود الدولة أو المنطقة الكمركية وعادةً ما تتطابق المنطقة الكمركية مع الحدود السياسية للدولة.

ويُمكن أن تُفرَض على السلعِ المارة بالمنطقةِ الكمركيةِ إلى بلدٍ ثالث وهنا تسمى رسوم (الترانزيت) Transit Duties رسوم المرور، وعندما تُفرض على السلع المصدرة من البلد إلى الخارج تسمى رسوم تصدير، وتسمى رسوم استيراد عندما تُفرَض على السلع الداخلة للبلد.

فعندما تُفرض التعريفة الكمركية على السلعة المستوردة فأنها تؤدي إلى رفع سعر تلك السلعةِ مقارنةً بالمنتج المحلي مما يؤدي إلى خفض كمية استهلاكها ومن ثم يؤدي إلى خفض الكميات المستوردة منها.

ب- **نظام الحصص**: هي قيد كمي مباشر على مقدار السلعة المسموح باستيرادها أو بتصديرها وان حصص الاستيراد أكثر شيوعا من حصص التصدير فالحكومة قد تحدد استيراد سلعةٍ معينةٍ عن طريق تحديد حصةٍ معينةٍ أو تخصيص مبلغٍ معينٍ لاستيرادها خلال مدة معينة ويعد قيد الحصة أكثر القيود التجارية أهمية بعد التعريفة الكمركية.

ج- **سياسة الإغراق**: هو تصدير السلعة وبيعها في الخارج بإسعار تقل عن تلك التي تُباع بها في الداخل والإغراق قد يكون دائمياً أو مؤقتا أو بقصد استبعاد المنافسين.

3- أنواع سياسات التجارة الخارجية

❖ سياسة التجارة الحرة

يطلق اصطلاح سياسة حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية. ويدافع أنصار حرية التجارة عن هذه السياسة على أساس الحجج الآتية:

1- إن حريةَ التجارة تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي ويتوقف تقسيم العمل على مدى اتساع الاسواق فاذا كانت هناك حرية في التبادل تصبح الأسواق واسعة.

2- تقوم التجارة الدولية نتيجةً للاختلاف في التكاليف النسبية ويرجعُ ذلك إلى أن عوامل الإنتاج توجد في دولٍ مختلفةٍ بنسبٍ متباينةٍ فمثلاً رأس المال يوجد بكثرة في الولايات المتحدة والأرض الزراعية تتوفر في أُستراليا والعمل في الهند لذلك يتعين إنتاج السلع التي تحتاج إلى مساحة واسعة من الأراضي في أستراليا والتي تحتاج إلى كثافةٍ في رأس المال في الولايات المتحدة والتي تحتاج إلى الأيدي العاملة في الهند ومن ثم يتم التبادل بين هذه الدول وهذا لن يتحقق إلا في ظل حرية التجارة.

3 ـ في ظل حرية التجارة يصعب قيام المنشاة الاحتكارية وانتشارها.

ب ـ سياسة الحماية التجارية: يُقصَد بها الحالة التي تَستَخدِم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير في حجم المبادلات الدولية أو اتجاهها أو تسويتَها. والحماية هي مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وإن أنصار حماية التجارة لا يعترضون على ما لحرية التجارة من مزايا فهم يؤمنون بمزايا تقسيم العمل الدولي لكنهم يرون ان هناك اهدافاً اخرى للمجتمع ينبغي العمل على تحقيقها، ولو ادى الأمر إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص ويقدمون الحجج الآتية :

1-ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها لان ذلك يساعد على بقاء الأموال داخل البلد. فالصناعة المحلية تمكن الدولة من الحصول على السلعة محلياً بدلاً من انفاق الأموال عند استيرادها.

2-الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من انتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب وانقطاع وسائل التبادل الخارجي.

3-تؤدي الحماية إلى توسع الصناعة المحلية وزيادة الاستخدام وتقليل البطالة.

4-يعتقد أنصار الحماية أن التعريفة الكمركية ضرورية لتعويض المنتج المحلي الفرق بين تكاليف الإنتاج في الداخل والخارج.

ومن الحُجج الاقتصادية التي نادى بها أنصار الحماية هي حجة حماية الصناعات الناشئة وتتلخص في أن التكاليف الصناعية في مراحلها الأولى تكون مرتفعة لذلك يجب حمايتها من الصناعات الاجنبيــة العريقة حتى تنخفض تلك التكاليف في المرحلة الثانية وعندئذ تستطيع الدولة ازالة القيود الحمائية دون أن يصيبها ضرر وهي حجة نادى بها أول الأمر الأمريكي الكسندر هاملتون عام 1791 وأكملها الالماني فردريك ليست 1840.

4 ـ المنظمات الاقتصادية الدولية

1- مفهوم المنظمات الدولية

في مستهل القرن العشرين، انخرطت الدول كافة بما فيها التي تمتعت بفترةٍ من السلام الظاهري في حروبٍ تجاريةٍ مُهلِكةٍ وتخفيضاتٍ تنافسيةٍ لقيمةِ عُملاتِها المحليةِ، إلا أنهُ في أعقابِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ سرعانَ ما تطورت المؤسساتِ الدوليةِ لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول. وقد واصلت تلك المؤسسات دورها بتنسيق سياساتها وإيجاد الحلول لما يواجِهُها من مُشكلاتٍ في سبيلِ تلبيةِ احتياجات الدول التي مزقتها الحروب لإنشاءِ مؤسساتٍ راسخةٍ قادرةٍ على تسيير الإصلاحات السريعةِ التي يحتاجها الاقتصاد الدَولي وتنفيذها.

فالمنظمةِ الاقتصادية الدوليةِ هي إطارٌ للعمل المشترك في ميادين العلاقاتِ الاقتصادية الدوليةِ انبثقت عن الحاجةِ الى التضامنِ وتضافُرَ الجهودِ باتجاه تحقيق منافعٍ مشتركةٍ، ولإيجاد حلولٍ مناسبةٍ للمشاكلِ الاقتصادية الأساسيةِ.

2- أهداف المنظمات الاقتصادية الدولية:

تختصُ كلَ منظمةٍ من المنظماتِ الاقتصادية الدوليةِ بميدانٍ معينٍ من ميادين العلاقاتِ الاقتصادية الدوليةِ، والعلاقاتِ النقديةِ والعلاقاتِ التجاريةِ وقضايا الاستثمار الدولي وشؤون التعمير والتنمية وتسويق الموادِ الأوليةِ، والنهوض باقتصاديات الدولِ المختلفةِ .... الخ. ولعل أبرز الأهدافِ التي سعت الى تحقيقها المنظمات الاقتصادية الدوليةِ التي قامت بعد الحرب مباشرةً هي:

أ. توثيق التعاون الدولي في ميدان التجارةِ الدوليةِ وتذليل العقباتِ أمامَ حركةِ السلعِ والبضائعِ بين الدولِ الأعضاء.

ب. توفير المساعدات المالية التي تعمل على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات وتؤدي الى رفع مستوى الاستخدام والدخل الحقيقي .

ج. المساعدة في إعادة بناء الجهاز الإنتاجي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية وتقديم العون المادي والفني في سبيل النهوض بالاقتصاديات الدولية.

3ـ أنواع المنظمات الاقتصادية الدولية
Types of International Economic Organization

اولاً: صندوق النقد الدولي : International Monetary Fund (IMF)

صندوق النقد الدولي هو بمثابةُ بنكٍ مركزي للبنوك المركزية وتُساهِمُ الدوَلُ الأعضاءُ عن طريقِ القيامِ بإقراضِ عُمُلاتها للصندوقِ الذي يقومُ بإعادةِ إقراضَ تلك الأموال لمساعدةِ الدولِ التي تُواجِهُ صعوباتٌ أو عجزٌ في موازينِ مدفوعاتَها، والوظيفةِ الرئيسةِ لصندوقِ النقدِ الدولي هي توفيرُ القروضِ المؤقتةِ للدولِ التي تواجهُ مشكلاتٌ تتعلق بموازينِ مدفوعاتِها أو تتعرضُ لمَخاطِرَ المضاربةِ في الأسواقِ الماليةِ.

انبثق صندوقُ النقدِ الدولي عن اجتماعات مؤتمرِ بريتون وودز عام 1944م المنعقد في مدينةِ وودزِ الأمريكية. وبدأَ نشاطهُ الفعلي في آذار عام 1947م وكان عدد أعضاءه في ذلك الوقت (30) دولةً، بينما بلغَ عدد أعضاؤهُ في عام 2012 **(188) دولةً.**

ثانياً: أهداف صندوق النقد الدولي Goals of the International Monetary Fund

تتلخصُ أهدافُ الصندوقِ فيما يأتي :

1- إيجادُ مؤسسةٍ دوليةٍ تسعى لحلِ مشاكلَ العالمِ النقديةِ.

2- تَحقيقُ الثباتَ في أسعارِ الصرف قدر الإمكانِ ، وَتَجَنُبُ سياساتَ تخفيضِ هذهِ الأسعارِ.

3- تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستوياتِ الدخلِ الحقيقي، وتنميةِ الموارد الانتاجية.

4- العملَ على وضعِ نظامٍ متعددِ الأطرافِ لتغطيةِ المعاملاتِ الجاريةِ بين الأعضاء.

5- توفير الموارِدِ الماليةِ اللازمةِ لمواجهةِ ما يطرأ من اختلال على موازينَ مدفوعات الدول الأعضاء بالقدر الذي يُجنبُها الاضطرار لإجراءاتٍ تَضُرُ بالاستقرار الداخلي ومساعَدَتُها في التَغَلُبِ على المصاعبَ التي تُقابِلُها في تَحقيقِ التوازنَ المطلوب في ميزان مدفوعاتِها.

ثالثاً: رأس مال الصندوق ونظام التصويت Fund Capital

تتكون موارد الصندوق بشكل رئيس من تراكمات حصص الدول الأعضاء وتتفاوت هذه الحصص من دولةٍ لأُخرى سواءً من حيث مقدارَها أو نوعيتها وهذه الموارد تكون بصورةِ ذهبٍ وعملاتٍ أجنبيةٍ، وحقوقُ السحبِ الخاصةِ التي أُستحدثت من قبل الصندوق عام 1969م .

وإضافةً الى حصص الدول الأعضاء فان الصندوق يستطيع أن يقترض من المصادر المختلفة لزيادة مواردهِ كما فعل عام 1961 م عند توقيع الاتفاقية العامة للاقتراض في باريس وفيينا. وقد حددت اتفاقية بريتون وودز لكل دولة عضو في الصندوق حصةُ معينةُ تتحدد وفقا لها قيمة اكتتابها في رأسِ مالِ الصندوق ومن ثم تتوقف عليها قوة التصويت التي تملُكَها في إدارة الصندوق ومقدار ما تتمتع بهِ من حق السحب على مواردهِ. وتتمتع (6) دول مساهمة في الصندوق بأعلى نسبة تصويت وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، اليابان، المملكة العربية السعودية).

فمثلاً بلغ عدد أصوات الولايات المتحدة الأمريكية (179433) صوتاً في حين بلغ عدد أصوات العراق (5290) صوتاً. وقد بلغ عدد الأصوات الكلية في عام 1986م (930300) صوت، بلغ عدد أصوات العراق (5290) صوتاً وهي تشكل (0.57 %) من الاصوات الكلية. وتتكون الحصة التي تلتزم كل دولة بسدادها للصندوق وفقاً لما جاء في اتفاقية بريتون وودز من **جزئين** هما:

الأول: يدفع بالذهب أو الدولار الأمريكي بنسبة 25% من مقدار حصة الدولة العضو.

الثاني: يدفع بالعملة المحلية للعضو بنسبة 75% من مقدار حصة الدولة العضو.

عندَ النظر الى أهداف الصندوق التي ذُكرت سابقاً نجد أنَ للصندوق مهمتين أساسيتين هما:

1- تهيئة التسهيلات الائتمانية لإقراض الدول التي تعاني من صعوبات مؤقتة في موازين مدفوعاتها.

2- الإشراف على مدى إتباع الدول لمجموعة القواعد المتفق عليها بخصوص التمويل والتجارة الدولية ومن أجل تحقيق المهمة الأولى (التمويلية) يَمنَحُ الصندوق للدول الأعضاء التي يطرأ على موازين مدفوعاتها اختلالاً قصير الأجل بالوسائل التمويلية الآتية :

أ ـ حقوق السحب العامة. ب ـ حقوق السحب الخاصة.

أ.**حقوق السحب العامة:-** وهي الميزة الرئيسة التي يتمتع بها العضو في استخدام موارد الصندوق التي تتمثل

في طلب العضو للحصول على مبالغ من العملات الأجنبية التي يحتاجها مقابل سداد قيمتها بعملتهِ الوطنيةِ وهي في الواقع حقُ شراءٍ وليسَ قرضاً. ويتم ذلك وفقَ شروطٍ محددةٍ منها:

1- أن يكون الغرض من السحب هو تغطية عجز وقتي في ميزان المدفوعات

2- ألا يكون العضو الذي يرغب بالسحب قد أرتكب أيةُ مخالفةٍ لأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق.

3- أن تلتزم الدولة الساحبة بسُدادِ عمولةٍ على المبلغ المسحوب تتراوح بين 0.5-1%.

إن نظام **بريتون وودز** هو قاعدة صرف الذهب Gold –Exchange Standard إذ أن الولايات المتحدة كانت قد ألتزمت بتحويل الدولارات عند الطلب إلى ذهب وبسعر ثابت هو (35) دولار للأونسة الواحدة بدون تحديدات أو قيود.

وقد توقف العمل بمضمون قاعدة الصرف بالذهب المذكورة أعلاه تماماً، حينما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية في آب عام 1971م عن التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب، بسبب الانخفاض المستمر في مخزون ذهبها، وعجز ميزان المدفوعات المزمن الناتج جزئياً عن المبالغة في قيمة الدولار.

ثانياً ـ منظمة أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC)

1. تعريف المنظمة

منظمة أوبك هي منظّمةٌ عالميةٌ تَضُمُ ثلاثُ عشرةَ دولةً تَعتَمِدُ على صادراتِها النفطيةِ اعتمادا كبيراً لتحقيق مدخولاتِها. ويَعَمَلُ أعضاؤُها لزيادةِ عائداتِهم من بيعِ النّفطِ في السّوقِ العالميةِ. تملكُ الدولُ الأعضاءُ في هذهِ المنظَمةِ ما يتراوحُ بين ثُلثي إلى ثَلاثةُ أرباعِ الاحتياطي العالمي من النفط ، والصورة (14) ادناه توضح مبنى وشعار منظمة أوبك للدول المصدرة للنفط ومقرها في مدينةِ فيينا عاصمة جمهورية النمسا.

الصورة (14) مبنى منظمة أوبك للدول المصدرة للنفط ومقرها الدائم في جمهورية النمسا (فيينا)

2. تأسيسُ المنظمةِ

تأسست في بغداد عام (1960 م) من خمس دول هي العراق، إيران، فنزويلا ، الكويت و السعودية. وانضمَ اليها فيما بَعدُ كلٌ من قَطرٌ (1961) إندونيسيا (1962) ليبيا (1962) الإمارات العربية المتحدة (1967) الجزائر (1969) نيجيريا (1971) الإكوادور وأنغولا (2007) ليصبحَ عدَدَ الدولِ التي لها العضويةَ الكاملة (13) دولةٌ، حيث فُتِحَ بابُ العضويةِ أمام كلِ دولةٍ لديها فائضٌ وفيرٌ من النفطِ الخامِ شرطَ حصولِها على موافقةِ كلِ الأعضاءِ المؤسسينَ (الخمسة) وموافقةَ ثلاثةَ أَرباعِ الأَعضاءِ ذوي العضويةِ الكاملةِ ومقرها في فيينا. لذا فقد دخلت كل من دول الجابون والكونغو وغينا الاستوائية وقد علقت إندونيسيا عضويتها في عام 2009 وانسحبت كل من دولة قطر عام 2019 ودولة الاكوادور 2020.

3. أهدافُ المنظمةِ

تهدف الأوبك من خلال نص المادة (2) من دستورها لتحقيقُ ما يأتي:

أ- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدانِ الأعضاءِ وتقديم أحسنَ السُبُلَ لحماية مصالِحَها مُنفَرِدةً ومُجتمِعَة.

ب- تَعمَلُ المُنَظَمَةُ على إيجادِ السُبِلَ والوَسائِلَ التي من شأنِها ضمانَ استقرار الأَسعارَ في أسواقِ النفطِ العالميةِ وإزالةُ أيةُ تعليماتٌ ضارةٌ ولا موجِبَ لها.

ج- تراعي في جميع الأوقات مصالحَ البلدانِ المنتجةِ للنفط، فضلاً عن تأمين إمداداتٍ اقتصادية ذات كفاءة ومستقرةٌ من النفطِ للدولِ المستهلكةِ.

رَكَزَ واضِعوا ميثاق الأوبك على فكرةَ الربطِ بينَ وجودِ هذهِ المنظمةِ والأهدافَ التنمويةَ للبلدانِ الناميةِ المنتجةِ للنفطِ. لذا فاهتمام الأوبكَ بأسعارِ النفط ليسَ غايةً في حد ذاتهِ كما يَعتَقِدَ البعضَ، إنما هو أداة لدعمِ جهودِ عمليةِ التنميةِ داخِلَ البُلدانِ الأعضاءِ.

ثالثاً ـ البنك الدولي للإنشاءِ والتعميرِ: International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) في عام 1944م لمساعدة أوروبا على الانتعاش من آثار الحرب العالمية الثانية، ويُعتَبرُ هذا البنك إحدى المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك الدولي وهو يُمثلُ ذراعَ البنك الدولي الذي يعملُ مع البلدان المتوسطة الدخلِ والأشدُ فقراً المتمتعة بالأهليةِ الائتمانية من أجلِ تعزيز النمو المستدامُ والمُنصِفُ الذي يؤدي إلى خلقِ الوظائفُ وفرص العمل والحد من تفشي الفقر ومعالجة القضايا ذات الأهمية الإقليمية والعالمية.

ويشبَهُ البنيان الهيكلي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددهم 186 بلداً يتم تشغيلُها لصالحهم .ويُساعِدُ البنكُ الدولي للإنشاء والتعمير أعضاءهُ على تحقيق النتائج من خلال تقديمهِ أدوات مالية مرنةٍ وآنيةٍ ومُعَدةُ خصيصاً وفقاً لمختلفِ الظروف وكذلكَ من خلالِ الخدماتِ المعرفيةِ والفنيةِ والمشورةِ الاستراتيجية. وتستطيع البلدان المتعاملة مع البنك الحصول على مبالغ أكبر من رؤوس الأموال بشروط جيدة وبآجال استحقاق أطول وبطريقةٍ أكثرُ قابليةٍ للاستمرار مما تُقَدِمَهُ الأسواق الماليةِ العالميةِ بصورةٍ معتادةٍ.

وعلى وجه التحديد يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الى ما يأتي:

1- مساندة احتياجات التنمية البشرية والاجتماعية طويلة الأجل التي لا تمولها جهات إقراض خاصة.

2- الحفاظ على القوة المالية للبلدان المقترضة من خلال تقديم المساندة في فترات الأزمات حينما يكون الفقراء أكثر تضررا من جرائها.

3- اللجوء إلى الدعم المالي (تدبير الموارد المالية عن طريق الاقتراض) لتشجيع الإصلاحات الرئيسة على صعيد السياسات والمؤسسات ، مثل (إصلاحات شبكة الأمان أو ما يتعلق بمكافحة الفساد).

4 ـ تهيئة بيئة استثمار مواتية لتشجيع توفير رأس المال الخاص.

5 ـ تقديم المساندة المالية (في صورة منح تقدم من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير) في المجالات البالغة الأهمية لرفاهية الطبقة الفقيرة في البلدان كافة.

والنتيجة الواضحة في الصورة (15) ادناه التي توضح بعض من انجازات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهو مشروع توصيل الكهرباء للمجتمعات النائية في جمهورية المكسيك.

الصورة (15) توضح بعض من انجازات البنك الدولي للإنشاء والتعمير

❖ تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على موارد تمويله من أسواق رأس المال. ويعد المستثمرون سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وسيلةٌ آمنةُ ومربحةُ لإيداع أموال وتستخدم تلك الأموال لتمويل مشروعات في البلدان المتوسطة الدخل ويختلف حجم التمويل السنوي من سنة إلى أخرى وهو يبلغ حاليا حوالي 10-15 مليار دولار أمريكي.

وقد أصبحَ البنكُ الدوليُ إحدى أكثر الجهات المقترضة ثباتا في أسواق رأس المال في العالم منذ إصداره أول سند له في عام (1947م) لتمويل إعادة أعمار أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ويحصل البنك على تصنيف ائتماني بمرتبة (AAA) منذ عام 1959م .

رابعاً ـ منظمةُ التجارةِ العالميةِ : World Trade Organization (WTO)

منظمةُ التجارةِ العالميةِ هي هيئةٌ دائمةٌ متخصصةٌ تَتَمَتَعُ بالإرادةِ الذاتيةِ وبالشخصيةِ القانونيةِ الدوليةِ اتفقت مجموعة من الدولِ ذاتُ السيادةِ على إنشائِها، كَوسيلةٌ من وسائلِ التعاونِ الاختياري فيما بينها في مجالِ تنظيمِ التجارةِ الدوليةِ.

وتُغَطي المنظمةُ بنشاطِها، المجالَ التجاريُ الدوليُ وذلكَ بهدفِ تحريرِ وانسياب التجارةِ الدوليةِ بأكبرِ قدرٍ من السلاسةِ والحُريةِ في جميع قطاعات التجارةِ الدولية (السلع، الخدمات، الملكية الفكرية).

وتجدرُ الإشارةُ في هذا الشأنِ الى أنَ الاتفاقيات التجاريةُ التي تعملُ من خلالها منظمة التجارة الدولية، هي اتفاقيات مُلزِمَةٌ لأطَرافَها، ذلك أن الاتفاقيات التجارية تختلفُ في طبيعتِها من حيثُ درجة الإلزام. فهُناكَ مجرد اتفاقات لا تتضمن إلا النوايا الطيبة الطوعية مثل تشجيع التبادل التجاري أو إقامة المعارض أو التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا ، أما إذا زاد هذا الالتزام بحيث يشمل تخفيض الرسومِ الكمركية أو تنفيذ ضوابط أو الامتناع عن القيام بأمر ما فإن ذلك يمثل اتفاقات ملزمة، والصورة (16) ادناه توضح لنا مبنى منظمةُ التجارةِ العالميةِ ومقرها في جنيف عاصمة جمهورية سويسرا.

الصورة (16) مبنى منظمةُ التجارةِ العالميةِ ومقرها في جنيف (سويسرا)

❖ **التأسيس:**

انبثقت منظمة التجارة العالمية (WTO) عن جولةِ مفاوضاتِ الأورغواي للمدة من (1986-1994) التي تمخض عنها التوقيع على أكبر أتفاق عالمي للتجارةِ في التاريخ. وينصُ هذا الاتفاق على انفتاح أكبر للأسواق العالميةِ وَخَفضُ الرسومِ الجمركيةِ وتأسيسُ منظمةُ التجارةِ العالميةِ، فوَرِثَت منظمةُ التجارةِ العالميةِ WTO الاتفاقية العامةً للتعريفاتِ والتجارةِ الجات GATT التي أُنشِئت عام 1947م ، لتنظيم التبادل التجاري الدولي آنذاك. وصار يطلق عليها أسم جات 1994 م لتَمييزَها عن جات 1947 م الأصلية فتحولت جات (1947م) من مجموعه قوانين بين متعاقدين الى مؤسسة كاملة ذات كيان دولي، ولم تعد هي الأداة القانونية الوحيدة لتنظيم التجارة العالمية، بل أصبحت جزءٌ من عائلةٍ تَضُمُ مجموعةٌ أُخرى من الاتفاقات التي يطلق عليها (أخوات الجات)[1]. سيتولى أمور هذه العائلة من الاتفاقات الدولية كيان دولي جديد يتمتع بكل مقومات الشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية، هذا الكيان هو منظمةُ التجارةِ العالمية التي أصبحت المُنَظِمَ والمُنَفِذَ والمُراقِبَ الوَحيدَ لإحكامِ والتزامات واتفاقات التجارة الدولية.

❖ **أهدافُ مُنَظَمَةِ التجارةِ العالميةِ WTO**

1- رفعُ مستَوى المعيشَةِ والدخلِ.

2- ضمان الاستخدام الكامل للعمالة.

3- زيادةُ الإنتاجِ وتوسيعُ التجارةِ.

4- التخصيص الأمثل للمواردِ الاقتصادية العالميةِ.

[1] تتمثل أخوات الجات في مجموعةٍ من الاتفاقات التي تضمنتها الوثائق التي أُلحِقَت باتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية والموقعة في 15 إبريل 1994 ومنها:
- الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة لعام 1994.
- أتفاق عام بشأن التجارة في الخدمات وملحقاتها وكيفية النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.
- أتفاق بشأن الأمور المتعلقة بالتجارة الخاصة بحقوق المَلكيةِ الفِكريةِ ويُحَدِدُ هذا الاتفاق المبادئ التي تَحكمُ التجار في هذا القِطاع.

يُلاحَظ أنها ذاتُ الأهداف التي كانت الجات 1947 م تسعى لتحقيقَها والإضافةُ الجديدةُ التي أُدخلت على تلك **الأهدافِ** تتمثلُ في:

1. توسيع نطاق أهداف المنظمة لتغُطي تجارةَ الخدماتِ والمُلكيةِ الفكرية.
2. تعزيزُ التنميةِ المستدامةِ معَ حمايةِ البيئةِ والمحافظةَ عليها بشكلٍ يتماشى مع مستوياتِ القيمةِ الاقتصادية الوطنيةِ.
3. بذل جهود إيجابية لحصول الدولِ الناميةِ والأقل نمواً على حصةٍ كبيرةٍ من نمو التجارةِ الدوليةِ.
4. مراعاةُ تحقيقَ مصالحَ الأطرافِ المختلفةِ لأعضاءِ المنظمةِ خاصةً الدولِ الناميةِ التي تُمَثِلُ أغلبيةَ الأعضاءِ من خِلالِ مُراعاةِ ظُروفَها الاقتصادية توزيع الالتزامات بينها وبين الدول المتقدمة إضافةً إلى تَمكينَها من الاستفادة من المعاملةِ التفضيليةِ.

خامساً ـ مؤتمرُ الأُمَمُ المتَحِدَةِ للتجارةِ والتنميةِ:

United nations conference of trade and development (Unctad)

تأكيداً للدور الذي يتعينُ على التجارةِ الخارجيةِ أن تلعبهُ كأداةً للتنميةِ الاقتصادية قررت الجمعيةُ العموميةُ للأُمَمِ المتحدة أن تجعل عقد الستينات عقداً أولاً للتنميةِ. لهذا قَرَرَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن يدعوَ لعقدِ مؤتمرٍ دولي للتجارةِ والتنميةِ يجتمعُ لأولِ مرةٍ في جنيف عام (1964م) والصورة (17) توضح شعار ومبنى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يقع في جنيف عاصمة جمهورية سويسرا.

UNITED NATIONS
UNCTAD
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

الصورة (17) مبنى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وشعار المؤتمر

❖ **تأسيس الأونكتاد**

في 23 أذار عام 1964 م عَقَدَ مؤتمرُ التجارةِ والتنميةِ في جنيف دَورَتَهُ الأولى التي استغرقت حوالي ثلاثةُ شهور وحضرها ما يقرب من (2000) مندوب يمثلون 119 دولة.

إن هذا المؤتمر لم يجمع خبراء في التجارةِ الدوليةِ والاقتصاد فحسب، بل جَمَعَ قَبلَ كُلَ شيءٍ نظرياتٌ سياسيةٌ ومذاهبٌ اقتصاديــة وفكريــةٌ ظلت تتصارعُ فترةً طويلةً، ولهذا فقد كان انعقاده يُعَدُ من الأحداثِ الدبلوماسيةِ والاقتصادية الفريدةِ.

في هذا المؤتمرِ سُلِطَت الأضواءَ على انقسام العالمِ تاريخياً وجغرافياً إلى جنوبٍ وشمالٍ وليسَ على الخلافاتِ الفكريةِ التي قَسَمَتهُ بعدَ الحربِ العالميةِ الثانيةِ الى شرقٍ وغربٍ .

وفي نهايةِ الدورةِ الأولى لليونكتاد أصدرَ المؤتمرُ توصياتٍ تناولت مُعظَمَ المشاكلِ التي تَهُمُ البلدانِ النامية في المجالات التجاريةِ والاقتصاديةِ ومنها:

1- رفعُ الحواجزَ الكمركيةَ التي تعوق صادرات البلدان النامية والتجارة في المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة.

2- تحويل الموارد المالية من البلدانِ الصناعيةِ إلى البلدانِ الناميةِ بنسبةِ 1% من الدخل القومي للبلدانِ الصناعيةِ.

3- المساعدةِ التكنولوجيةِ للتنميةِ في البلدانِ الناميةِ، فضلاً عن النقلُ البحريُ والتأمين والسياحة.

إن الخوضَ في موضوعاتٍ كهذهِ كانت الدولُ الغربيةُ تَعدها تَجَاوزاً للحدود، لكنها مع ذلك عُرِضَت وبُحِثَت على المستوى السياسي والفني وحُلِلَت عناصِرُها تحليلاً موضوعياً. لكن المشاكل التي ينطوي عليها التعاون من أجل التنميةِ هي في الواقع مشاكلٌ معقدةٌ تَحتاجُ إلى المتابعةِ والدراسةِ المستمرةِ وتَحتاجُ كذلكَ الى إطارٍ دائمٍ وأجهزةٌ متخصصةٌ لِتُواصِلَ عمل المؤتمرِ، غير أن تحديد هذا الإطار لم يكن أمراً سهلاً لأن الدولَ الغربية كانت تُعارضُ الفكرةَ من أساسِها، والدول الاشتراكية في حينهِ تَقتَرِحُ منظمةً تختلفُ عن المنظمةِ التي كانت الدول الناميةُ تَتَصَوَرَها.

❖ **اهداف الأونكتاد الرئيسة :**

1- تشجيعُ التجارةِ الدوليةِ والتنميةِ الاقتصادية للأقطارِ الناميةِ.

2- تعزيزُ التجارةِ والتعاونُ الاقتصادي بينَ الأقطارِ الناميةِ والأقطارِ ذات الأنظمةِ الاقتصادية والاجتماعية.

3- صياغةُ مبادئ وسياسات التجارةِ الدوليةِ والتنميةِ وتسهيلُ إعادةِ بناءِ وتكييف تلك المبادئ مع قواعدَ المؤسسات الدوليةِ.

4- تشجيعُ إقامةُ نظامٌ اقتصادي دوليٌ عادلٌ ومنصفٌ يضمنُ للبلدانِ الناميةِ صوتاً أكبر في اتخاذ القرار في المؤسساتِ الدولية.

اسئلة الفصل السابع

س1 : عرف ما يأتي: التجارة، سعر الصرف الأجنبي، السياسة التجارية، نظام الحصص، العولمة، التعريفة الكمركية ، التجارة العالمية (WTO).

س2 :أ - ماهي السمات الأساسية التي تُميز اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة؟

ب - عالِجُ أصحابُ الفكرِ الحديث، الاختلال في ميزانِ المدفوعاتِ عن طريق تغيير سعر صرف العملةِ المحليةِ اشرح ذلك.

س3 : تكلم عن الصعوبات التي تواجهُ انتقال عناصر الإنتاج دولياً.

س4: علل ما يأتي :

أ- تُعد التجارةُ الدوليةُ الخارجية وسيلةٌ من وسائلِ التنميةِ الاقتصاديةِ.

ب ـ نادى أنصارُ سياسة الحمايةِ التجاريةِ بحمايةِ الصناعاتِ الناشئةِ.

د ـ تَتَبِعُ بعضُ الدول سياسة تجارية خارجية تتعمد إغراق السوق بالمُنتَج.

س5 : أُكتب كلمة (صح) أمام العبارة الصحيحة وكلمة (خطأ) أمام العبارة الخاطئة في الجمل الآتية؟ وصحح الخطأ إن وُجِدَ:

1. من حيث المبدأ يُعتَبرُ التخصص هو السبب في قيام التبادل التجاري دولياً وداخلياً .
2. تُفسر نظرية الميزة المطلقة أسباب قيام التجارة الدولية بتمتعِ دولةٍ ما بظروفٍ إنتاجيةٍ معينةٍ تجعلُها أكثرُ كفاءةً في إنتاج سلعةٍ معينةٍ.
3. في نظرية الميزة النسبية سميت كلفة الإنتاج بالكلفة النسبية لأن التعبير عن كلفة إنتاج السلعة هنا لم يتم بمقدار الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها بل بمقارنة عدد الوحدات التي يستطيع المقدار نفسهُ من الموارد أن ينتجهُ من سلعةٍ أُخرى.
4. تغطيةُ العجز الدائمٌ في ميزانِ المدفوعاتِ، شرطٌ لتمتُعِ الأعضاء في صندوق النقد الدولي باستخدام موارد الصندوق.
5. يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على موارد تمويله من اسواق رأس المال، ويعد المستثمرون سندات البنك الدولي للأنشاء والتعمير وسيلة امنة ومربحة لإيداع اموالهم لديه.

6. توسعَ نطاق أهداف منظمة التجارة الدولية WTO ليغطي تجارة (الخدمات والملكية الفكرية).

7. إقامة نظام اقتصادي عادل يضَمَنُ للبلدانِ المتقدمةِ صوتاً أكبرُ في اتخاذ القرار في المؤسساتِ الدوليةِ، من أهدافِ مؤتَمرِ التجارةِ والتنميةِ (الأونكتاد).

س6 : ما الفرق بين كلٍ مما يأتي:

أ- الصادرات المنظورة والصادرات غير المنظورة.

ب ـ سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن(العائم).

ج - الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

د - سياسة التجارة الحرة وسياسة الحماية التجارية.

س7: أ – بماذا تُفَسِر نظرية دورة حياة السلعة قيام التبادل التجاري بين الدول؟ وما هي مراحل دورة حياة المنتج (السلعة)؟

ب ـ وفقاً لنظام سعر الصرف الثابت للعملات تتدخل الحكومات لتحديد سعر صرف عملاتها. فماهي الوسائل التي تستخدمها الحكومات لتحقيق ذلك؟

س8 : أ ـ ماهي الحجج التي استند عليها أنصار سياسة التجارة الحرة؟

ب ـ ماهي العولمة ؟ تكلم عن العولمة في حقل الاقتصاد.

س9 : ما المقصود بالمنظمات الاقتصادية الدولية ؟ وما هي الأسس التي تم اعتمادها لتنظيم التعاون الاقتصادي الدولي.

س10 : وضح مفهوم صندوق النقد الدولي؟ وما هي أهم أهدافه.

س11 : وضح بالتفصيل نشأة وأهداف منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)؟

فهرس الكتاب

ت	الموضـــــــوع	الصفحة
1	المقدمة	3
2	**الفصل الاول : مفاهيم اساسية في الاقتصاد الكلي والنظرية الكينزية**	18 - 4
3	مفهوم الاقتصاد الكلي واختلافه عن الاقتصاد الجزئي	6
4	تعريف الاقتصاد الكلي	7
5	أهداف دراسة الاقتصاد الكلي	7
6	نبذة عن العالم الاقتصادي (مينارد كينز)	8
7	الفرضيات الاساسية للنظرية الكينزية	9
8	أهمية جانب الطلب الكلي في النظرية الكينزية	17 - 9
9	اسئلة الفصل الأول	18
10	**الفصل الثاني: الدخل القومي**	33 - 19
11	مفهوم الدخل القومي	21
12	أهمية دراسة الدخل القومي	22
13	الدخل القومي ورفاهية الشعوب	23
14	معايير الرفاهية	23
15	الناتج القومي الاجمالي	24
15	الناتج المحلي الاجمالي والاسمي والحقيقي	25
16	التدفق الدوري للدخل	26
17	طرق احتساب الدخل القومي	27
18	الدخل القومي النقدي والحقيقي	30

19	تطور الدخل القومي في العراق	31
20	اسئلة الفصل الثاني	33
21	**الفصل الثالث - التضخم والانكماش**	49 - 34
22	مفهوم التضخم	36
23	انواع التضخم الاقتصادي	39
24	اسباب التضخم الاقتصادي	41
25	آثار التضخم	42
26	طرق معالجة التضخم	45
27	الانكماش	46
28	مفهوم الانكماش	46
29	الآثار الاقتصادية للانكماش	47
30	معالجة الانكماش	47
31	اسئلة الفصل الثالث	49
32	**الفصل الرابع : النقود والمصارف والمؤسسات المالية**	73 - 50
33	النقود	52
34	مفهوم النقود	52
35	انواع النقود	53
36	وظائف النقود	57
37	المصارف	60
38	انواع المصارف	60
39	وظائف المصارف	62

40	البنك المركزي	63
41	وظائف البنك المركزي	64
42	غسيل الاموال	66
43	مفهوم وادوات السياسة النقدية	69
44	المؤسسات المالية في العراق	71
45	اسئلة الفصل الرابع	73
46	**الفصل الخامس - المالية العامة والسياسة المالية**	104 - 74
47	المالية العامة	76
48	مفهوم المالية العامة	76
49	مفهوم النفقات العامة	77
50	عناصر النفقات العامة	79
51	قواعد النفقات العامة	80
52	انواع النفقات العامة	81
53	اسباب زيادة النفقات العامة	83
54	الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	84
55	الايرادات العامة	86
56	مفهوم الايرادات العامة	86
57	انواع الايرادات العامة	86
58	ايرادات الضرائب وآثارها الاقتصادية	87
59	ايرادات الرسوم	90
60	ايرادات املاك الدولة من الدومين	90

61	القروض العامة وآثارها الاقتصادية	91
62	مفهوم الموازنة العامة	93
	قواعد الموازنة العامة	94
63	مراحل ورقابة الموازنة العامة	95
64	مفهوم وانواع العجز في الموازنة العامة	98
65	مفهوم ووظائف السياسة المالية	99
66	الموازنة العامة والسياسة المالية في العراق	100
67	اسئلة الفصل الخامس	104 -103
68	**الفصل السادس - التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**	120 - 105
69	التخلف الاقتصادي	107
70	خصائص البلدان المتخلفة	107
71	اسباب التخلف الاقتصادي	108
72	النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	111
73	مفهوم النمو الاقتصادي	111
74	مفهوم التنمية الاقتصادية	111
75	معوقات التنمية الاقتصادية	112
76	التنمية البشرية	115
77	مفهوم التنمية البشرية	116
78	ابعاد واهداف التنمية البشرية	117
79	التنمية البشرية المستدامة	118
80	اسئلة الفصل السادس	119

82	**الفصل السابع - الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات**	153 – 121
83	التجارة	123
84	مفهوم التجارة	123
85	تعريف التاجر	124
86	التجارة الداخلية	124
87	التجارة الخارجية	124
88	النظريات الاساسية للتجارة الخارجية	128
89	نظرية الميزة المطلقة	128
90	نظرية الميزة النسبية	129
91	نظرية نسب عناصر الانتاج	129
92	نظرية دورة حياة السلعة	131
93	سعر الصرف	131
94	مفهوم سعر الصرف	131
95	آلية تحديد سعر الصرف	132
96	ميزان المدفوعات	133
97	مفهوم ميزان المدفوعات	133
98	المكونات الاساسية لميزان المدفوعات	133
99	توازن ميزان المدفوعات	135
100	معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات	136
101	نموذج لميزان المدفوعات	137
102	سياسات التجارة الخارجية في ظل العولمة	138

103	مفهوم العولمة	138
104	مفهوم السياسة التجارية	140
105	انواع سياسات التجارة الخارجية	140
106	مفهوم المنظمات الاقتصادية الدولية	142
107	اهداف المنظمات الاقتصادية الدولية	142
108	انواع المنظمات الاقتصادية الدولية	143
109	صندوق النقد الدولي	143
110	منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك	145
111	البنك الدولي للأنشاء والتعمير	146
112	منظمة التجارة العالمية	148
113	مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	150
114	اسئلة الفصل السابع	153 - 152
115	محتويات الكتاب	156 -154